الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٥

آذار/مارس ٢٠١٥



الثورة الدائمة ٥ آذار/مارس ٢٠١٥

في هذا العدد

داعش والثورات العربية: نقدم إليكم/ن في هذا العدد قراءة حول التحديات التي تواجهها السيرورة الثورية في المنطقة العربية المنطلقة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، من هجمة داعش ومثيلاته في ربيع عام ٢٠١٤، إلى التدخل الامبريالي في المنطقة، وسبل مواجهة الأنظمة الديكتاتورية والامبريالية وهذا التوسع الداعشي.

الحراك الاجتماعي في المنطقة: على الرغم من انتصار الثورة المضادة في عدد من بقاع هذه الأرض، تستمر بذور الثورة والتحركات الاجتماعية في المواجهة، لذا نقدم إليكم/ن في هذا العدد نصين؛ الأول، لعاطف سعيد حول التطورات السياسية، في مصر، منذ إطاحة حسني مبارك، والثاني، لأحمد الشولي حول عودة نقابة المعلمين الأردنيين وتحولاتها المتنقلة بين الاحتجاج عند التأسيس وتراجع دورها إثر غرقها في البيروقراطية.

الوعد الكاذب: يقدم المنتدى الاشتراكي قراءته لآخر التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان، دور النظام، وميليشياته، الممعن في زيادة الانقسامات الطائفية والعنصرية خاصة تجاه مسألة اللاجئين/ات السوريين/ات الهاربين/ات من حرب النظام عليهم/ن، بالإضافة إلى الموقف من حزب الله ودوره وسلاحه، فضلا عن تقديم ملامح الحل الذي يراه الثوريون والثوريات للأزمة المتحكمة بهذا البلد.

الدين والحرب: رؤية لمناضل ثوري إيراني، حول دور إيران في المنطقة إلى جانب النظام السعودي، في ضرب الثورات، واندفاعها المتلهف لعقد المساومة الكبرى على خلفية المفاوضات حول الملف النووي. وملامح مواجهة الامبرياليات العالمية والإقليمية في سبيل استمرار ثورات الشعوب الهادفة إلى إطاحة الظلم والطغيان.

المنطقة المغاربية: نقدم إليكم/ن: قراءة المناضل فتحي الشامخي للوضع التونسي الحالي وضرورة انحياز الجبهة الشعبية لمطالب الثورة. الجزء الثاني من قراءة تيار المناضل-ة لحركات الاسلام السياسي في المغرب، فضلا عن تحليل للوضع المغاربي الراهن لناحية ميزان القوى الاجتماعية والسياسية.

«لا تذكروا من بعدنا إلا الحياة»: تحية إلى الرفيق باسم شيت، الذي غادرنا في ١ تشرين الأول ٢٠١٤، مجموعة نصوص تعلن عن استمرار الحلم والنضال وفاء لباسم، ووفاء للأفكار الثورية التي صارع من أجلها، حتى الرمق الأخير، نحو عالم اشتراكي وإنساني.

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

٥

آذار/مارس ٢٠١٥

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

لوحة الغلاف من رسم الفنان الرفيق شربل فارس

الثورة الدائمة

مجلة ماركسية ثورية، فصلية، عربية

الناشرون: المنتدى الاشتراكي (لبنان)، منظمة الاشتراكيين الثوريين (مصر)، تيار المناضل-ة (المغرب)، رابطة اليسار العمالي (تونس)، تيار اليسار الثوري (سوريا)، اتحاد الشيوعيين العراقيين (العراق)

للاتصال بالـ"الثورة الدائمة": prj@socialist-forum.org
النسخة الالكترونية: http»//www.permanentrevolution-jornal.org

---

المحتويات

افتتاحية العدد

شيماء الصبَّاغ راية ثورتنا القادمة

في السادس من حزيران/يونيو ٢٠١٠، عمدت أجهزة الامن المصرية، عبر اثنين من مخبريها، إلى ضرب الشاب خالد سعيد حتى الموت. ولقد ساهمت التحركات الاحتجاجية، التي تلت ذلك، في إطلاق سيرورة قادت إلى انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تلاها من نزول ملايين المصريين إلى الشوارع والساحات، في عاصمة البلد، القاهرة، كما في باقي المدن المصرية، وصولاً إلى الصعيد. ولقد راحوا يرددون الشعار المشهور «الشعب يريد إسقاط النظام»، إلى حين اضطرار رأس هذا الاخير، محمد حسني مبارك، إلى الرحيل، في ١١ شباط/فبراير٢٠١١، فالانتقال إلى ما وراء القضبان، في تعبير غير مسبوق، في البلد المعني، عن القدرة غير المحدودة لحركة الجماهير، حين تدرك فجأة مدى القوة التي تمتلكها، ومدى هشاشة مستعبديها.

في تلك الفترة، بالذات، كانت شيماء الصباغ تشارك، عن كثب، وبكامل جوارحها، في تحركات الشبيبة الثورية، في الإسكندرية، ثاني مدن مصر. وفي اليوم نفسه الذي تنحَّى فيه الطاغية العجوز، نقلت جريدة الشروق تصريحاً مسجلاً لها تقول فيه: «مفيش ثورة بتاخد استراحة»، لتضيف بعدئذ: «ولازم نفْضَل كلنا موجودين قي الميادين، حتى نحقق آخر هدف للثورة طالبنا به. ونحن في الاسكندرية جزء من ميدان التحرير لا ننفصل عنه». وفي عشرات المرات، التي قيِّضَ لها فيها أن تنزل مجدداً، إلى الاماكن العامة، كانت شيماء تهتف، بالضبط، بالاهداف الثلاثة الأساسية التي طالما رددها ملايين المقهورين، والمظلومين، والمعذبين، من ابناء الشعب المصري وبناته: عيش..حرية..عدالة اجتماعية. ولكونها بقيت على قناعة عميقة بما سبق ان قالته للجريدة المشار إليها اعلاه، من أن الثورة يجب ألا تأخذ أي استراحة، هي التي كانت واعية تماماً ان الثورة المصرية تكون دائمة أو لا تكون، لم يُعرف عنها أنها هادنت يوماً السلطة البرجوازية العسكرية

الحالية! وذلك في تناقض واضح وصريح مع بيروقراطية حزبها، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، التي دعمت انقلاب الدكتاتور الجديد، وصفقت بشكل أو بآخر، لمذابحه ضد الإخوان!

وهكذا ففي الرابع والعشرين من كانون الثاني/ يناير الماضي، أي قبل يوم واحد من ذكرى الثورة، كانت شيماء تسير مع رفاق لها ورفيقات لا يزيد عددهم على الأربعين أو الخمسين، وهي تردد المطالب نفسها، وتحمل بيدها باقة ورد لتضعها على النصب التذكاري لثورة ٢٥ يناير، حين شرعت القوات المسلحة، المجهزة بثلاث مصفحات وعربة عسكرية!!، تطلق النار، في اتجاه المسيرة. وكانت رصاصة واحدة كافية للقضاء عليها، ذلك أن العسكريَّ الذي أصاب منها مقتلاً كان يتقصد ذلك، وكما لو هو ينفذ أوامر واضحة من رؤسائه بتصفية حساب الثورة المضادة، وقد بلغت اوجها، مع ثائرة حقيقية لم تفتَّ من عضدها جرائم دكتاتورية جديدة تشحب إزاءها صورةُ سابقتها، لشدة ما باتت الطبقة الحاكمة المصرية، وفي مقدمتها الشريحة العليا العسكرية، الواضعة يدها، بصورة أو بأخرى، على ما لا يقل عن ثلث الاقتصاد المصري، تحس بالذعر حيال ما بدا، لدى الشعب المصري، في السنوات الاخيرة، من جاهزية، ولو نسبية، لإطاحة كامل الهيمنة الرأسمالية، في الدولة العربية الاهم. وهو الذعر الذي ادى بها إلى القيام بانقلابها الآثم، في ٣ تموز/يوليو ٢٠١٣، بعد ذلك المشهد الهائل لعشرات ملايين المصريين والمصريات، وهم يندفعون، قبل ذلك بأيام قلائل، وبالتحديد في ٣٠ حزيران/يونيو، إلى الشوارع والميادين، على امتداد الارض المصرية، ولا سيما في المدن الكبرى، وفي مقدمتها القاهرة والإسكندرية. وهو الانقلاب الذي تلازم مع كل ما يمكن تصوره من الجرائم بحق الإنسانية، منذ مجازر رابعة العدوية، وما تلاها إلى اليوم، من مذابح شبه يومية، وتدمير قرى بكاملها وتجريف للبيوت والمنشآت فيها، وذلك بحق المدنيين الغلابى في سيناء، بذريعة مكافحة إرهابٍ «أنصار بيت المقدس»، وصولاً إلى كل الإجراءات المعادية لأبسط ما حققته ثورة شتاء العام ٢٠١١، من إنجازات على رأسها الحريات الديمقراطية التي يبرز في واجهتها الحق في التظاهر والإضراب، والتعبير عن الرأي، بشتى الأشكال والصور. ومن ضمن تلك الإجراءات المجحفة سن قانون التظاهر المشهور المفرط في القمع، والتناقض العميق مع جوهر الحرية والديمقراطية، فضلاً عن إعادة الاعتبار العاجلة لأبشع أعمال التعذيب في المعتقلات، والزنازين، ناهيكم عن تبرئة قضاء مفرط في الفساد لمعظم رموز الحكم البائد، وعلى رأسهم حسني مبارك، وولداه، ووزير داخليته، العادلي، في الوقت عينه الذي تصدر فيه الاحكام على المئات من المناضلين والمناضلات، الأشد شجاعة وإخلاصاً، بالإعدام، والسجن مدى الحياة!

هذا وقد جاءت تصفية الرفيقة، شيماء الصَّبَّاغ، بدم بارد، قبل يوم واحد من ذكرى ٢٥ يناير، خلال مسيرة لا أدنى شك في سلميتها ورمزيتها، لتستكمل القطيعة مع الدكتاتورية الكريهة الجديدة، المتربع في أعلاها المشير عبد الفتاح السيسي، ولتطرح على الغالبية العظمى من الشعب المصري، الذي تعرضت ثورته لأبشع انواع الخيانة والغدر، على يد الشريحة العليا- المذكورة أعلاه- من قادة القوات المسلحة، وباقي الأجهزة القمعية المصرية، وبدلاً من أن يحقق المطالب الاساسية التي طرحها في ٢٥ يناير، ترردت ظروفه المعيشية تردياً إضافياً كبيراً، على شتى المستويات، جاءت لتطرح، نقول، على هذه الغالبية، مهمة الكفاح الدائب لأجل إنجاز ثورته الثانية، والأهم، أي تلك التي لن تضطلع فقط بخلع رئيس، بل ستعمد إلى إطاحة كامل النظام الرأسمالي المصري التابع، وإحلال دولة ومجتمع مختلفين جذرياً محل الدولة والنظام القديمين.
ومثلما كان خيال الشاب البطل خالد سعيد في خلفية أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، الثورية، سيكون في أقصى درجات الاهمية أن يستلهم شباب مصر وشاباتها، في المعامل والجامعات، والمزارع، الرمز البطولي للرفيقة الرائعة شيماء الصباغ، فيما هم يُنْضِجون، عن كثب، شروط اندفاع الشعب المصري، مجدداً، لإنتاج ثورته الثانية.

ذلك أن شيماء، التي وهبت شعبها كل شيء: دمها، وروحها، وزهرة شبابها وحياتها، لا بد من ان تكون، منذ الآن، راية ثورته الظافرة القادمة.



١

داعش
والثورات العربية

M. Salameh

حول هجمة أواخر الربيع للدولة الإسلامية، ومستتبعاتها

مقابلة مع د. جلبير الأشقر*

١- ما رأيك بوجهة النظر التي يعبّر عنها عديدون، حين يتطرقون إلى وصف الطبيعة الاجتماعية- السياسية، بوجه أخص، لتنظيم «الدولة الإسلامية» (إذ نادراً ما نجد بينهم من يتناول الجانب الاقتصادي لديه، وإذا فعل فبصورة غير علمية)، كما إلى شكل الحكم الذي يقيمه في مناطق سيطرته، معتبرين إياه ظاهرة فاشية؟

ثمة استخدامان لتعبير «الفاشية»، أحدهما علميّ يشير إلى مجموعة من السمات ميّزت الفاشية التاريخية، كما قامت في أوروبا، بين الحربين العالميتين، والآخر لا أدنى علاقة له بالعلم يجعل «الفاشية» بمثابة شتيمة تُطلَق على كل ظاهرة قمعية، مهما كانت طبيعتها الاجتماعية والسياسية، شرط أن تكون خصماً لمطلقي الصفة بالطبع. فقد وصفت الحركة الشيوعية، في الخمسينيات من القرن الماضي، نظام عبد الناصر بالفاشي، قبل أن ترى فيه نظاماً تقدمياً، ورأت في الأنظمة البعثية أنظمة تقدمية، قبل أن تعود فترى فيها أنظمة فاشية، أو تصف النظام البعثي العراقي بالفاشي والسوري بالتقدمي، وكلها أمثلة تشير إلى انعدام الصفة العلمية في التوصيف. والحقيقة أن السمات العامة للفاشية التاريخية- حزب جماهيري ذو انضباط عسكري، إيديولوجية مغالية في التعصّب القومي، دكتاتورية الحزب الواحد، نظام توتاليتاري يفرض سيطرة الدولة على جوانب الحياة الاجتماعية كافة، مضافةً إليها وظيفة الفاشية التاريخية كحركة تجنّد البورجوازية الصغيرة في معركة طاحنة مع الحركة العمالية لإنقاذ

* أُجريت هذه المقابلة مع د. جلبير الأشقر، الاستاذ في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) في جامعة لندن، وذلك في أواخر ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤، الماضي. من بين اهم الكتب التي صدرت له، بالفرنسية، تحديداً، مع ترجمات لها إلى العديد من اللغات الأساسية، وبينها الإنكليزية، والإسبانية، والعربية، وغيرها: «صدام الهمجيات» (٢٠٠٢)، و «الشرق الملتهب» (٢٠٠٤)، و «العرب والمحرقة النازية» (٢٠١٠)، وصولاً إلى كتابه «الشعب يريد» (٢٠١٣).

(x) من تصميم محمود سلامة

الرأسمالية، والخوض في مشروع إمبريالي- إنما هي سمات تجعل من الفاشية ظاهرة خاصة بالبلدان الصناعية الإمبريالية. ولو تركنا وظيفة الفاشية التاريخية جانباً واكتفينا بالسمات العامة، لوجدنا أن أقرب ما شهده الواقع العربي للفاشية هما بالفعل النظامان البعثيان في عراق صدام حسين وسوريا آل الأسد. أما الأصولية الإسلامية بشتى أنواعها- من المعتدل نسبياً على غرار جمعية الإخوان المسلمين، إلى المغالي في التطرف على غرار داعش، ومن النظام الملكي، حليف الإمبريالية الأميركية، في المملكة السعودية، إلى النظام الجمهوري المعادي للإمبريالية الأميركية، في إيران، مروراً بظواهر خارقة كحكم الطالبان في أفغانستان، و«الدولة الإسلامية» في العراق وسوريا- فلا تمت بصلة إلى الفاشية التاريخية، بل هي ظواهر تنتمي إلى نمط خاص من الرجعية الدينية، مختلف اختلافاً كبيراً عن الرجعية القومية، التي تنتمي إليها الفاشية.

والحقيقة أن إطلاق صفة الفاشية من قبل أطراف تنحدر من تراث الحركة الشيوعية، غالباً ما تكون له غاية سياسية جلية هي تبرير التحالف مع قوة رجعية أخرى، بحجة أولوية مواجهة الفاشية، مع الإشارة إلى تحالف الاتحاد السوفييتي مع الامبرياليتين الأميركية والبريطانية، في مواجهة المحور الفاشي الإيطالي- الألماني. فقد وصف الشيوعيون الجزائريون جبهة الإنقاذ الإسلامية بالفاشية، تبريراً لدعمهم للانقلاب والحكم العسكريَين، مثلما يلجأ اليوم بعض الشيوعيين المصريين إلى وصف الإخوان المسلمين بالفاشيين، تبريراً لدعمهم الانقلاب والحكم العسكريَين. أما بعض اليساريين المرتدّين فيصفون كل تلك الظواهر بالفاشية، تبريراً لمطالبتهم الإمبرياليات الغربية بالاحتلال. والطريف في الأمر أن من بين أكثر المتحمسين لنعت داعش بالفاشية أنصاراً لنظام بشار الأسد الذي، هو أشبه بالفاشية مما هي داعش، بما لا يقاس.

٢- كيف تنظر إلى التطور النوعي في مسيرة الثورة المضادة، في المنطقة العربية، المتمثل باندفاع تنظيم الدولة الإسلامية، في أواخر الربيع الماضي، في كل من العراق وسوريا، وسيطرته على مناطق واسعة فيهما، ولا سيما في البلد الاول، وقد استولى تقريباً على ثلثه، واقام في مناطق السيطرة تلك، في كلا البلدين، سلطة ظلامية دينية؟

في الحقيقة، فإن داعش، أو «الدولة الإسلاميّة»، كما أطلقوا على أنفسهم عندما أعلنوا «الخلافة»، ليست بنتاج للانتفاضة العربية كما يحلو للبعض التصور، أو الادعاء، بغية التشهير بالانتفاضة. بل هي ظاهرةٌ موروثة من زمن ما قبل الانتفاضة العربيّة الكبرى،

ونتيجة فاقعة لمّا أسميتُه في عام ٢٠٠٢ «صدام الهمجيّات»، تدليلاً على التصادم بين الهمجيّة الإمبرياليّة الكبرى وهمجيّة التطرّف الوهّابي الأصغر شأناً، والتي كان تنظيم «القاعدة» أهم تعبير عنها حتى انبثاق داعش. والحال أن الساحة السورية قد شهدت تطوّر همجيّة أشرس من همجيّة الإمبرياليين، متمثّلة بالنظام البعثي- الأسدي، فولّدت همجيّة مقابِلة أشرس من همجيّة «القاعدة»، متمثّلة بداعش. وتجمع داعش رافدَين من روافد الثورة المضادة الإقليميّة، ألا وهما التكفيريون من جهة والبعثيون (العراقيون) من الجهة الأخرى، وهي بذلك نتاج للمواجهة الطائفية بين الوهّابيين والخمينيين. وبوجه عام، فإن انتشار داعش لهو تعبيرٌ صارخ عن مأزق الانتفاضة العربيّة، الناجم عن فشل القوى التقدميّة في شقّ طريق ثالثة، على مسافة واحدة من قطبي الثورة المضادة الإقليميّة المتمثّلين بالأنظمة القائمة، من جهة، والمعارضات الأصوليّة الدينيّة، في الجهة المقابلة.

٣- بالمقابل، كيف تقيِّم ردود الفعل الإقليمية والدولية، المختلفة، في شتى تجلياتها، بما فيها العسكرية، على ما حدث، فيما لم تفعل الدول التي صدرت عنها ردود الفعل الصاخبة تلك شيئاً يُذكر، من قبل، بمواجهة ظاهرة بهذه الخطورة، وتركتها تستفحل، وهي تنظر إلى كل ذلك من بعيد، على مدى اكثر من عام ونصف، تقريباً؟

لا أستهجن عدم اكتراث الدوَل لتطوّر داعش حتى الربيع المنصرم بقدر ما أستهجن، وبفارق شاسع في حدّة الاستهجان، عدمَ اكتراث الدوَل ذاتها للمجزرة الهائلة التي ذهب ضحيتها مئات الألوف من أهلنا في سوريا، وللتدمير المذهل الذي محا أحياءً وقرىً بكاملها من سطح الأرض، وحوّل بعضَ معالم التاريخ العربي إلى أطلال، بعد أن كانت قد صمدت طوال القرون. فهمجيّة بشّار الأسد ومن لفّ لفّه فاقت بما لاً يُقاس همجيّة هولاكو التتاريّ، التي كانت أكثر انسجاماً مع عصرها بكثير. ويصبح السؤال بالتالي: بعد أن كانت الدول غير مبالية بمأساة الشعب السوري العظمى، بما في ذلك تطوّر داعش نفسها، لماذا تراها استفاقت فجأة عند اكتساح داعش لمساحات هامة في العراق، فأنشأت «ائتلافاً» غربياً-عربياً لغاية تسديد الضربات الجوّية لداعش؟

٤- كيف تفسر إذاً الموقف الاميركي المعضَّل المستجد، بعد ان كان الرئيس أوباما يستبعد، في سنوات حكمه الست السابقة، ايَّ انجرار إلى التدخل العسكري، خارج بلده، ولا سيما على صعيد إنزال قوات، والزج بها في عمليات قتالية، على الارض؟ كما كيف تنظر

كذلك إلى التمايز بين طريقة تدخله في سوريا، وطريقة تورطه في العراق، وكيف ترى إلى أسباب ذلك؟

إن الجواب عن هذا السؤال ليس في حرص أميركا وحلفائها الغربيين والعرب على الإيزيديين أو على المسيحيّين، كما يرى الذين باتوا يفسّرون كل الأمور تفسيراً طائفيّاً، بل في وصول داعش إلى آبار نفط في العراق، وتهديدها باجتياح بغداد ذاتها، الأمر الذي أخرج النزاع من الدائرة السوريّة، وهدّد بتفجير المنطقة برمّتها. اما أهميّة العراق بالنسبة للإمبرياليّة الأميركيّة فهي التي جعلتها تخوض في حرب على بلاد ما بين النهرين، وفيها، منذ ما يقارب ربع قرنٍ من الزمن. وأما سبب تلك الأهمّية فمتعلّق بالنفط– مثلما لا يوجد تفسيرٌ للفرق بينَ التدخّل العسكريّ الدُولي في ليبيا، وعدمه في سوريا، سوى النفط، منظوراً إليه كعاملٍ استراتيجي فائق الأهمية.

٥- سواء في العراق أو في سوريا، كان واضحاً إن الإدارة الأميركية الراهنة تنظر نظرة خاصة إلى مسألة حماية المناطق الكوردية، في كل من البلدين، وتعطيها اهتماماً مميَّزاً. إلام تعزو ذلك، وما الخلفيات الفعلية لهذه المسألة، وهل يمكن ربط ذلك بإمكانية دعم الولايات المتحدة، لاحقاً، تقسيماً جديداً للمنطقة العربية، غير ذلك الذي جاءت به اتفاقات سايكس- بيكو؟ وهذا، أكان على أساس طائفي – مذهبي، أو على أساس قومي؟ ومن ثم إلى أي حد قد يكون من ضمن المخططات الاميركية دعم قيام دولة كوردية مستقلة، أكانت تشمل كوردستان العراق فقط، أو تتعدى ذلك إلى جزء آخر، أو اكثر، من مناطق التواجد السكاني الكوردي الغالب؟

في الحقيقة، فإن كوردستان العراق دولةٌ مستقلة فعلياً – وإن لم تكن قانونياً – منذ عقدين من الزمن، تملك كل مقوّمات الاستقلال، وهي تُبقي على علاقة محدودة من الطراز الكُنْفِدرالي (أي الاتحادي بين كيانات مستقلة) مع سائر العراق. والذي حال حتى الآن دونَ إعلان دولة كوردستان العراق المستقلة هو ارتهانها بحليفيها وعرّابيها التركيّ والأميركيّ، المتخوفَيْن من آثار مثل ذلك الإعلان في تشجيع سائر الكورد – ولا سيّما غالبيّتهم القاطنة في الأراضي الكورديّة التي تسيطر عليها الدولة التركيّة – على مواصلة النضال لتحرير كامل الأمة الكورديّة وتوحيدها. أما الذين يظنّون أن واشنطن هي التي تخطط لإقامة دولة كورديّة، فلا يسعهم فهم اعتراضها، اي واشنطن، على إعلان تلك الدولة، على الرغم من اكتمال شروطها الماديّة، منذ سنين عديدة.

والحال أن أميركا وسائر الدول الإمبرياليّة، بما فيها الإمبرياليّة الروسيّة، حريصة على إبقاء الحدود الاستعماريّة، على حالها، حرصَها على استقرار المنطقة بوجه عام، صوناً لمصالحها. لذا تدخّلت في العراق لمنع داعش من نسف الحدود الاستعماريّة، على طريقتها، مثلما تدخّلت عام ١٩٩٠ لمنع صدّام حسين من تغييرها على نسقه. ولن ترضى عن تغيير في خريطة المنطقة، إلا إن كان من شأنه إعادة الاستقرار إليها وضمان مصالحها. وهذا أمرٌ مستبعد تماماً في المستقبل المنظور، حيث ليس من مشروع «تقسيمي» إلا ومن شأنه تسعير اللهيب الإقليمي.

٦- إلى أي حد يمكن أن نتصور تقارباً، ولو نسبياً، في رؤية كل من الإدارة الاميركية، من جهة، وإسرائيل، من جهة أخرى، لمجريات الصراع الحالية، في منطقة ما يسميه البعض الهلال الخصيب، ولآفاق هذا الصراع؟ وكيف يتمظهر هذا التقارب المرجح، وما حدوده؟

هذا السؤال يفترض وجود تباعد بين الرؤيتين، بينما لا أرى مثل هذا التباعد، سوى في ما يتعلّق بالملفّ الفلسطينيّ، حيثُ تختلف نظرة واشنطن عن نظرة نتانياهو (وتتفق مع نظرة بعض خصوم نتانياهو الإسرائيليين). بالنسبة للملفّ الفلسطينيّ، تتمنّى واشنطن، ومعها الحلفاء الأوروبيّون، أن يكفّ نتانياهو عن التضييق على محمود عبّاس، وهو، وعلى الرغم من انبطاح هذا الأخير، يدوس على ظهره باستمرار. أما بالنسبة للأوضاع الإقليميّة، فالرؤيتان الأميركيّة والاسرائيليّة متقاربتان في الأساس، ترَيان في الدور السعوديّ الإقليميّ خيرَ حليفٍ لمصالح دولتيهما. وإن ما نسمعه من تحذير اسرائيلي مستمرٍ من تليين الموقف من إيران إنما يلتقي مع التحذير السعوديّ، وإن كان الأول علانياً، والثاني مستوراً شيئاً ما.

٧- منذ الحرب على العراق سنة ١٩٩١، بات من الواضح أن الإدارة الاميُركية تؤْثر عدم الدخول في اعمال عسكرية في المنطقة العربية، بوجه أخص، إلا من ضمن أحلاف واسعة، إقليمية ودولية. وهو ما تكرر في احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، أيضاً، ويتكرر الآن، في ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب، المستهدف فيه تنظيم الدولة الإسلامية، وباقي مكونات الحراك العسكري الأصولي الإسلامي. ما الذي يميز، في رأيك، التحالف الحالي، مما سبقه من احلاف عسكرية دولية، بالقيادة الاميركية، خاضت اكثر من حرب طاحنة ضد منطقتنا؟ وما هي الأهداف الفعلية المرجَّحة، لأطراف هذا التحالف، من ورائه، ولا سيما أميركا، من جهة، وبوجه اخص، واوروبا، من الجهة الأخرى؟

لا أرى تمايزاً جديراً بالذكر بين التحالفات المذكورة، غير ضيق الائتلاف الذي أشرف على احتلال العراق سنة ٢٠٠٣، بالمقارنة مع ائتلاف في سنة ١٩٩١ و٢٠١٤، وكذلك ائتلاف سنة ٢٠١١، الذي تدخّل في النزاع الليبيّ. في عمليّة استيلاء أميركا على العراق، تحت قيادة إدارة بوش سنة ٢٠٠٣، نشب خلافٌ بين جزء من الإمبرياليّة الأوروبيّة، متمثل بفرنسا وألمانيا، والإمبرياليّة الأميركيّة. أما في التدخّلين العسكريّين الآخرين في العراق، سواء عام ١٩٩١ أو ٢٠١٤، فالاتفاق واسع إلى حدّ أن التدخّل حاز رضى موسكو والنظام السوري، ومشاركة هذا الأخير في القتال، سواءً كعضو رسمي في الائتلاف سنة ١٩٩١، أو كعضو غير رسمي حالياً.

٨- كان هنالك، في مستهل عمليات التحالف المذكور، الكثير من البلبلة، والتخبط، على الاقل، في الظاهر، حيال الدور الذي يتصوره أوباما وإدارته للنظام الإيراني في الحملة العسكرية على تنظيم الدولة، و«أخواته»، فيما بات واضحاً اكثر فاكثر، ومنذ أسابيع عديدة، انهما يحبذان مشاركته (وهو ما يحصل بالفعل). لماذا؟ وهل يمكن ربط ذلك بتقدم جدي للمفاوضات الغربية معه بخصوص النووي الإيراني، وبإعادة نظر عميقة في رؤيتهما لتلاق محسوس في المصالح مع النظام المشار إليه؟ وإذا كان ذلك صحيحاً، فما الانعكاسات الممكنة لهكذا إعادة نظر على قضايا منطقتنا، بعامة، ومن ضمنها ما نراه من مشاركة معظم قوى التحالف، العربية منها والغربية، فضلاً عن إيران وروسيا، ومن لفّ لفّهما، في تنظيم وإسناد سيرورة الثورة المضادة، في مواجهة ما كان بدا قبل سنوات اربع انطلاقاً باهراً، وإن متعثراً، نسبياً، لسيرورة ثورية واعدة؟

يصعب التكهّن بما قد تؤول إليه المفاوضات، بين واشنطن وطهران. فأميركا تريد تدجين النظام الإيراني، لا إسقاطه، وقد أمَلت أن يكون حلول حسن روحاني محلّ محمود أحمدي نجاد، رئيساً للجمهوريّة، بادرةً تشير إلى استعداد طهران لتليين موقفها. وفي نهاية المطاف، تتمنّى أميركا، مثلما يتمنّى الحكم السعوديّ، أن تتوصّل المساعي الدُولية إلى إجبار إيران على الإقلاع عن طموحاتها الإقليميّة، والاكتفاء بحصة تُضمن لها، لقاء عدم تحريكها القنوات الطائفيّة وغيرها، في بسط هيمنتها على أجزاءٍ من المنطقة.
وقد رأَيا أن طهران ذهبت بعيداً، في هذا الاتجاه، حيث أصبحت مسيطرةً فعلياً على جزء هام من العراق، كما هي مسيطرة على النظام السوري، الذي بات كامل الارتهان بها. والحقيقة أن هذا الانتشار للهيمنة الإيرانيّة أخطر بكثير، في نظر واشنطن والرياض (ناهيك عن الدولة الصهيونيّة)، من انتشار داعش. وقد رأيا في ذلك الانتشار الأخير

عاملاً مضاداً استعملته واشنطن، في إعادة تعزيز ما تبقّى لها من نفوذ، في العراق، وتسعى لاستغلاله أيضاً في إقناع طهران، بالتعاون في الملفّ السوري. أما طهران فتحاول الحصول على ضوء أخضر لها، في تطوير طاقتها النووية، وعلى ضمانة لاستمرار حلفائها في مواقع السلطة، في بغداد ودمشق، واحترام واشنطن والرياض لذلك الاستمرار. وقد بات سلاح النفط سلاحاً رئيسياً، في هذه المواجهة، إذ إن تخفيض السعوديين لأسعار النفط، إنما هو، بالدرجة الأولى، بغية الضغط على طهران وموسكو، وهو ضغط فعّال بلا شكّ.

٩- في سياق كل هذه الصورة المعقدة للصراع التناحري الراهن، في منطقتنا، وعليها، هل تنظر بجدية إلى ما يرشح من أخبار وتسريبات، حول اتفاقات جديدة، أميركية - روسية (مع إيلاء وزن، هذه المرة، لدور إيراني، على عكس ما حصل خلال مؤتمر جنيف ٢)، بخصوص إعادة اعتبار فعلية لمساعي حل للوضع في سوريا، على أساس اتفاق جنيف واحد، وفي إطار يستبعد استمرار بشار الاسد، في السلطة؟ وإذا لم يكن ذلك وارداً، كيف تتصور التطور المحتمل للصراع، على الأرض السورية، في المديين، المنظور والمتوسط؟

أعتقد أن سقف أي اتفاق، بالنسبة لطهران، هو استمرار الهيمنة الطائفيّة العلويّة، على مقالد الدولة والقوّة العسكرية الرسميّة، في سوريا، ليس حبّاً بالعلويين، بل لاقتناع إيران بأن علوييّ السلطة باتوا مرتهنين بها، بينما فكّ هيمنتهم على الدولة من شأنه أن يؤدّي إلى فكّ الارتباط بين دمشق وطهران، وكسر المحور الاستراتيجيّ، الممتدّ من إيران إلى لبنان، مروراً بالعراق وسوريا، تحت قيادة طهران. ولا تمانع واشنطن في بقاء دور بارز للعلويّين في الدولة السورية، إنما تريد أن تقلّص ذاك الدور، شيئاً ما، وتزيد من دور النخبة الطبقيّة السنيّة، على غرار ما باتت تسعى وراءه، في العراق. ولو وجدت طهران طريقةً لإزاحة آل الأسد عن السلطة، من دون المخاطرة بفرط عقد الهيمنة العلويّة، على مقالد الحكم في دمشق، فقد تقبل بتنفيذها، ثمناً لمبغاها الأشمل، إلا أن ذلك يبدو مستعصياً، في الوقت الراهن.

لذا فما يلوح في الأفق إنما هو اتفاق يبقي على بشار الأسد رئيساً، ويضيف إليه رئيساً للوزراء، سنّياً كالعادة، بصلاحيّات موسّعة، ومعاذ الخطيب هو مرشّح لذلك الدور.
وبكلام آخر، ما يجري الإعداد له هو نوعٌ من «اتفاق الطائف» السوري، على طراز اتفاق سنة ١٩٨٩، الذي أنهى الحرب الأهليّة اللبنانيّة، تحت وصاية سعودية- سورية، بمباركة أميركية. وفي الحالة السورية سوف تكون الوصاية سعودية- إيرانية، مع المباركة

الأميركية، بالطبع.

١٠- هنالك في اوساط المعارضة السورية الجذرية اعتقاد ان أي بديل من النظام السوري الحالي، مهما كان بائساً، يبقى أفضل من بقائه، فيما لا يشارك أصحابَ هذه الرؤية رأيَهم عديدون آخرون، بحجة أن خطر التكفيريين الإسلاميين أشد جسامة بكثير. لا بل يرى الاولون أنه بسقوط بشار ونظامه، يصبح هؤلاء في وضع بالغ الهشاشة، بسبب افتقادهم الحاضنة الشعبية، ويسهل عند ذلك التخلص منهم. ما رأيك في كل هذا؟

في الحقيقة، لا يمكن تصوّر زوال النظام السوري الحالي، بغير اتفاق إقليميّ دُوليّ لن يقوم سوى على أنقاضِ داعش، وبلجم التكفيريين السنّة، على أنواعهم، ومعهم كل السلفيّين المتشدّدين. طبعاً، لو أرادت واشنطن مدّ المعارضة السورية بالأسلحة- ناهيك عن التدخّل المباشر، في فرض حظر جوّي فوق سوريا، وقصف بنية النظام العسكرية، على غرار ما جرى في ليبيا- لَسقط نظام آل الأسد بسرعة، ولَحلّت محلّه فوضى على الطريقة الليبية، وتنازعٌ بين شتّى الأطراف المسلّحة. وهذا هاجسُ واشنطن، منذ البداية، وسببُ رفضها للتدخّل المباشر، ضد نظام دمشق، ولمدّ خصومه بوسائل تحقيق الانتصار. وقد رأت واشنطن كيف فلتت الأمور من يديها، في الحالة الليبيّة، وقام الثوّار بإطاحة النظام والدولة، بلا ضوء أخضر غربيّ، لتقوم محلّهما حالة استباحة يبدو الغرب عاجزاً إزاءها. وفي الحقيقة، فإن مقياسي الأول والأهم بات مصير الملايين من السوريين، بين المهدّدين بالموت، والمشرّدين، في أحلك الظروف. وأمام تلك المأساة الهائلة، أرى أن أيّ مزايدة من الخارج، كمن يريد مواصلة القتال حتى آخر سوريّ، منافية لأبسط الأخلاق الإنسانيّة. فأي حلّ، مهما كان بائساً، يسمح بإيقاف المعارك، وعودة اللاجئين، سيكون خطوةً إيجابيّة لا يمكن الاعتراض عليها. وقد بات مصير سوريا كياناً وشعباً، ناهيك عن مصير الثورة السوريّة، رهناً بوقف صدام الهمجيّات، الذي غدا مخيّماً على الوضع السوري، والعودة بهذا البلد إلى حراك سياسيّ، واجتماعي، يتيح للشريحة الواسعة جداً من الشباب السوري التقدّمي أن تلتحم، وتسعى إلى «إسقاط النظام» الطبقي، برمّته، فسحاً في المجال أمام إعادة بناء سوريا، على أسس تضمن الحريّة، والديمقراطيّة العلمانيّة، والتنمية السليمة، والمساواة الاجتماعية.

الثورة المضادة، وتنظيم «الدولة الإسلامية»

غياث نعيسة- تيار اليسار الثوري (سوريا)

منذ شهر حزيران الماضي، يبدو العالم، وفق وسائل الأعلام الكبرى العالمية، وبحسب تصريحات قادة الدول الامبريالية الكبرى، بل وحتى الدول الاقليمية، وكأنه يتعرض لخطر غير مسبوق وداهم لا يمس فقط أمن دول المنطقة العربية، بل يتجاوزها الى تهديد «السلم العالمي». انه «سرطان» وخطر على «الأمن القومي» للدول الامبريالية الشرقية، والغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، لدرجة أن مجلس الأمن أصدر قرارا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ برقم ٢١٧٠، وتحت البند السابع الذي يجيز استخدام القوة بحق تنظيم الدولة الاسلامية- وجبهة النصرة لأهل الشام، اللذين وصفهما القرار بالارهابيين، وقرر عقوبات تمس كل شكل من أشكال تقديم الدعم أو العون لهما. ويأتي هذا التهويل بخطر تنظيم «الدولة الاسلامية»، بعد اعلانها قيام دولة الخلافة الاسلامية في ٣ تموز/يوليو من العام الماضي.

العراق، بلد محطم

كان العراق يعاني نظام حكم دكتاتورياً ودموياً، تحت ظل حكم البعث، منذ العام ١٩٦٨، بقيادة أحمد حسن البكر ومن ثم صدام حسين، هذا النظام الذي ساد في بلد غني بثرواته الطبيعية وخاصة النفط، سحق الحركة العمالية والشيوعية، التي كانت واحدة من الأكثر جماهيرية ونشاطاً، في عموم بلدان المنطقة. كما فعل كل ما في وسعه لسحق حركة التحرر القومية الكوردية، بكل الوسائل الوحشية، ومنها استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين، في حلبجة.

ولقد تميز حزب البعث الحاكم سابقاً، في العراق، على رغم تشابهه بالوحشية، مع شقيقه ومنافسه البعث الحاكم في سوريا، في ظل الأسد الاب، ومن ثم وريثه الابن، بأن بعث العراق كان أكثر شوفينية من الثاني، فهو حزب يستند في تبرير «شرعيته» إلى فكرة القومية العربية الشوفينية. فهو لم يتردد باتهام غالبية «الشيعة» والكورد، التي كانت تشكل الجسم الاساسي للجماهير المفقرة والشعبية، والحاضنة الاساسية للحركة العمالية والشيوعية، بأنهم «ايرانيون»، في اصولهم او صفويون، كما هو شائع في الخطاب الشوفيني القميء، بالنسبة للأوائل، وعملاء لاسرائيل، بالنسبة للاخيرين.

ثلاثة عقود من الحروب والدمار والخراب

العراق، كبلد، يعيش فعلاً حالة حرب، منذ العام ١٩٨٠. اي اكثر من ثلاثة عقود من الزمن، مع ما لذلك من آثار كارثية على المجتمع العراقي على كل الصعد. فقد خاض نظام صدام حسين البرجوازي الدكتاتوري حربه الاولى، او ما يسمى بحرب الخليج الاولى، عام ١٩٨٠ ضد ايران، حرباً دامت ثمانية اعوام، وسببت دماراً هائلاً في العراق. اذ يتراوح تقدير الخسائر في البنى التحتية للعراق نتيجة هذه الحرب ما بين ٢٠٠ الى ٣٥٠ مليار دولار.

وبعد نحو عامين من انتهاء حرب نظام البعث في العراق ضد ايران، قام النظام البعثي في بداية آب/أغسطس١٩٩٠ بغزو الكويت، بنتيجة خلاف على حقول النفط وتغير سياسات السعودية ودول الخليج تجاهه، من التحالف معه الى السعي لتحجيمه. واستخدمت الامبريالية الاميركية هذا الغزو كذريعة لها، لإعادة تأكيد هيمنتها، ليس فقط في المنطقة، بل على الصعيد العالمي، ولا سيما انه ترافق مع دينامية انهيار الكتلة الشرقية والاتحاد السوفياتي، من أجل أن تشن بداية عام ١٩٩١ حرباً مدمرة ضد العراق، وتدمر قواته في الكويت، فيما سمي بحرب الخليج الثانية، وهو ما كلف العراق دماراً اضافياً، في بناه التحتية، تقدر كلفته بنحو ٢٣٢ مليار دولار. وتلا حرب الخليج الثانية حصارٌ امبريالي قاتل للعراق، وبين الاكثر وحشية، دام لغاية الغزو الاميركي للعراق، عام ٢٠٠٣، أو حرب الخليج الثالثة، التي حطمت ما تبقى من الدولة والمجتمع العراقيين. ووحدهما حربا الخليج الاولى والثانية كلفتا الشعب العراقي وفاة ما يقدر بمليون ونصف مليون شخص مدني وعسكري.

ويقدر اجمالي الخسائر التي تحملها وسيتحملها العراق نتيجة هذه الحروب بنحو تريليون- الف مليار- و١٩٣ مليار دولار. بمعنى آخر، ان ثروات العراق النفطية قد تم بيعها مسبقاً، لفترة الـ ٨٥ عاماً القادمة. ولكن الامبريالية الاميركية هزمت في العراق، واضطرت للانسحاب منه عام ٢٠١١، بعد مقاومة باسلة من الجماهير العراقية بكل تلاوينها السياسية. بيد ان هذه الامبريالية أقامت، قبل انسحابها، نظاماً سياسياً ركيكاً وفاسداً يقوم على المحاصصة الطائفية لم يفعل سوى مفاقمة الوضع الكارثي والمجحف بحق الغالبية العظمى من العراقيين. فعلاوة على الظلم الاجتماعي والسياسي الذي تعرضت له قطاعات واسعة من العراقيين بفعل ممارسات اقصائية طائفية، أسهمت سياسات «اجتثاث البعث» في إقصاء مئات الالاف من الموظفين، والعسكريين العراقيين من النظام السابق، وهو ما أضرم في نفوس الكثيرين منهم عداء لا حدود له للنظام، الذي اقامه الاحتلال الاميركي، ليس دوماً كرد فعل سياسي على هذا الغبن، بل على شكل غبن طائفي تعرضوا له. وهو ما فاقمته سياسات نوري المالكي الطائفية والفاسدة.

في التأسيس

أصبح معروفاً ومكررا في العديد من الكتابات أن التشكيل الأولي لما بات يعرف بداعش هو «جماعة التوحيد والجهاد»، التي أسسها الأردني أبومصعب الزرقاوي (احمد فاضل الخلايلة)، عام ٢٠٠٤، بعد الغزو الاميركي للعراق، وتوافد مجموعة كبيرة من الجهاديين اليه لمقاومة ذلك الغزو، ليصبح اسم الجماعة، بعد مبايعته بن لادن «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين». ولكن بعد مقتل الزرقاوي في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، أُعلن في ١٥ ت١/ اكتوبر من نفس العام عن تشكيل «دولة العراق الاسلامية» باندماج عدد من التنظيمات الجهادية، ولا سيما مجلس شورى المجاهدين في العراق، وتنظيم القاعدة. وفي ١٩ نيسان/ابريل ٢٠١٠، خلف كلٌّ من ابي عمر البغدادي وابي حمزة المهاجر الزرقاوي في قيادة المنظمة، ليتم بعد ذلك انتخاب ابي بكر البغدادي (ابراهيم عواد البدري السامرائي) زعيماً لها، ويعين نفسه خليفة، لاحقاً.

وقد عرفت «دولة العراق الاسلامية» بأنها من اقوى التنظيمات على الساحة العراقية، وخاصة انها بدأت بجذب العشرات من ضباط نظام صدام حسين، البعثيين، ولا سيما بعد ان تلاشت قوى عسكرية اخرى كان يعمل فيها هؤلاء الضباط، مثل كتائب ثورة العشرين والجيش الاسلامي وجيش محمد وجيش الطريقة النقشبندية. والاخير من أصول بعثية اعتنق اطروحات اسلامية لتسويق نفسه في وسط اجتماعي سني، عندما

لم يعد يجد تعبيراً سياسيا له في النظام السياسي الذي اقامه الاحتلال الاميركي. هذا فضلاً عن مجموعات مسلحة أخرى معارضة للاحتلال الاميركي وللنظام السياسي الذي شكله الاحتلال القائم على المحاصصة الطائفية. وهي مجموعات كانت باغلبها تحمل طابعاً دينياً او طائفياً متزايداً سمح ببروزه، من جهة، الخراب الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، ومن جهة أخرى، التمييز الطائفي والسياسي الذي تعرض له «السنة» من النظام الطائفي الذي اقامه الاحتلال، وما ادى اليه ذلك من مشاعر الغبن المتزايدة في اوساطهم. وكان احد هؤلاء الضباط البعثيين، الذين لعبوا دورا هاما في تحسين الوضع التنظيمي والاداء العسكري والاستخباراتي لدولة العراق الاسلامية، هو العقيد الركن حجي بكر (واسمه الحقيقي سمير الخليفاوي)، اضافة الى اسماء كثيرة لم يرشح للعلن سوى القليل منها، مثل العميد ابومهند السويداوي والعقيد ابو مسلم التركماني وعبد الرحيم التركماني وعلي أسود الجبوري والمقدم ابو عمر النعيمي والمقدم ابو احمد العلواني والمقدم ابو عبد الرحمن البيلاوي والمقدم ابو عقيل موصل وابو علي الانباري. وهؤلاء الضباط من قادة التنظيم، إضافة الى كثيرين غيرهم.

هذا الاندماج وبالاخص ما بين الضباط البعثيين – وهم تربية نظام استبدادي وعقائدي يقوم على فكر قومي شوفيني– وتيار تكفيري يستند لنهج السلفية الجهادية المعروف لتنظيم القاعدة، في ظروف العراق المذكورة، هو ما يعطي لتنظيم «دولة العراق الاسلامية»، الذي اصبح اسمه لاحقاً الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش)، خصوصية تميزه عن بقية التنظيمات الجهادية التقليدية. فالقتال بالنسبة له هو لبناء دولة (الخلافة)، بصيغتها الاكثر رجعية وشراسة، الآن وهنا في الارض، وفق استراتيجية عسكرية وسياسية واقتصادية واعلامية واضحة، على انقاض كل ما هو ديمقراطي وتقدمي في المجتمع..
وفي كل الحالات، فقيادة تنظيم داعش الاساسية هي في غالبيتها العظمى عراقية، حيث يقال إن العشرين القياديين الأهم في هذا التنظيم، جميعهم عراقيون، باستثناء سوري واحد.

تشكيل داعش

أدرك النظام السوري خطورة استمرار المظاهرات الجماهيرية السلمية، فعمد منذ البداية الى توصيفها بالارهابية والتكفيرية، وإلى تهييج المشاعر الطائفية، عبر بث

*المصدرحسن ابوهنية http://www.alaan.tv/news/columnist/١١٢٦٧٩/isis-zarqawi-network-state-baghdadi

اجهزة امنه المتواصل، وخاصة في العام الأول للثورة، أفلام فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي، باعتبارها تلك التي يتابعها الكثير من الناشطين مع الثورة، تعرض مشاهد تعذيب وقتل قوات النظام للمتظاهرين بكل وحشية وعلى خلفية طائفية حرصت هذه الافلام على التركيز عليها، بكل خبث ودهاء. كما قام النظام، في النصف الثاني من عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢ بإطلاق سراح المئات من الجهاديين القابعين في سجونه، والذين اعتقلهم بعد عودتهم من العراق.

وكانت مجموعة جبهة النصرة الاساسية تنشط في العراق من ضمن مقاتلي «دولة العراق الاسلامية»، وارسلتهم هذه الاخيرة في النصف الثاني من عام ٢٠١١ الى سوريا، لتشكيل فصيل للقاعدة فيها. وهذا ما فعلته بنجاح جبهة النصرة، التي بدأ اسمها بالبروز في بداية عام ٢٠١٢، وحازت شيئاً من الشهرة والنفوذ بسبب شجاعة مقاتليها، وانضباطهم حينئذ، كما انها لم تطرح في بداياتها مشروعا لبناء دولة اسلامية، على الاقل علنا، اضافة الى تسليحها الجيد الذي كان يفوق تسلح كتائب الجيش الحر، وهذا ما دفع ببعض الشباب السوري الى الالتحاق بها.

وبدأ منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تَفارُق بين شقي التنظيم الواحد التابع للقاعدة في سوريا، واحد رفض الالتحاق بداعش والآخر التحق بها، وان كان كلاهما ينهلان من نفس الايديولوجية الدينية الرجعية والارهابية. الا ان تنازع الاستراتيجيات والمصالح بينهما تفاقم ليصل الى حد الصراع المسلح.

وفي السجال، الذي دار بين الطرفين، من المفيد ملاحظة تأثير هذا التزاوج، المذكور اعلاه، بين بعض القوميين البعثيين وتيار السلفية الجهادية داخل داعش، فقد رد ابو محمد العدناني، في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، على دعوة ايمن الظواهري لحل داعش، وان تستعيد كل منظمة اسمها، وحدود عملها، اي دولة العراق الاسلامية في العراق، وجبهة النصرة في سوريا، قائلاً: «اذا التزمنا بقرار حل الدولة… (فان) وجود ولاية مكانية تكريس لحدود سايكس بيكو». وبالفعل فأحد الاعمال الرمزية، التي يعتمد عليها كثيراً تنظيم داعش في كل اعماله، هو جرف جزء من الحدود التي تفصل بين العراق وسوريا، وتصويره ونشر صورته على نطاق واسع، في بداية شهر حزيران/يونيو ٢٠١٤.

بل إن هذه النفحة «القومية» والاسلامية المتشددة لدى داعش تتجاوز حدود العراق وسوريا، لتعيد انعاش ذاكرة الامبراطورية الاسلامية، واستحضار ماضٍ غابر. فأبو بكر

البغدادي نفسه يؤكد في كلمة له بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٣: «نجدد العهد للأمة، ألا يطيب لنا عيش حتى نحرر أسرى المسلمين في كل مكان، وحتى نعيد القدس، ونرجع الأندلس، ونفتح روما»، في خطاب يداعب المشاعر القومية والدينية، ويبدو مناهضاً للدولة الصهيونية، وايضاً للغرب، وان كان من وجهة نظر شديدة الرجعية.

ويؤكد المذكور في رسالته اهتمام داعش بالقتال والعنف اساساً، حتى في مجال الدعوة. فهو يشدد على أن «القتال جزء من الدعوة أيضاً، والناس يجب أن تجر الى الجنة بالسلاسل»[١].

وركز العدناني في كلمته على أهمية قيام «الدولة الاسلامية»، حتى لو لم تتوفر لها شروط التمكين. يضاف الى ذلك تمييز آخر لداعش عن غيرها من التنظيمات الجهادية، هو أن موقفه من القوى الاخرى لا يقوم حقا على قرار الآخرين من الاسلاميين اعتناق الاسلام «الصحيح»، والايمان وممارسة الشعائر الدينية، بل انه يشترط منهم ولاءهم للدولة التي تنوي «الدولة الإسلامية» بناءها، حتى قبل اعلان قيام دولة الخلافة. وفي حين كان الظواهري يصف الاخوان المسلمين في مصر بـ «إخواني»، فالعدناني يقول عنهم في رسالة بعنوان «السلمية دين من؟»، بتاريخ ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣: «ان الاخوان ليسوا إلا حزباً علمانيا بعباءة إسلامية، بل هم شر وأخبث العلمانيين»[٢].

هنالك نوع من القطيعة، الفكرية والسياسية، بين داعش وطيف من القوى الاسلامية، التي تتفاوت في رجعيتها، ومن ضمنها القوى الجهادية التي كانت معروفة قبلها، مثل تنظيم القاعدة وفرعه السوري. ولهذا النوع أسسه المادية التي سبق ان ذكرنا الارضية التي نمت عليها. فقد تميزت داعش في سوريا باعتمادها الاساسي على قيادات ومقاتلين نسبةٌ غالبةٌ منهم من أصول غير سورية، في حين أن جبهة النصرة طغت على مقاتليها والعديد من قياداتها أصولهم السورية، وهذا ما قد يفسر، جزئيا، مراعاتها لخصوصية الوضع السوري، مقارنة بتنظيم داعش الذي غلب على قياداته وكتلة كبيرة من مقاتليه انتماؤهم غير السوري. اضافة الى ان النزاع بينهما يدور حول السيطرة والنفوذ الماديين، ولا سيما على مصادر الثروة، مثل آبار النفط والمعابر الحدودية.

وجاء احتلال داعش للموصل في العراق في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، بسرعة كبيرة، والتمدد نحو المناطق الكردية والايزيدية، وارتكاب المجازر البشعة بحق العسكريين

١- عبدالله سيف، «القاعدة في سوريا... من الدولة الى الخلافة»، مركز الجمهورية.
٢- عبدالله سيف، المصدر نفسه.

والمدنيين، ليمهد لاعلان هذا التنظيم قيام ما سبق ان دعا له بصراحة، وهو اقامة دولة الخلافة، في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٤، ومبايعة قائد التنظيم ابي بكر البغدادي كخليفة، ليصبح لداعش حضور متواصل، ما بين دولتين هما العراق وسوريا، مسيطرٌ على نحو ثلث من مساحة كلا البلدين.

ورويداً رويداً، طغى نفوذ الجماعات الاسلامية المتشددة على مشهد العمل المسلح في المناطق «المحررة»، وذلك بسبب ضعف تنظيم وتسليح الجيش الحر، وتخلي دول مجموعة «أصدقاء الشعب السوري»، التي وعدت بتسليحه، عن الوفاء بوعودها، والاحرى انها لم تكن تنوي ذلك اصلا، بل قدمت له بالكاد من السلاح الخفيف ما يسمح بعدم ابادته. في حين وفرت دول اقليمية، مثل قطر والسعودية وتركيا، اضافة الى شبكات ضخمة داعمة للجهاد الاسلامي، في دول الخليج وغيرها، وفرت للمجموعات الاسلامية المتشددة سلاحاً ومالاً بلا حدود، ما سمح لها بفرض هيمنتها، التي اصبحت واضحة في نهاية عام ٢٠١٤، على معظم المناطق التي تخرج عن سيطرة النظام.

نمو داعش والاسلاميين المتشددين في سوريا يشترط خراباً اجتماعياً

لا بد من وضع سيطرة الثورة المضادة الرجعية المتزايدة، في المناطق «المحررة»، وبالاخص تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن ايضاً النصرة واحرار الشام وغيرها من المجموعات الجهادية الشديدة الرجعية، في سياقها الزمني، اي مع ربيع عام ٢٠١٣ وما تلاه من اعلان تشكيل داعش، في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. كما لا بد من ربطها في سياق الوضع الاجتماعي العام للجماهير السورية، في المناطق المحررة، هذه الجماهير التي كانت تعاني حرباً ضروساً تشنها عليها قوات النظام، دمرت البنية المجتمعية والاحياء والبلدات، وكل مكونات الحياة فيها، المدينية والزراعية، وذلك بمواجهة قوات ضعيفة التسليح والتنظيم والشعبية، هي تلك التي يطلق عليها اسم «الجيش الحر».
ولرسم صورة عما كانت تعانيه جماهير المناطق المحررة في بداية عام ٢٠١٣، تفسِّر، الى حد ما، الشروط الموضوعية التي سمحت بتمدد القوى الاسلامية الجهادية الرجعية وفي مقدمتها داعش، فإن تقريراً صدر بعنوان «الواقع الاقتصادي الاجتماعي في ظل الثورة السورية»، بتاريخ ٢٤ ت٢/نوفمبر ٢٠١٣، عن «مركز سورية للبحوث والدراسات»، يختصر صورة الوضع في المناطق «المحررة»، في آذار/مارس من العام نفسه، هكذا:
«وفي حالة سورية، فقد أثرت العمليات العسكرية والقصف والاعتقال والتشرد والنزوح بشكل مأساوي، في الوضع الإنساني والاجتماعي للسوريين. فبالرغم من تنامي دور

المجتمع المدني،أدت الأزمة إلى تدهور في العلاقات الاجتماعية وانتشار للتطرف والتعصب. وتأثرت سلباً القيم والأعراف الاجتماعية، من خلال تأجيج أفكار وسلوكيات الانتقام من الآخر، وتسبب كل ذلك في خسارة كبيرة في الانسجام والتضامن الاجتماعي والموارد البشرية، على المستويين الاجتماعي والثقافي، يصعب تعويضها، وساهم ذلك في نشوء الكسب غير المشروع، باستخدام العنف، ما يعزز عوامل التنمية العكسية.

وبالطبع، فالعدد زاد منذئذ، فأكثر من نصف سكان سورية فقراء، من بينهم ٦,٧ مليون دخلوا خط الفقر منذ بدء الثورة، وخسر، لغاية ربيع عام ٢٠١٣، حوالى ٢,٣ مليون موظف وعامل، وظيفتهم وعملهم، واصبحت البطالة حوالى ٥٠ بالمئة.

ورداً على من كان يتساءل عن دور العمال- الذين شاركوا في المظاهرات منذ بداية الثورة، وان يكن بصفاتهم الشخصية اغلب الاحيان، نتيجة لغياب هياكل نقابية مستقلة لهم، او احزاب سياسية وثورية ينخرطون فيها، حيث لا يسمح قانون الطغمة الحاكمة سوى لحزب البعث والاحزاب التابعة له، كالحزب الشيوعي البكداشي، بأقسامه العديدة التي تتميز بانتهازيتها وخيانتها لكفاح الطبقة العاملة، بالعمل في اوساط العمال- يشير التقرير المذكور إلى أنه: «تم تسريح أكثر من ٨٥ ألف عامل خلال عام الثورة الأول، وكان نصف عدد المسرحين من العمل من نصيب محافظتي دمشق وريفها، وهذا العدد لا يشمل محافظات حمص وحماه وإدلب… حيث يشار بحسب الأرقام الرسمية إلى أن ١٨٧ منشأة من القطاع الخاص تم إغلاقها بشكل كامل خلال الفترة من ٢٠١١/١/١ ولغاية تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تحمل مصداقية عالية، فعدد الورش والمصانع المغلقة يقدر بـ٥٠٠٠ مصنع وورشة، هذا عدا عن المحلات والأسواق الكاملة التي تمت سرقتها وتدميرها، في حمص وحلب وغيرها من المحافظات».

يضاف الى ذلك ان عدد المنازل التي دمرت بشكل كامل، في بداية عام ٢٠١٣، يقدر بنحو نصف مليون منزل، يضاف لها نصف مليون آخر لمنازل تدمرت بشكل جزئي. هذا الوضع المأساوي ادى عام ٢٠١٣ الى ان ثلث عدد سكان سوريا، وهم من المناطق الثائرة اساسا، قد تحولوا الى لاجئين في البلدان المجاورة او الى نازحين في مناطق اخرى اكثر اماناً، داخل البلاد. طبعاً، اصبح في عام ٢٠١٤ نصف سكان سوريا لاجئين او نازحين.

على هذه الارضية الاجتماعية والاقتصادية، من الخراب العام والتفكك الاجتماعي، والتصحر الانساني، استطاعت داعش، بشكل اساسي، والمجموعات الاسلامية الرجعية والجهادية، النمو والسيطرة. وان كان الشرط الآخر لقدرتها على تحقيق ذلك هو

تهميش وسحق الجيش الحر، باعتباره، في اغلبه، الشكل الشعبي للمقاومة، في وجه عنف السلطة البعثية ووحشيتها، وابن الثورة الشعبية. وهو ما قامت به داعش والنصرة، وشقيقاتهما من المجموعات الجهادية.

نمو داعش والثورة المضادة يشترط ايضاً سحق الحراك الشعبي والديمقراطي

لعل نموذج مدينة الرقة، وهي المدينة الاولى، التي تحررت من قوات نظام الطغمة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، هام في توضيح ممارسات داعش، تجاه الحراك الشعبي. فقد عاشت هذه المدينة حيوية ثقافية وسياسية وشعبية كبيرة، بعد تحريرها من قوات النظام، ولغاية وقوعها في قبضة داعش. ويشير تقرير لصحيفة صاندي تلغراف نشرته الصحيفة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤، عن مراسلها ريتشارد سبنسر: «ان مدينة الرقة خضعت لسيطرة المعارضين من الفصائل الليبرالية، حيث كانت المدينة الواقعة شمالي سوريا تشهد حلقات نقاش للأفكار الفلسفية والسياسية، في حلقات متعددة، لدرجة ان احدى الفصائل كانت تشارك في زراعة الأشجار والخضروات لحماية البيئة، في محمية في قلب المدينة… وانطلقت النشاطات الاجتماعية بقوة وحيوية مثيرة للإعجاب، وقام النشطاء بعدة فعاليات مثل حملة (شوارعنا تتنفس حرية)، وحملة (علمنا)، وحملة (رغيفنا)، ومعرض الاعمال اليدوية والفنية، التي ذهب ريعها الى اهالي الشهداء، وحملة (جنة يا رقتنا)، وهي المبادرة كل يوم جمعة لتنظيف احد شوارع المدينة، وما إلى ذلك. وقد كان حال مدينة الرقة هو حال اغلب المدن والمناطق «المحررة»، قبل استيلاء داعش عليها. فرغم ممارسات عدد من الكتائب الاسلامية الاخرى، او غيرها، العنيفة ضد هذا الناشط او ذاك، او اعتقال هذا او ذاك، او بعض الاعدامات التعسفية التي قامت بها، لكن ممارسات داعش تميزت من سواها، بشموليتها العنفية، ضد اي نشاط مستقل او ديمقراطي، وفرضها بالعنف والقوة لايديولوجيتها، مع فرضها بالعنف لممارسات اجتماعية رجعية، على عموم السكان الواقعين تحت سيطرتها.

وقد نشرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقريرها، تحت عنوان (حكم الرعب: العيش تحت الدولة الاسلامية في سوريا)، بتاريخ ١٤ ت٢/نوفمبر ٢٠١٤، واشارت فيه الى ان تنظيم داعش قد «بث الرعب في سوريا عبر ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب». ودعت الى ملاحقة زعمائه امام المحكمة الجنائية الدولية. واكد التقرير الذي استشهد بحوالى ٣٠٠ شهادة للضحايا وشهود العيان، ان تنظيم داعش «يسعى الى السيطرة على كافة نواحي المدنيين في المناطق الخاضعة له، من خلال الترهيب،

والتلقين القسري لعقيدته، وتقديم الخدمات لمن يذعنون له». كما انه «ينتهج سياسة العقوبات التمييزية، مثل الضرائب، او الارغام على تغيير الدين، على اساس الهوية القومية او الدينية، وتدمير اماكن العبادة والطرد المنهجي للاقليات». واضاف التقرير ان داعش قام «بقطع رؤوس ورجم رجال ونساء واطفال في الساحات العامة، في بلدات وقرى شمال شرق سوريا»، و«علقت جثث الضحايا على اعمدة لمدة ثلاثة ايام، ووضعت الرؤوس فوق بوابات الحدائق، لتكون بمثابة تحذير للسكان حول عواقب عدم الانصياع لسلطة الجماعة المسلحة». وكشف التقرير عن عمليات الاغتصاب التي ترتكب بحق النساء، مشيراً الى ان الذعر يدفع العائلات الى تزويج بناتهن القصر على عجل، خوفاً من ان يتم تزويجهن بالقوة لمقاتلي داعش. كما يمارس علناً، وفي مشاهد وطقوس لترهيب السكان، تطبيق «الحدود»، بقطع ايدي «السارقين» او الجلد او الصلب.

وكشف تقرير هذه اللجنة ان هذا التنظيم الوحشي، الذي يشكل الاجانب غالبية مقاتليه، يركز على «الأطفال بوصفهم الركيزة التي ستحمل الولاء له، على المدى البعيد، والانتماء لايديولوجيته، باعتبارهم مجموعة من المقاتلين المتفانين الذين تتم تربيتهم على اعتبار العنف اسلوب حياة».

الدولة «الداعشية»... سنجر الناس الى الجنة بالسلاسل!

بخلاف المجموعات السلفية الجهادية الاخرى، فلداعش مشروع بناء دولة ومجتمع من نوع خاص، الآن وليس في المستقبل، وبقوة السلاح والعنف. فبعد ان واجه هذا التنظيم الجيش الحر والمجموعات الجهادية المنافسة له، لتوسيع مناطق نفوذه و«دولته»، اهتم بتأمين مصادر تمويله، وبشكل اخص معابر الحدود والآبار النفطية. وهو مارس عنفاً شديد الوحشية، ضد عشائر الشعيطات في دير الزور، حيث قتل المئات وشرد الآلاف منهم، ليستولي على حقلي نفط في تموز/يوليو ٢٠١٤، أحدها حقل العمر، اكبر حقول النفط والغاز في دير الزور. ويشير موقع ميدل ايست اونلاين، في تقرير له بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، الى ان داعش يسيطر على ٥٠ بئر نفط في سوريا، و٢٠ بئر نفط في العراق. وان كان عددها قد تقلص قليلاً مع استعادة القوات الحكومية العراقية لبعضها، في الشهر الاخير من عام ٢٠١٤. ويقدر عوائد داعش من البترول يومياً

بحوالى ثلاثة ملايين دولار. كما أنه يجبي الضرائب وخاصة من التجار، وتقدر بنحو ٦٠ مليون دولار شهريا، وعوائد الفدية عن المخطوفين، وبيع الآثار المسروقة، وما يصله من تمويل ضخم من المتعاطفين معه في دول الخليج واوروبا.

والى جانب استخدام داعش للعنف والترهيب، فهو يستخدم ايضا وسائل اخرى لاستمالة السكان، فمثلاً بعد مجازره ضد عشائر الشعيطات في دير الزور، قام بتوزيع الغاز والكهرباء والوقود والغذاء، لنيل تأييد السكان المحليين، ولأن هذه المناطق شديدة الفقر. ومع وضع داعش حداً للسرقات ومعاقبته «اللصوص»، استطاع ان يحوز شيئاً من التأييد في أوساط الشرائح الاجتماعية المهمشة والمفقرة، ولا سيما انه بدأ بدفع رواتب «ضئيلة جداً» للعاطلين عن العمل، اضافة الى دفع رواتب ٣٠٠ دولار لمقاتليه، مع تأمين سكنهم ومستلزمات حياتهم، في شروط حياة قاسية جداً لغالبية السكان. ما شكل ايضاً عامل جذب نحوه، من تلك الفئات المهمشة اجتماعيا، والتي لم تعد تجد تمثيلاً سياسياً ملائماً لمصالحها.

إن تنظيم داعش يدير ويتدخل، اذاً، في الحياة اليومية للناس، بكل تفاصيلها، في عاصمته الرقة، وباقي المناطق التي يسيطر عليها. فيجول عناصره، الذين يملكون وحدهم حق حمل السلاح، في شوارع مدينة الرقة ببنادق الكلاشنكوف او المسدسات. وقد كلف داعش قوتين منفصلتين من قوى الأمن (الشرطة الاسلامية) مراقبة النساء والرجال. فكتيبة «الخنساء»، المؤلفة من نساء ينتمين الى التنظيم، يحملن السلاح، ولهن الحق بتفتيش أي امرأة في الشارع. في حين تقوم كتيبة «الحسبة» بنفس المهمة مع الرجال، اضافة الى انها مكلفة ايضاً بفرض رؤية التنظيم للشريعة الاسلامية.

ولا يقتصر الامر على ذلك، بل قام داعش بتشكيل حكومة مقرها عاصمته الرقة، تشمل وزراء للتربية والصحة والموارد المائية والكهرباء والشؤون الدينية والدفاع، ويشغلون المباني التي كانت للحكومة السورية.

والحال فقد كان غالبية السوريين، في المناطق المذكورة، ينظرون الى داعش في عام ٢٠١٣، باعتباره تنظيماً «غريباً» و«محتلاً»، او كما وصفه احد الناشطين السوريين من مدينة دير الزور بأنه «حركة استعمارية، كما احتلت اسرائيل فلسطين مع المستوطنين»[٣].

٣- تقرير وكالة الصحافة الفرنسية المنشور في جريدة الرياض السعودية بتاريخ ٢٢ ايلول/سبتمبر ٢٠١٤

ولكن، رغم بقاء هذا الموقف من عامة الناس تجاهه، لا بد من القول بانه اصبح له عام ٢٠١٤ حاضنة شعبية هامة، في تلك المناطق، رغم بقائها محدودة نسبياً. وما يلفت الانتباه هو ما كان قد شدد عليه احد الناشطين من مدينة الرقة، على موقع «الرقة تذبح بصمت»، بأن داعش لم يقدم او يطرح اي تعميم او قانون يحد من جشع التجار الكبار المحتكرين، الذين تربطهم به علاقات جيدة.

ما هي «الداعشية»؟

ان استعراضاً سريعاً لتطور داعش، كمنظمة خرجت من رحم تيار السلفية الجهادية الاسلامية، ذات توجهات شديدة الرجعية، لا يكفي لتفسير تمايزه في الايديولوجيا والممارسة عن غالبية تجليات هذا التيار السلفي الجهادي، وفي القلب منه تنظيم القاعدة الارهابي. وذلك بقدر ما تشير صيرورة داعش أولاً الى قطيعته الكاملة مع المجموعات التابعة للسلفية الجهادية، وهو الامر الذي وصل الى حد العمل على تصفيتها الجسدية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى الى ميل ملحوظ «للتدعشن» يصيب اقساماً متزايدة من مجموعات السلفية الجهادية نفسها، واهمها جبهة النصرة، التي يبدو انها اصبحت جبهتين، واحدة تقارب داعش بافكارها وممارساتها، واخرى ما تزال على ما كانت عليه، في حين ان حركة احرار الشام، ما تزال تحافظ، الى حد ما، على سياقها السلفي الجهادي، رغم ميل كتائب فيها الى تبني «الداعشية». بل الأنكى من ذلك، هو مبايعة مجموعات جهادية رجعية لداعش وخليفته في عدد من بلدان شمال افريقيا وغيرها من المناطق.

ربما يرى البعض ان لا اهمية سياسية او تطبيقية في البحث عن توصيف آخر لداعش. طالما أنه مكون من مكونات الثورة المضادة الرجعية. ولكن، هذه الظاهرة «الجديدة» لا يمكن فهمها، كما رأينا اعلاه، بعيداً عن الشروط المادية الاجتماعية والاقتصادية، التي قامت عليها. ولا يمكن وضع سياسات ملائمة ضدها، من دون فهم هذه الشروط المادية التي ادت الى تشكلها، بل وتوسع نفوذها، كمدخل لوضع السياسات الملائمة في التصدي لها، من وجهة نظر الطبقات المستغلة والكادحة، اي من وجهة نظر ماركسية.

ومن الضروري التذكير، مرة أخرى، أنه خلال عرضنا لسيرورة تشكل داعش، في سياق شروط محددة، كقوة رجعية ومضادة للثورة، وزيادة نفوذها في كل من العراق وسوريا،

ركزنا على ان احد الاسباب الاساسية الموائمة والمشجعة لتشكلها، كانت الانظمة الحاكمة نفسها وسياساتها الوحشية والتهميشية، اضافة الى التدخل الامبريالي. فالاحتلال الاميركي للعراق، بتدميره لما تبقى من بنية تحتية فيه ونسيجه الاجتماعي، سمح بخلق شروط نمو هكذا حركات، مثلما ان «الحرب على داعش» منذ أشهر عدة، التي تقود فيها الولايات المتحدة تحالفاً إمبريالياً، لم تؤدِّ الى هزيمته، بل قد توفر له تعاطفاً شعبياً اكبر، باعتباره يواجه الامبريالية الاميركية وبالتالي عدوها الاول.

اننا نعتقد ان مقاربة سيرورة تشكل داعش، مع تمايزه عن الحركات السلفية الجهادية التقليدية الاخرى، وهذا البزوغ السريع و«المفاجىء» له في سياق سيرورة ثورية، في سوريا، وقيامه بسحق كل تعبيراتها في مناطقه، وفرضه نمط حياة اجتماعية وعقائدية على السكان فيها، وبناء «دولته»، تدفع الى مقاربة ظاهرة داعش والنظر اليها من خلال التجربة الفاشية، ليس كما حدثت بتفاصيلها في دول اوروبا، بل بالاحرى، من منظور الحركات الفاشية الجديدة، في سياق محدد. هذا المنعطف الخطير في سياق الثورة السورية، بل وفي تاريخ البلد، فاجأ الكثيرين، وهكذا «بغتة أصبح المصير التاريخي والمصير الفردي شيئاً واحداً وحيداً، بالنسبة للآلاف من البشر، ثم للملايين فيما بعد. ولم تتساقط الأحزاب السياسية وحسب، بل أصبح وجود مجموعات بشرية كبيرة وبقاؤها المادي موضع شك فجأة»، وفق وصف المفكر الماركسي الثوري، أرنست ماندل، لظهور الفاشية في كتابه، «العناصر التكوينية لنظرية تروتسكي حول الفاشية».

من المؤكد أن تبني مقولة الكومنترن (الستاليني) في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو التعريف الشائع بأن الفاشية ليست سوى «سلطة رأس المال المالي نفسه»، لا يصلح في حالة ظاهرة داعش، مثلما أنه كان قاصراً في تفسير ظاهرة الفاشية في أوروبا نفسها، سابقاً، او الحركات الفاشية الجديدة المتزايدة في بلدان اوروبا وغيرها.

والحال، أن تروتسكي كان ابرز المفكرين الماركسيين في تفسير وتحليل ظاهرة الفاشية في أوروبا، فهو لم يكتف بالقول ان الفاشية «تصل للسلطة محمولة على ظهر البرجوازية الصغيرة»، بل قدم تحليلا اعمق من ذلك، معتبراً ان الشرائح الاجتماعية التي تستند إليها الفاشية هي ما يسميه «الغبار البشري»، وهم الحرفيون وتجار المدن والموظفون والمستخدمون والتقنيون والانتلجنتسيا والفلاحون المعدمون، بحسب توصيف تروتسكي، ويمكن اضافة العاطلين عن العمل[٤]...

٤- اعمال تروتسكي، مفتاح الوضع الدولي في المانيا، ٢٦ ت٢ ١٩٣١.

انطلق تروتسكي في تحليله للفاشية من تحليل طبقي للمجتمع، وادراك عميق لقانون التطور المركب والمتفاوت، حيث تتعايش بنى انتاجية مع علاقاتها وايديولوجيات من عصور سابقة، مع البنى الانتاجية وعلاقاتها الاكثر حداثة مع ايديولوجياتها. وقد لخص ارنست ماندل في كتابه «دينامية فكر تروتسكي» فهم تروتسكي العميق للظاهرة الفاشية: «لقد فهم تروتسكي، مثله مثل بعض الكتاب الماركسيين الآخرين (كارنست بلوخ وكورت توشولسكي)، مسألة عدم تطابق الأشكال الاجتماعية- الاقتصادية مع الأشكال الأيديولوجية؛ أي بكلام آخر، واقع أن أفكاراً وأطباعاً وطموحات لا عقلانية ذات قوة كبيرة قد بقيت حية من الأزمنة ما قبل الرأسمالية، في أجزاء كبيرة من المجتمع البرجوازي (وبالأخص بين الطبقات الوسطى المهددة بالإفقار الشديد، و لكن أيضاً بين قطاعات من البرجوازية نفسها، ومثقفين منحطين طبقياً، وحتى الشرائح المختلفة من الطبقة العاملة)». وأفضل من أي شخص آخر، وضع تروتسكي الاستنتاج الاجتماعي والسياسي التالي: في شروط تنامي ضغط التناقضات الطبقية الاجتماعية- الاقتصادية المتزايدة بشكل لا يحتمل، يمكن أن تصبح قطاعات هامة من الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى المذكورة أعلاه- الغبار البشري، كما صنفها تروتسكي بنباهة- مدموجة في حركة جماهيرية جبارة، يبهرها زعيم ذو سلطة نفسية خارقة، وتتسلح بقطاعات من الطبقة الرأسمالية وجهاز دولتها، ويجري استعمالها كآلة من أجل تحطيم الحركة العمالية، من خلال الإرهاب الدموي والتهويل.

كما شدد تروتسكي على ان ما يميز الفاشية عن البونابرتية، والاشكال الدكتاتورية الاخرى، هو ان الفاشية «شكل خاص من «الجهاز التنفيذي القوي» و«الديكتاتورية المكشوفة»، يتميز بالتدمير الكامل لكل منظمات الطبقة العاملة- حتى الأكثر اعتدالاً بينها، بما فيها منظمات الاشتراكية- الديموقراطية، من دون أدنى شك. تحاول الفاشية أن تمنع مادياً كل شكل من أشكال الدفاع الذاتي من جانب الشغيلة المنظمين، عن طريق تذرير هؤلاء الشغيلة بصورة كاملة. إن الاحتجاج بواقع أن الاشتراكية- الديموقراطية تمهد الطريق للفاشية للإعلان بأن الاشتراكية- الديمقراطية والفاشية متحالفتان، واستبعاد كل تحالف مع الأولى ضد الثانية هو أمر خاطئ بالتالي».

إن توصيف ظاهرة الفاشية، باعتبارها حركة تستند إلى جماهير «الغبار البشري»، ينطبق تماماً على سيرورة تشكل داعش. فالفاشية تتشكل عموماً كحزب- ميليشيا لمقاتلة الدولة القائمة، واقامة دولة فاشية، والفاشيون، وفق الباحث الايطالي ايميليو جانتيل: «يعتبرون انفسهم وكأنهم نخبة (ارستقراطية) من الرجال الجدد، ولدوا في

الحرب وعليهم الاستيلاء على السلطة، من أجل تجديد أمة فاسدة»[٥]. والفاشية تسعى لتنظيم الناس باعتبارها «جماهير وليس طبقات». ويؤكد الباحث ان الدراسات التاريخية أكدت أن الفاشية لا تسعى حقا كما تدعي «لا الى تغيير العالم ولا المجتمع، بل تسعى لتغيير الطبيعة البشرية نفسها»، باعتمادها على ضبط الناس وممارسة العنف العاري. بهذا المعنى، فقط، يمكننا وصف داعش بأنه يملك سمات عدة لواحد من الاشكال الجديدة للحركات الفاشية، ودولة خلافته هي دولة فاشية، من نمط خاص وفي ظرف خاص، ومحدد.

استنتاجات

إن القول بأن داعش له سمة فاشية خاصة، في ظروف من الخراب والتفكك الاجتماعيين، يطرح فوراً قضية كيفية تعامل القوى الثورية تجاهه، باعتباره خطراً قاتلاً للحراك الثوري والشعبي، وما هي المواقف والخطط العملية لمواجهته؟. ومن جهة اخرى، يطرح على جدول الاعمال الملحة تشكيل الجبهة المتحدة من القوى الثورية الديمقراطية واليسارية. كما أنه يطرح ايضاً قضية كيفية التعامل مع نظام الطغمة، الذي يقوم بسحق وتدمير شعبنا وبلادنا.

إن الوضع الراهن للسيرورة الثورية في سوريا سيىء جداً؛ فانحسار الحراك الشعبي والثوري جاء نتيجة الهجمات الوحشية لنظام آل الاسد، وتقتيل وتشريد الملايين من ابناء شعبنا، ليصبح نصف عدد سكان سوريا مشردين. اضافة الى تمدد وتوسع قوى الثورة المضادة الرجعية، كداعش والنصرة وغيرهما على حساب الجيش الحر، بما يعني التقلص المتزايد لمساحات الحراك الشعبي، حتى في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام.

ان اي دعوة للركون والسكوت والتراجع للقوى الشعبية الثورية، أي استسلامها امام هذا الهجوم الشرس لقوى الثورة المضادة المتعددة- والمتقاتلة فيما بينها- سيكون كارثياً، وسيفاقم من تدهور وضع الثورة، بخلاف ما يعتقد البعض. اننا نرى على العكس تماماً، ان حشد المجموعات والتنسيقيات والمنظمات الثورية، في كل مكان، من اجل الاستمرار في الاعتصامات والمظاهرات وكل اشكال الحراك الشعبي، واستنهاضها من جديد، مهما كانت ضعيفة ومشتتة في هذه المرحلة، هو ما يجب القيام به بكل طاقاتنا. وخصوصاً

٥- مجلة التاريخ الحديث والمعاصر الفرنسية رقم ٥٥-٣ عام ٢٠٠٨.

ان الحراك الشعبي ما يزال حياً وبدأ في استعادة حيويته، حتى في مناطق تسيطر عليها قوى جهادية متطرفة، مثل جبهة النصرة. ولكننا، نفتقد الاداة اللازمة لتحقيق ذلك. ما نفتقده هو تشكيل الجبهة المتحدة للقوى الثورية الديمقراطية واليسارية، التي تستطيع ان تضع استراتيجية عمل كفاحية ومركزية تستعيد المطالب الاساسية للثورة الشعبية. وفي مناطق الجيش الحر، او المقاومة الشعبية المسلحة، فإن مواجهة هذه القوى الرجعية، وان بقوة السلاح، لم تعد ترفاً، بل قضية حياة او موت للثورة والحراك الشعبي، على رغم غياب تسليح جدي لها. فما يتوفر لها كاف في حال وحدت قواتها تحت قيادة عسكرية وسياسية وطنية مركزية، ايضا. لا يمكن حصر تشكيل هذه الجبهة المتحدة في الشق السياسي، بل يجب ان تشمل الشق المسلح ايضاً.

وبالاخص، لأن الخصم الرئيس للقوى الثورية ليس فقط قوى الثورة المضادة الرجعية، إنه ايضاً، واولاً، نظام الطغمة الحاكم، وما يجب ان لا يغيب عن اذهاننا هو ان اسقاطه هو شرط اساسي لإسقاط هذه القوى الفاشية والرجعية. لأن بقاء هذا النظام، ولو معدلاً قليلا، هو هزيمة فادحة للثورة الشعبية، وانتصار صريح للثورة المضادة، ما يستلزم بذل كل الجهود لتعديل موازين القوى لصالح الطبقات الشعبية، التي كانت وما تزال القوى الاجتماعية المحركة للثورة، ولصالح القوى السياسية الثورية.

والواقع، ان الحرب الامبريالية على داعش تقدم للقوى الامبريالية وحلفائها الاقليميين ذريعة للعمل على اعادة انتاج النظام الاسدي. فقد لاحظنا تسخيناً للحل السياسي في سوريا في الاشهر الاخيرة، تباركه الدول الامبريالية، التي تدعي صداقتها للشعب السوري، والتي لم يكن ابدا هدفها اسقاط النظام، بل دفعه للقيام بتغيير شكلي فوقي داخله واعادة تموضعه، وتدمير قدرات سوريا الاقتصادية والعسكرية. كما نشاهد ان حكومات السعودية وقطر ودول الخليج، قلب ومعقل الثورة المضادة في المنطقة، مع حكومة الثورة المضادة في مصر، تعمل على تسويق هذا الحل السياسي لتعويم نظام الاسد، لدرجة ان الائتلاف الوطني، وهو صنيعتها، اصبح يشتكي علناً من توقف تمويل السعودية ودول الخليج له، منذ اكثر من ستة اشهر، لدفعه الى الالتحاق بالحل السياسي الذي يحافظ على النظام القائم ويعيد انتاجه. وهو ما قد يفعله، لاحقاً، بكل انتهازية ووضاعة، علماً بأنه امتنع عن الانضمام إلى لقاء موسكو، في أواخر الشهر الماضي، الذي شاركت فيه، بوجه خاص، مجموعات مما يسمى معارضة الداخل تضم بشكل اساسي هيئة التنسيق، الملتبسة بمواقفها منذ بداية الثورة، وبعض التجمعات القادمة من الخارج، والمفتقدة اي وزن فعلي على الارض. ويبدو ان موسكو وطهران ومصر هي الدول المكلفة برعاية هكذا محاولات، لتسويق حل سياسي يصدر عن مساعٍ تفتقر إلى

ابسط شروط الجدية، في الواقع، وليس هدفها سوى اعادة انتاج النظام نفسه.

هذا ومع أننا لا يمكن ان نقف ضد أي إجراء قد يخفف من آلام الجماهير الشعبية، من دون ان يفرط بمطالبها التي اعلنتها في ثورتها الشعبية، فسياق «الحل السياسي» الذي يسوَّق له يتطلب كل اليقظة والحذر من جانب القوى الثورية، ويطرح ضرورة فضحها كل تنازل من قبل القوى المنخرطة، أو التي قد تنخرط، في مفاوضات الحل السياسي، لأجل الابقاء على هذا النظام القاتل، فضلاً عن مواجهة اي تنازل عن الحريات الديمقراطية، او عن مطلب بناء نظام ديمقراطي جذري على انقاض النظام الدكتاتوري، او السمسرة على التضحيات التي قدمتها الجماهير الشعبية من اجل اسقاط النظام وبناء سوريا الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وبالنسبة للماركسيين الثوريين في تيار اليسار الثوري، وفي خضم هذا النضال المتعدد الجبهات، فانهم متمسكون، ايضاً، بمهمة اساسية يعملون عليها، بلا اهمال او تراخٍ، ألا وهي متابعة السعي لبناء الحزب العمالي الثوري والجماهيري.

برج بابل ومكافحة الإرهاب في العراق (النتائج والتوقعات)

نزار عبدالله- اتحاد الشيوعيين العراقيين

لا زال العراق، عقب احداث الموصل منذ شهر حزيران المنصرم، في صدارة اخبار الاعلام العالمي، ويبدو أن تطورات هذا البلد ومأزقه السياسي وتناقضاته انعكاس لما يجري من احداث وتطورات وصراعات في الإقليم والمنطقة والعالم بأسره. وهذا الامر ليس بمدعاة للدهشة والغرابة، فقد تحول البلد، في العقود الفائتة، وبشكل متدرج، الى بؤرة للازمة الإقليمية والعالمية، وارادت أميركا، من خلال شن الحرب على دولته واحتلال ارضه، ان تصفي حسابات مصالحها مع غرمائها، وتفرض هيمنتها بفضل قوتها العسكرية على عالم يتجه بخطوات متسارعة الى تعددية قطبية، بحيث يكون احتلال العراق وإخضاعه للولايات المتحدة خطوة هامة في هذا الاتجاه.

لم تجر الرياح كما اشتهى الاسطول الحربي الاميركي، لكون تناقضات النظام الرأسمالي العالمي كانت أكثر حدة من ان يجري تنفيسها، عبر شن حرب أميركية، ولم يكن بالهين وقف التشكل المتسارع للاقطاب الدولية الأخرى وافتعال الازمات او نقلها اليها. ولذلك انفجر كل شيء، وظهرت الثقوب السوداء لتبلع البلد برمته. انهارت المعادلات والترتيبات، وأصبح بقاء العراق، ككيان سياسي مستقل، موضع تساؤل، وبات الحديث عن الغاء الحدود المرسومة وفق اتفاقية سايكس بيكو القديمة حديث كل ساعة. كما ان الظهور الأخير لداعش، أي تنظيم الدولة الإسلامية، وركوبه أمواج الصراعات الجارية في بركة الدم العراقي، وقبله سلفه تنظيم القاعدة في العراق، لايمثل سوى زاوية صغيرة، رغم هول الفاجعة ووقع الصدمة، من تلاطمات دوامة سياسية وامنية واجتماعية أكبر.

هناك أسئلة كثيرة تؤرق بال الكثيرين، اقلها تتعلق بمصير البلد برمته، وبواقع الصراعات السياسية الجارية والعواصف والتسوناميات السياسية، التي تهب على البلد، بين فينة

وأخرى. ولعل الأهم منها سؤال يتعلق بمغزى التحركات الاميركية الاخيرة وماهية التحالف السياسي الدولي الجديد بقيادتها، الذي تشكل للتو، ضد إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية، ومصير سفينة نجاة حيدر العبادي وحكومته، ومدى قدرتها السياسية والعسكرية على معالجة الازمة الراهنة، وإعادة التوازنات الطائفية والعرقية القديمة، او خلق حالة جديدة فيما بينها، بغية السيطرة على الأوضاع المتفجرة، وطرد داعش من المناطق التي سيطرت عليها، او تهميش دورها في المناطق المنكوبة الواقعة شماليَّ البلد وغربه، وكذلك مدى قدرتها على التكيف مع التحالف الدولي المعلن ضد الإرهاب! هذا التحالف الذي أبعدت إيران عنه، وترددت تركيا في قبول الانتساب إليه.

اوباما يصنع برج بابل!

ان من يستمع الى خطب الرئيس الأميركي أوباما وحلفائه الغربيين فيما يتعلق بالعراق والمنطقة، بعد ظهور داعش، ومن يتنقل بين وسائل الاعلام المعاصرة (صناع الرأي ومخدري العقول بامتياز) والمؤثرة، يتراءى له كما لو أن العالم اجمع جرفه طوفان الإرهاب، المتمثل بظهور داعش، وانه لا سبيل ولا خيار لنا غير مواجهة هذا الخطر المروع بغية إنقاذ البشرية، وان هذه القوة السوداء، في سبيلها لبلع العراق وسوريا برمتهما، وربما العالم بأسره، وان عليه، بقيادة أميركا وحلفائها بالطبع! ان يقوم بكل ما بوسعه لاحتواء الخطر المحدق. ومن هنا، وتحت تلك الذريعة، تمت الدعوة الى بناء تحالف دولي جديد، بقيادة أميركية، لمواجهة الكارثة المحدقة، وحماية الدول التي تبعثرت نتيجة الطوفان وتبلبلت السنتها- بحسب ما تقول الرواية التوراتية في سفر التكوين- وعليها الآن ان تتحدث بلغة واحدة، بحيث تكون قطباً جديداً، وبمثابة بوابة الهية مقدسة للحرب على الإرهاب، وبغية السيطرة على عالم الفوضى.

اما السؤال البسيط الذي يتبادر الى الذهن فهو هل ان العالم، بشكل عام، والعراق بشكل خاص، بحاجة الى هذا التحالف الدولي غير المقدس؟ وهل ان الخطر ماحق الى درجة يتطلب إزاءها بناء برج دولي معاصر تجتمع فيه دول العالم، وتواجه من خلاله العدو المتوحش المزعوم؟

بخصوص الشق الثاني من السؤال، من المؤكد أن أوباما يكذب- مثل كذبة سلفه بوش بشأن امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل- في ما يتعلق بحجم خطر داعش الدولي،

حيث انه يريد من خلال اطلاق تلك الاكاذيب، بشكل او بآخر، وعبر خلق البعبع الداعشي، واستعظام دوره- بعد أن كان غض الطرف عن المساعدات والتغذية، بالمال والسلاح، التي تلقتها القوى الإرهابية الجديدة في العراق وسوريا، والمنطقة بأسرها- توليد «الصدمة» و«الرعب» من داعش، ومن ثم صناعة «الإذعان»، والاستحصال على التسليم بالحاجة إلى الدور البطولي لأميركا وقواتها العسكرية.

وهذا الامر ليس بجديد على العراقيين، حيث انه يمثل المشهد الثاني بالنسبة لهم. في المشهد الأول، تحولت ارض العراق الى ساحة لشن معركة عالمية ضد الإرهاب. ففي السنة ٢٠٠٣، طلب دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأميركي الأسبق، إبان الحرب الأميركية، إلى كل الإرهابيين في المنطقة والعالم، الظهور لأجل المنازلة الكبرى في العراق، اما اليوم فيكرر أوباما، ممثلاً المشهد الثاني، نفس الخطاب، ولكن بفارق بسيط: حيث اكدت وتؤكد كل التقارير الاستخبارية أن عملية تربية وتفقيس الإرهابيين في أوروبا قد تمت، وان نزوحهم ومغادرتهم الى سوريا والعراق، عبر البوابة التركية، قد اكتملا بنجاح، وان المزيد منهم قد التحق بركب الإرهاب الداعشي من الاراضي الكويتية والسعودية والتركية ايضاً، ولم تعد هناك حاجة الى تكرار ما كان دعا اليه رامسفيلد في حينه، وان الواجب يتطلب النزول مباشرة الى ارض المعركة، من الفضاء كبداية، وعبر شن ضربات انتقائية، على أن يعقب ذلك نزول عسكري محدد المدة، إن تطلب الامر، ومراقبة ما يجري في الارض من برج أربيل (برج بابل سابقا)، وعبر الشاشات الالكترونية، مع نزول الملائكة المسلحين (مستشارين عسكريين، وفرق عسكرية خاصة لمحاربة الإرهاب)، بين فينة واخرى، لمساعدة الأنبياء والمرسلين الحلفاء (!)، ومن ثم تعزيز التواجد العسكري المباشر عبر بناء قواعد عسكرية جديدة في العراق (قاعدة الحرير في محافظة أربيل) واستحداث قوات عسكرية ميليشياوية بديلة وموالية (جيش القوى السنية- العشائرية)، ومستقبلاً تنفيذ غيرها من المهمات والخطط العسكرية، التي يعدُّها البنتاغون، لاعادة احتلال العراق، بشكل أو بآخر، او ربما المناطق الحيوية في المنطقة باسرها.

اما فيما يتعلق بالشق الاول من السؤال، فمن المؤكد ان أميركا الآن بأمس الحاجة الى تشكيل تحالف دولي من هذا القبيل، لا لدحر الإرهاب او ما شابه، بل بغية التعويض من الخسارة، ووقف انحسار دورها كقطبٍ دولي شهد بعض التفكك، بسبب زيادة الدور الروسي في أوروبا، ودور الأقطاب الاخرى، وبسب الانسحاب من العراق وتداعيات احداث الربيع العربي، وتفاقم الوضع السوري، وانهيار التعاون الروسي-الأميركي الذي استمر لبرهة لاحتواء ما يجري.

ففي عالم يشهد انقساماً الى اقطاب دولية متنافسة، ويتجه بشكل متزايد الى ان يكوِّن اقطاباً متعارضة، لا تستطيع دولة ما، مهما امتلكت من قوة وهَيْبة، ان تخوض غمار المواجهة لوحدها، ومن المحتم بناء قطب دولي فاعل ومؤثر، يواجه الأقطاب الأخرى ويتصارع معها، مع السعي الى اضعاف الدول التي تدور في فلكها، واعداد العدة لانهيار بعضها وتفكيك بنيتها (التجربة الأوكرانية وهزيمة حكومة يانوكوفيتش الموالية لروسيا).

وهذه الحاجة الاستراتيجية، التي تتخذ ابعاداً سياسية وعسكرية واقتصادية شتى، تفرض نفسها كمنطق وقانون، لدى الدول التي تمتلك عقيدة راسخة بأنها هي زعيمة العالم المعاصر، وان العالم يجب ان يتكيف مع صورتها، وان عليها ان لا تقبل بمبدأ «التنافس الحر» والتراجع الاقتصادي، ناهيك عن التورط في أزمات كبرى، قد تنجم عنه؛ وإن حصل ذلك، مثل ازمة سنة ٢٠٠٨، فإن العالم يجب ان يدفع ضريبة ازمتها وتراجع اقتصادها، وهي في سبيل تنفيذ ما تذهب اليه، تضرب عرض الحائط بمبادىء القانون الدولي، والمنظمات الدولية المنوطة بها حماية الامن الدولي، مثل مجلس الامن الدولي، الذي لا بد من الاستحصال على موافقته، بشأن العمليات العسكرية في العراق، او في سوريا، او في أي مكان آخر. ومن هذا المنطلق، يجري التلاعب بأسعار النفط والغاز الطبيعي، كسلاح للهيمنة القطبية، مثلما جرى التلاعب بذلك ابان عقد الثمانينيات، لتضييق الخناق على الاتحاد السوفييتي، آنذاك، ويتم اللجوء إلى ذلك، مرة أخرى، بغية ضمان انخفاض مداخيل الدب الروسي، الذي تُقدر خسارته، جراء الهبوط الأخير في أسعار النفط، بقرابة ٦٠ مليار دولار، او تفتعل أزمات اقتصادية وسياسية أخرى، بابعاد مختلفة، في مناطق حيوية شتى.

اما والى أي مدى ستكون للعالم الرأسمالي- الامبريالي الغربي قيادة جديدة حكيمة، في بحر الازمات والعواصف الرعدية، التي ستهب مرة أخرى، مثلما هبت عام ٢٠٠٨، والى أي مدى سيبقى قطباً دولياً متماسكاً، بوجه الأقطاب الأخرى التي تتشكل للتو، فذلك يتوقف على صراعات سياسية واقتصادية تتخذ ابعاداً دولية وإقليمية متلونة، تلعب فيها الدول الأخرى، القادرة على المنافسة والتحدي العسكري والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي، دوراً لا يستهان به، علماً بأن «عالمنا الصغير» لا يتسع لامبراطورية كبيرة، وان الاحلام التي راودت كيسنجر في الآونة الأخيرة مجرد أحلام، وربما تعبر عن خرف الشيخوخة، ولكن المصيبة تكمن في السعي الى تحويل تلك الاحلام إلى واقع، من قبل دولة بدأ المتطرفون (في الحزب الجمهوري) يهيمنون عليها بشكل تدريجي، وتمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل، تكفي لوحدها لمحو البشرية جمعاء، وتؤمن

بمبدأ الضربة النووية الأولى، والحرب الاستباقية، لكسر ظهر خصومها.

العراق والتحالف الدولي ضد داعش!

ان التحالف الدولي الجديد لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية لايخرج عن الأهداف والأُطُر المار ذكرها اعلاه، بل انه يمثل انتهاكاً صارخاً لسيادة دول المنطقة، وتدخلاً فظا في شؤونها، ولايمثل بأي شكل من الاشكال احتراماً لقرارات دولية، وشرعية دولية. واختيار العراق من قبل هذا التحالف، ليكون ارضاً لتشكله وليس افريقيا، مثلاً، واستعظام دور داعش واستهدافه، لا بوكو حرام النيجيرية، او حركة الشباب الصومالية، مرده وجود مصالح حيوية كبرى لأميركا وحلفائها الغربيين فيه، ما يقتضي توسيع دائرة هذا التحالف، وجر دول المنطقة الى فلكه، دونما الإحساس بالحاجة للعودة الى أي قرار دولي، ومن هنا فقد تم جر العراق اليه، ولهذا الغرض تحديداً، حقنت العملية السياسية المتأزمة فيه بدماء جديدة، واعيد ترميم دولته الهرمة، مع التمسك بسياسة العصا والجزرة ازاءها، وابقائها ضعيفة ولاحول لها ولا قوة، على ان تبقى كذلك، بغية املاء الشروط الجديدة، والترتيبات السياسية والعسكرية المقبلة، ومنها إعادة بناء بعض القواعد العسكرية الجديدة، وفرض وجود اسطول من المستشارين العسكريين، والهرولة لكسب النفوذ في المناطق المنكوبة في الوسط العشائري، و......الخ.

وكون البلد لاسيادة له، وفي قبضة الاحتلال الأميركي، رغم جلاء قواته العسكرية عنه، وفضاؤه (ارضه وسماؤه) مفتوح للأسطول الأميركي الحربي، ولطائرات أميركا النفاثة والمقاتلة، ولطائرات حلفائها، وتحكمه طبقة تستغيث باميركا في كل لحظة حرجة (مطالبة المالكي، سابقاً، والبارزاني، بالتدخل الفوري لحمايتهما من داعش!)، ان كل ذلك يشكل بالنسبة للشعب العراقي مصائب، اما لاميركا وتحالفها فما هو الا نقاط قوة وفوائد.

من اول نظرة يتراءى للجميع الآن بأن العراق بحاجة ماسة الى هذا التحالف، حيث انه ضحية إرهاب تنظيم الدولة الإسلامية تحديداً، وان «العالم الحر» ينبغي ان يجتمع ليخلص الفريسة من مخالب وحش خرج للتو من جحوره، براية سوداء دولية، معلنة عن دولة إسلامية في العراق والشام، تتجاوز كل الحدود، بالغائها الحدود المرسومة القديمة، بين العراق وسوريا.

وبغية ان يقتنع العراقيون والعالم اكثر فأكثر بخطر البعبع الداعشي، وبهول الفاجعة، حدث ما حدث بشكل أدى الى خلق حالة من «الصدمة» و«الرعب» في المشهد العراقي، حين استولى الوحش على مدينة كبيرة، مثل الموصل، مع الاستيلاء، فضلاً عن ذلك، على الكثير من الاسلحة والاموال، والزحف باتجاه مناطق استراتيجية أخرى. والعالم اجمع رأى من خلال شاشات التلفزة كيف ان الوحش يأكل ضحيته، ويشرب من دمها، ويشتهي المذابح والوليمة البشرية، (كمجزرة مدينة شنكال مثلا ضد اليزيديين)، بحيث يؤدي ذلك الى صدمة عالمية وإقليمية تبرر كل تدخل امبريالي، وكل نوع من التحالفات، خارج اطار الشرعية الدولية، بغية احتواء الازمة، وتدارك الموقف...

وظاهر الحال يفيد بأن هذا التحالف هو لأجل العراق ولمصلحته (مثلما سبق ان جرى تصوير الاحتلال الاميركي على أنه أيضا لمصلحة الشعب العراقي!)، ولكن هل الامر كذلك؟ هل هذه هي القصة الحقيقية، ام ان هناك قصة إعلامية مفبركة، وفارساً دونكيشوتياً اميركياً، يواجه «الطاحونة الإرهابية»؟

ربما اقتنع العالم بالرواية الغربية والأميركية الغالبة، متأثراً بنقل الصورة عبر شاشات التلفزة، اما بالنسبة للعراقيين، في بلد الاقاصيص والف ليلة وليلة وتوالد الحكايات، فليست تلك الا مجرد قصة فرعية اخرى، متولدة من القصة الرئيسة، تتلاشى فيها الحدود المرسومة بين الجلاد والضحية، وبين البطل والشرير في القصة السابقة، ويتبادلان الأدوار فيما بينهما...

وللتذكير ليس الا، فإن بطل اليوم، رأس حربة محاربة الإرهاب، وفارسه المقدس، كان في السابق محتلاً وجلاداً بامتياز، والقوى المتعاونة معه ضالعة في الإرهاب، وفي خلق بيئة لتربية وتفقيس الارهابيين الداعشيين بصورة مباشرة او غير مباشرة، اما بعض القوى التي تدعي أنها الضحية وتحارب أميركا وتحارب السلطة الطائفية، مرة باسم الإسلام ومرة أخرى باسم الثورة والعشائر وغيرها، فكانت في السابق جلاد الشعب العراقي، ومؤسسةً لنظام دكتاتوري حكم البلد بقبضة من الحديد والنار، وارتكب ابشع المجازر...

ومما لا شك فيه أن العراق والشعب العراقي ضحيتان، ولكن قبل كل شيء ضحيتا من؟ انهما يدفعان، بشكل عام، ضريبة تناقضات النظام الرأسمالي وافرازاته من الصراعات الامبريالية والدولية التي تدور في المنطقة، ويشكل العراق وما زال بؤرة من بُؤره، وهو ايضاً ضحية نظام قومي بعثي دكتاتوري حكم البلد لعقود، بدعم امبريالي

اميركي مكشوف، وتعاون روسي مفضوح، ومن ثمَّ وطوال عقد كامل، بات ضحية الحرب الاميركية والاحتلال الغاشم، وبناء دولة عاجزة وفاشلة موالية لأميركا لاحول لها ولا قوة، وضعت خارطتها الإدارة الاميركية عقب احتلالها للبلد، وكانت «دولة المكونات» الطائفية والعرقية، وتأسست على مبدأ المحاصصة السياسية والسلطوية فيما بين تلك المكونات...

ان العراق اليوم ضحية لتفكك هذه الدولة الفاشلة، التي مارست بدورها دور الجلاد، وتربعت على عرشها قوى سياسية إسلامية ومذهبية وقومية تمثل الطبقة البرجوازية العراقية، بمختلف تلاوينها، هذه الطبقة المتهافتة، والتي تصارعت فيما بينها، باسم الطائفية والقومية والمذهبية ومسميات شتى، على السلطة والنفوذ والمال، واستنجدت واستقوت بالخارج لكسر بعضها عظم بعض. دولة خلقت فراغاً امنياً كبيراً، ومهدت لخروج داعش من احشائها لتنهش جسدها، ولتكون دولة مسخة باسم الدولة الإسلامية.

مرة أخرى دولة المكونات: زرع التنين وحصد البراغيث!

على الرغم من الحديث عن ضرورة التغيير السياسي، عقب احداث الموصل وتفريخ داعش، فان ما يجري، في العراق، من إعادة احياء للعملية السياسية التي تأزمت، ليس الا ادخال دولة المكونات القديمة، المصابة بجلطة، الى غرفة الإنعاش السياسي، ونفخ الروح مرة اخرى في جسدها الهامد، وحقنها بدماء جديدة، مع اجراء ترتيبات امنية وعسكرية واقتصادية فاشلة أخرى.

وما جرى في الأشهر الأخيرة، وابان تشكيل حكومة حيدر العبادي، لم يكن الا مهزلة أخرى، بل الاصح كان ام المهازل، بحسب تعبيرالعراقيين، حيث بلغ الصراع على المناصب الرابحة ذروته، والمزايدة عليها تجاوزت كل الحدود، وجرى بيع وشراء الحقائب الوزارية كأننا في سوق النخاسة، وتم تحويل البرلمان العراقي الى بورصة، وامام الملأ اجمع وعبر شاشات التلفزة، لمنح الثقة الى الوزاء المهرجين.

كما ان وعد العبادي، في برنامجه الحكومي الطموح، الذي أعلن عنه ابان منح الثقة لحكومته في البرلمان العراقي، بحفظ التوازن بين المكونات! والعمل على حل الخلاف مع الكورد، وإعطاء الأولوية لمعالجة الملف الأمني، على رغم حدة الصراع على الحقائب

الوزارية الأمنية (الدفاع والداخلية)، وغيرها من الوعود لا تمثل أي تغيير في الوجهة، رغم ان القليل منها قد تحقق، ولعل الابرز منها هو الاتفاق البدائي الأخير بين بغداد واربيل بشأن النفط وتقاسم الثروة النفطية بين الطرفين، وتنسيق ميداني- عسكري، لاسترداد بعض المناطق من الدولة الإسلامية، في الشمال الشرقي من البلد (مدينة جلولاء والسعدية).

اذن عاد العراق مرة أخرى الى «دولة المكونات» القديمة، التي أطلقت عليها حكومة المالكي، في السنوات السابقة، طلقة الرحمة، بخاصة عقب جلاء القوات العسكرية الاميركية، باسم حكومة الأغلبية السياسية، وهو ما لم يكن في واقع الامر سوى قلب للتوازن الطائفي، مع رجحان الكفة لسطوة الاغلبية الطائفية الشيعية، بالطبع، والعودة الى التركة البعثية، المتمثلة باستبدال هيمنة طائفة سياسية بأخرى.

ومع استكمال مراحل هذه العودة الهزلية- التراجيدية، بات للعراق، مرة أخرى، حكومة مسخ جديدة، بعدة رؤوس طائفية وعرقية، وهو لايعرف وجهته، حيث يسعى رأسٌ حكومي لتحريكه باتجاه، ويعيق بل واحياناً يعاكس رأسُه الآخر ما يصبو اليه. انه يتحرك بكل اتجاه، برؤوس كبيرة وجسم هرم وهزيل، وعلى أرجل عديدة، فيما هو مقطوع اليد، يحتاج الى يد إيرانية، وأخرى اميركية، وأخرى سعودية وقطرية، لادارة شؤونه وتغذية نفسه.

اما على الأرض، وبعيداً من المنطقة الخضراء وحكومتها، وأصحاب العبيد ومشاجراتهم، وعالم البراغيث وريحتها النتنة، فتسود حالة من الاحتراب بين ما يطلق عليه بـ«المكونات» الكبيرة، والثقة معدومة بين أطرافها السياسية، مع تفشي حالة من الإحباط التام لدى المكونات الصغيرة، والأقليات المهمشة، بخاصة بعد ان بلع الإرهاب الداعشي «المكون اليزيدي»، في مجزرة جماعية، وسط ذهول العالم، وتخلي القوى الكوردية الحاكمة عن الذود عن منطقة شنكال، وتملص حكومة المالكي، السابقة، من كل مسؤولية.

العراق: بين صناعة البعبع وحقيقة داعش..

ليست داعش والداعشية ذلك الغول، الذي يستعظمه الاعلام الغربي، أكثر مما هو في الواقع، لغايات امبريالية واضحة ومبطنة، على السواء، ولكن لايمكن أيضاً الاستخفاف

بقوتها، وبقوة جذورها الراهنة في سوريا والعراق. ففيما يتعلق بالبلد الاخير، فان داعش لن تزول فيه بمجرد الإعلان عن حكومة جديدة، برئاسة العبادي، ولن تتخلى بسهولة عن المناطق التي استولت عليها مع القوى الأخرى المتعاونة معها (الموصل، وسهل نينوى وصلاح الدين وغيرها).

ان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، نبتة لسلطة الأحزاب الإسلامية ونشاطاتها، بشكل عام، وثمرة لتطرفها الفكري وممارساتها السياسية ذات البعد الدولي، كما ان للتنظيم حاضنة سياسية- طائفية واضحة بشكل خاص، حيث تعاون معه ايتام البعث والقوى العشائرية السنية، ودخل كل هؤلاء معه، في جبهة واحدة، بغية محاربة حكومة المالكي السابقة واسقاط سلطتها. اما حكومة المالكي في حينه، فدعمت «الداعشية» بشكل شبه مباشر، من خلال غض الطرف عن عمليات مقاتليها في الانبار والفلوجة والموصل، وعبر إطلاق سراح معتقليها في سجن ابو غريب، وغير ذلك، بغية قصم ظهر خصومها ولصق تهم الإرهاب والداعشية بكل تحرك مناوئ لها في المحافظات الغربية، واجهاض الحراك الشعبي في تلك المناطق، مقلدة بذلك ما قام به بشار الأسد ضد الثورة السورية. ودعم المالكي التنظيم، بشكل غير مباشر، من خلال العزف على الاوتار المذهبية، والاحتراب الطائفي، ودفع شركائه في السلطة، من السنة الطائفيين، وخصومه من البعثيين القدامى، والقوى العشائرية السنية، المناوئين له، الى تشكيل جبهة واحدة، والمراهنة على «الداعشية» بهدف إسقاطه. بالإضافة الى ذلك فإن لتركيا مصلحة مباشرة في تعزيز دور داعش في سوريا وغرب العراق، تحديداً، بغية كسر شوكة قوات حزب العمال الكوردستاني، التي استولت على مناطق كبيرة في سوريا، واسست هناك ادارات ذاتية. والبديل المتوفر بالنسبة لتركيا لم يكن الا داعش واخواتها، وتوفير الملاذ الآمن لمقاتليها على أراضيها.

النتائج والتوقعات

ان استمر الحال على هذا المنوال، فلا يمكن للعراق ان يضطلع بأي دور مستقل، وسيبقى قاعدة وارضاً لمعركة، بين أطراف مختلفة، تشير اغلب التوقعات إلى أنها ستكون طويلة، ولن يكون بمقدوره محاربة الإرهاب، بشتى اشكاله ومسمياته، وتجفيف مصادره، بل قد يصبح مرة أخرى فريسة للدول الإقليمية، وضحية لقوى الإرهاب التي أصبح لها باع طويل، في الفراغ الأمني الناشىء، بسبب الاستمرار في تلك السياسات

والممارسات. ولايبدو أن العراق وحده سيعاني، بل ان المنطقة باسرها قد تبقى بؤرة لصراعات سياسية وطائفية جديدة، لا تتسم بطابع تقليدي او مألوف، بين دول وشعوب، وامبريالية وبرجوازية، من هذا النوع او ذاك، بل بين أطراف مختلفة ومتداخلة ومتلونة.

كما ان العراق كبلد قد يتجه، في ظل الأوضاع القائمة وتفاقم الوضع في سوريا، الى المزيد من التقسيم، والى نوع من الكونفيدرالية والاقاليم المنفصلة، مع سيطرة كبيرة للميليشيات في بعض اجزائه، وقد يشهد حروباً بالوكالة تدور رحاها على الأرجح في وسطه وشماله وغربه، وسوقاً رائجاً لبيع الأسلحة، مع المتاجرة الرخيصة بالنفط والغاز، من قبل امراء جدد، ووسط تدهورات امنية خطيرة.

ويشهد البلد حاليا صراعاً بين إيران وحلفائها، من جانب، وأميركا وحلفائها، من جانب آخر، بغية استمالة القوى العشائرية السنية، وبخاصة في محافظة الانبار وصلاح الدين، وتوتراً متزايداً فيما بين هذه الاطراف جميعاً، فيما يتعلق بمحاربة داعش في تلك المناطق، وبخاصة عقب اعلان الإدارة الاميركي عن تبني مشروع وحدات «الحرس الوطني»، وبناء قوة عسكرية عشائرية سنية بديلة، قوامها مئة ألف مقاتل، بذريعة محاربة داعش، ويتم تزويدها بالعتاد والأسلحة، بعد الاستحصال على موافقة الكونغرس الأميركي، في تطور ينذر بفتح صفحة جديدة لاطالة امد صراع مرير بين الميليشيات الطائفية السنية والشيعية، وفتح صفحة أخرى في توتر العلاقة بين القوى الشيعية الحاكمة والإدارة الاميركية. ويمكن ان يتخذ هذا نوعاً جديداً، في لحظة ما، من المقاومة العسكرية ضد الجانب الاميركي، بدعم إيراني، حيث من المحتمل بأنّ قواعد اللعبة ربما تقتضي اللعب بورقة جديدة، مكتوب عليها مناهضة الاحتلال الأميركي، من قبل بعض أطراف شيعية.

بالإضافة الى كل ذلك، ينبغي ان نضيف أن البلد تم وسيتم استنزافه اقتصادياً، وسوف يواجه أكثر من قبل نزيفاً للموارد، بسبب النفقات العسكرية والحربية الباهظة، والتي تتعاظم باستمرار، مع كل هبوط في اسعار النفط. كما سوف يسجل عجزاً متعاظماً في الميزانية، بسبب اعتماده شبه التام على العائدات النفطية، ونقصاً حاداً في الموارد ومصادر التمويل، ما قد يوقعه مرة أخرى في فخ المديونية، وسياسة التقشف واملاءات المؤسسات المالية الاحتكارية النقدية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

لايمكن توقع نتيجة أخرى من تحالف امبريالي جديد، يتمسك باستراتيجية «الحرب

على الإرهاب» الكارثية، ويتشكل على ارض العراق، لإدارة تناقضات النظام الرأسمالي العالمي، وحماية المصالح الحيوية لبعض دوله الكبرى على حساب الاخرى، ويُدخل العالم في عصر جديد للتطرف بكافة اشكاله، تتفكك فيه وتنهار انظمة رأسمالية مختلفة، بسبب طاحونة التناقضات الرأسمالية بين الدول الكبرى، وتفرخ تنظيمات إرهابية وحشية قل نظيرها، مع تمهيد السبيل لافلات اليمين المتطرف في اسرائيل، بغية ممارسة أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني.

كما لا يمكن توقع نتيجة أخرى في العراق من «دولة المكونات» الفاشلة، التي تعتاش على الاحتراب الطائفي والعرقي وتشرب من بركة دمها، ولا من دول الجوار التي تنهش البلد كفريسة لها، ولا من قوى إرهابية كالدولة الإسلامية واخواتها، التي تريد عودة العراق القهقرى الى زمن التوحش والبربرية، قوى لا تعرف لغة غير القتل والذبح وارتكاب المجازر وحفر المقابر الجماعية.

ان من يتوقع او يريد نتيجة أخرى يجب عليه الرهان على قوى سياسية جديدة، وعلى بناء حركة سياسية يسارية تقدمية تفصل صفوفها قبل كل شيء عن القوى السياسية الإسلامية والقومية والمذهبية، وخطاباتها وممارساتها، وتضع حداً فاصلاً بينها وبين ما يجري من إرهاب وممارسات وفساد وسلطوية، وترفع بقوة وبشكل مباشر راية الاشتراكية، راية بناء مجتمع آخر، تقدمي وحر ومزدهر. ومن ذلك المنطلق، ومن هذا الهدف الثوري، تحديداً، تناضل في سبيل اجراء تغييرات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية في قلب المجتمع الراهن، وصولاً الى تغيير السلطة السياسية، بالكامل، ودحر الإرهاب من دون هوادة، والقوى الإرهابية بقبضة من حديد، بغية معالجة الملف الأمني، وانهاء الاحتراب الطائفي والمذهبي، والاتيان بتغييرات سياسية واجتماعية جذرية لصالح العمال والكادحين.

وهذه المهمات ليست بالمستحيلة، حيث قدمت مدينة كوباني- بغض النظر عن ارتهانها بقيادة حزب الاتحاد الديمقراطي الكوردستاني، وزعيمه صالح مسلم- نموذجاً حديثاً للمقاومة، ورمزاً للعزم والإرادة، واتباع سياسة معاكسة للتيار السائد، مبنية على الرهان على قدرة الجماهير وحدها، في التصدي للأوضاع الراهنة، وفي إدارة شؤونها بنفسها، إلى هذا الحد او ذاك، وفي بناء إدارات ذاتية، تعود المرأة فيها، ولو نسبياً، الى مكانتها الطبيعية الحقيقية التي تليق بها، بل تعود لتمثل الآلهة عشتار، وتصبح رمزاً للجمال والحرب، لجمال الإرادة والمقاومة، والحرب ضد إله الشر الداعشي وحلفائه، بدلاً من

ان تكون ضحيته.

ولا تمت هذه التجربة بأية صلة إلى التحالف الدولي الجديد، بقيادة أميركا لمحاربة داعش، والتي تستهدف ذلك التنظيم بشكل انتقائي، ولا هي بامتداد لتجربة المعارضة السورية التي لحقت بركاب الغرب، وتوزَّع اصطفافها بين كل من المحاور، التركي والسعودي والقطري. انها تمثل حالة متميِّزة، ولهذا السبب بالذات تحاك ببراعة سيناريوهات عديدة، من قبل دول وأطراف لا حصر لها، للنيل منها والقضاء عليها.

ينبغي الرهان على أهمية تلك التجارب الشعبية، للتصدي للتنظيمات الإرهابية التي تفرخها الدول الامبريالية والإقليمية والدول الطائفية، وللسيناريوهات الرجعية التي تستهدف اشعال وإطالة امد حروب طائفية مذهبية في المنطقة، تعانيها لعقود على غرار ما سبق ان عانت اوروبا، طيلة قرن كامل.

ومن هذا المنطلق، تحديداً، ينبغي ان نسعى الى ان يبقى العراق ارضاً للحضارات والشعوب والأديان والمذاهب، والتعايش الدائم فيما بين مكوناته، وان لا تصل مستويات الاحتراب الطائفي والعرقي الى المستويات الخطيرة التي يشهدها البلد حاليا.

لازال قلب البلد نابضاً، وغالبية الشعب العراقي، وبخاصة القوى الشابة، ملت بشكل تام من سياسات وممارسات القوى السلطوية، المسيطرة، من جهة، كما القوى الاسلامية، الإرهابية، من جهة اخرى، وطوال عام ٢٠١٣ شهد البلد مظاهرات صاخبة عمت غالبية المحافظات العراقية تطالب بالتغيير الديمقراطي، وبإلغاء امتيازات الطبقة الحاكمة، المغرقة في الفساد والمحسوبية، وتدعو الى توفير الخدمات والضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

وبالطبع، يجب ان لا يترك العالم الشعب العراقي وجماهيره في نضالاته التحررية، وحيداً. واليوم هناك تعاطف إقليمي ودولي كبير مع محنته، على الرغم من أن القوى الغربية تستثمره لصالح استراتيجيتها. وقد يتحول هذا التعاطف الى تضامن إقليمي واممي مؤثر، إن احرزت تلك النضالات بعض التقدم، ميدانياً.

يجب المراهنة على تلك الحركات والاعتراضات، وعلى القلب النابض للبلد، وعلى إرادة الجماهير التحررية، وعلى مد جسر التضامن الشعبي، الإقليمي والدولي.

٢

الشارع ح يتكلم



كدة يبقى فاضل
كام شهيد ع النصر



الشهيدة شيماء الصباغ
٢٤ يناير ٢٠١٥

التطورات السياسية، في مصر، منذ إطاحة حسني مبارك*

عاطف سعيد- اشتراكي ثوري مصري

هذه السطور جزء من خاتمة أطروحتي للدكتوراه، التي دافعت عنها في علم الاجتماع السياسي، في جامعة ميتشغان بالولايات المتحدة، في الصيف الماضي. وقد تمت مناقشتها وإجازتها بنجاح. وقد قام بترجمة هذا النص الى العربية الرفيق وليد ضو. لمجلة «الثورة الدائمة» الشكر لتقديم هذا النص للقراء بالعربية، وللرفيق كل الشكر على دوره بالترجمة. عنوان الاطروحة كان «أثر التحرير: المكان والتاريخ والاحتجاج في الثورة المصرية عام ٢٠١١». هناك ثلاث ملاحظات سريعة أود الاشارة اليها للقارئ العزيز حول هذا النص. الملاحظة الاولى حول الرسالة نفسها. وهي ان الاطروحة تمت كتابتها وإجازتها في سياق الحصول على درجة علمية. ولهذا السبب فمعظم الادبيات التي اعتمدتُ عليها في الرسالة كانت ادبيات الثورة والحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية المعروفة في علم الاجتماع، وخاصة علم الاجتماع الاميركي. بعض من هذه الادبيات يعتمد على المنهج الماركسي، اوالنظرية الماركسية، وتوابعها في التحليل الاجتماعي والطبقي لعمليات الاحتجاج والثورة. لكن ليست كلها كذلك. في العديد من المقاطع لجأت لاستخدام تحليل ماركسي وطبقي لعملية الثورة في مصر. وكنت أتمنى لو سمحت لي الظروف بتطوير هذا الامر. لكن طبيعة الدراسة وخاصة ظروف الحصول على الدرجة العلمية، ومناقشة الرسالة في قسم من الاقسام العريقة في علم الاجتماع بالولايات المتحدة، لم تكن تسمح لي بأكثر من هذا.

لديَّ يقين بسلامة الاستخلاصات التي وصلت اليها في الاطروحة، ولا سيما فيما يتعلق بنقاشات هامة حدثت في السنوات الاخيرة في مصر. ولكن في ذات الحين، العامل الهام الذي ينبغي النظر اليه هو عامل الوقت. وسأوضح ذلك الآن في عجالة. من أهم النقاشات التي احتدمت ولا زالت في مصر كان النقاش حول طبيعة ثورة يناير ٢٠١١، وآخر حول ما آلت اليه الثورة، ونقاش ثالث حول طبيعة ما حدث في تموز/ يوليو ٢٠١٣. استخلصَت الرسالة ان ثورة يناير كانت ثورة اصلاحية. وبرغم عظمة المشاركة الجماهيرية فيها، فالطليعة الثورية كانت تَغلب لديها الرغبة في الاصلاح

*جزء من خاتمة أطروحة الاشتراكي الثوري المصري، عاطف سعيد، التي ناقشها وحاز على اساسها درجة الدكتوراه، بامتياز، في جامعة ميشيغان الاميركية، في أوائل صيف ٢٠١٤، بعنوان «أثر ميدان التحرير: التاريخ، والمكان، والاحتجاج، في ثورة ٢٠١١ المصرية»، وقد أضيفت إلى النص مقدمة مقتضبة ضرورية وضعها الكاتب، مشكوراً، بطلب من هيئة تحرير «الثورة الدائمة».

(x) نسخة معدلة لتصميم «عسكر كاذبون»، إثر اغتيال الشهيدة شيماء الصباغ

فقط، بالاضافة الى دور المترقب للجيش في ذلك الوقت، والدور التخريبي لجماعة الاخوان، لاحقاً، وانتهازية الليبراليين والتنويريين والكثير من القوميين. واستخلصت ان الثورة لم تنته بعد. لكن، من جهة ثانية، اود ان أؤكد ان استخدام تعبيري السيرورة الثورية، والاعتراف بهزيمة الثورة، الآن، ليسا متناقضين. كما ان الاعتراف بالهزيمة لا يعني ابداً الاستسلام، من دون تعلم الدروس. والاستخلاص الثالث هو حول الانقلاب العسكري، الذي حدث في تموز/ يوليو ٢٠١٣. هناك نقاشات عقيمة كثيرة في مصر حول اختزال النقاش في توصيف ما حدث: هل هو ثورة أم انقلاب، وكفى. او اختزال النقاش بالقول إن استخدام تعبير الانقلاب معناه التسليم بأن حكم الإخوان كان ديمقراطياً، أو بخطأ الانضمام للجماهير الغفيرة، التي ثارت ضد حكم الاخوان.

وفي هذا السياق، اود ان استفيض حول مسألة ما متعلقة بهذا الامر. يلوم بعض اليساريين المتطرفين في مصر واوروبا والولايات المتحدة، من الذين تناقشت معهم، مثلاً، الرفاق في جماعة الاشتراكيين الثوريين في مصر لأسباب مختلفة معظمها غير سليم، في وجهة نظري، ومبني على اخطاء في المعلومات، او مزايدات عقيمة. اليساريون المتطرفون في مصر يلومون الاشتراكيين الثورين، بحجة ان شعارهم، في تموز/ يوليو ٢٠١٣، كان خاطئاً وغير عملي. والشعار كان يقول «ضد كل من خان: فلول وعسكر واخوان». والواقع يقول انه كان لا يمكن ابداً، من حيث الظروف الموضوعية الظاهرة، وقف طموحات الجيش في ذلك الوقت. وكاتب هذه السطور قد نشر مقالة في مجلة اوراق اشتراكية، التي ظهرت بتاريخ ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، حول خطورة اختزال مظاهرات ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ في التخلص من حكم الاخوان فقط. وكان عنوان المقالة «لا يجب ان تلدغ الثورة من جحر مرتين»، وكان جوهرها التحذير من تربص الجيش بالثورة. اما اختزال المظاهرات بضرورة التخلص من الاخوان، وفقط، فقد كان هو موقف اليسار العلماني في مصر، وبعض اليساريين المتطرفين، الذين نقدوا الاشتراكيين الثوريين في ذلك الوقت. اما الكثير من المجموعات اليسارية الاميركية، والاشتراكيين الاوروبيين الذين قرأت لهم، فيقولون إن الاشتراكيين الثوريين في مصر أيدوا الانقلاب. وهي معلومة غريبة وغير سليمة. الانضمام للجماهير الغفيرة شيء، وتأييد الانقلاب شيء آخر. ارتكب الرفاق الاشتراكيون الثوريون في مصر اخطاء عديدة، وهم ليسوا فوق النقد. ولكن لم يكن من بين هذه الاخطاء أبداً تأييد الانقلاب.

وفيما يتعلق بنقطة الوقت اود التركيز على ان الكثير من الثوريين يرددون، احياناً، تحليلاً سليماً طبقياً، بطريقة دوجمائية، ولكنه خارج التاريخ. من الدروس الاساسية التي ينبغي ان نأخذها في الاعتبار عامل الوقت. الصراع الطبقي ليس خارج التاريخ. والقول بشعار يبدو اصلاحياً، في وقت ما، قد يكون ثورياً، في حالة وجود جَزْر جماهيري، وسلطة قمعية تقتل البشر كل يوم، مثل الذباب، بلا أي حساب. لكن ترديد ذات الشعار، في لحظة ثورية يكون فيها الملايين في الشوارع، يعتبر خيانة للثورة. فكرة عامل الوقت التي اقصدها هنا لها معنيان. الاول هو تقدير الوقت الملائم، من حيث علاقة الظروف الموضوعية والذاتية، قبل اي طرح سياسي. لكن المعنى الثاني هو دراسة ما حدث في وقت سابق. يعني دراسة أثر الوقت والتغييرات المختلفة السياسية، في ما حدث من احداث، وفي قراءتنا للواقع. فلقد ارتكب الكثير من الرفاق في مصر الكثير من الاخطاء، منذ اللحظة الاولى في يناير. ولكن لا يجب ان نجلد انفسنا. يجب ان نتذكر وندرس ما حدث، لاستخلاص الدروس، استعداداً للمعركة القادمة.

الملاحظة الاخيرة ترتبط بفكرة السيرورة الثورية. كما اشرت في الاطروحة، وكما يظهر في السطور التالية، فالثوار في مصر بدأوا في السخرية من ترديد تعبير «الثورة مستمرة»، كمجرد علكة تثير الشفقة. طبعاً، يجب ان نعترف بأننا في مرحلة هزيمة كبرى. وكما قلت ففكرة السيرورة وفكرة الهزيمة لا تتناقضان. النقطة المهمة التي اود التركيز عليها هنا هي ان ترديد أن الثورات– وخاصة في حالة كحالة مصر، لظروف ارتباط مصر بالامبريالية، ووجود الجيش وكامب ديفيد والنخبة الانتهازية الاصلاحية، ومنطقة كمنطقتنا، بكل تعقيداتها الحالية– في ظل هذه الظروف، تختلف عن الثورات الكلاسيكية؛ فهي ثورات طويلة، ويصعب القول ببدايات ونهايات محددة لها؛ هذا الترداد، بطريقة عمياء، لا يضيف للأمر شيئاً. اولاً، هذا لا ينفي ان نعترف بأننا في لحظة هزيمة للثورة، وانتصار للثورة المضادة، انتصار يبدو ساحقاً. هو ساحق، حقاً، ولكنه ليس نهائياً. ليس نهاية المطاف. كما أن هذا معناه توجيه انتباهنا الكافي، ودراستنا العميقة، لظروفنا الذاتية، وللحظة الراهنة، ودراسة كيف ابتعدت الملايين عن الثورة. هذا أيضاً ما وددت التأكيد عليه، حين قلت إنه يجب إعطاء عامل الوقت الانتباه الكافي.

حصل الكثير منذ إطاحة الرئيس المخلوع حسني مبارك في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١١، بحيث يستحيل تلخيص كل ذلك، بالشكل المناسب، هنا. ولقد أشرت، في الفصول السابقة، إلى بعض الامثلة المتناثرة المتعلقة بالتعبئة في ميدان التحرير. أما هنا فسوف أقَدِّم نظرة شاملة وواسعة إلى التطورات، ومن ثم مناقشة عامة مسائل السياسة المكانية[١]، والتعبئة، والثورة ككل. ويمكن ان تكون القراءة البسيطة للأحداث، التي جرت في مصر منذ عام ٢٠١١ وإلى وقتنا هذا (نهاية شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٤)، على هذا الشكل: لقد خرج المصريون/ات إلى الشوارع بأعداد هائلة للاحتجاج، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، من العام ٢٠١١. وبعد ١٨ يوماً من الاحتجاج، من ضمنها اعتصام مركزي في ميدان التحرير الشهير بالقاهرة، نجح المصريون/ات في إزاحة مبارك من منصبه. وأعقب مبارك في حكم مصر المجلسُ الأعلى للقوات المسلحة، وهو الهيئة القيادية للجيش المصري. وقد استمر هذا الوضع سنة ونصف السنة، تقريباً، ومن ثم، في حزيران/يونيو عام ٢٠١٢، انتخب المصريون/ات بشكل ديمقراطي رئيساً جديداً، هو محمد مرسي. وقد تولى مرسي، زعيم حزب الحرية والعدالة الحاظي بدعم الإخوان

١– لا توجد ترجمة واحدة متفق عليها لتعبير Spatiality في اللغة العربية. اتفق كل من الباحث والرفيق المترجم على استخدام تعبير السياسة المكانية بدلاً من استخدام كلمة واحدة: المكانية. يقصد الباحث من هذا التعبير السياق العام والممارسات التي يقوم بها المتظاهرون لاستخدام المكان في احتجاجاتهم. والمقصود هنا ليس فقط استخدام المكان بمعناه الفيزيقي والجغرافي فقط، ولكن أيضاً استخدام المعاني والرموز والتاريخ، المرتبطة بالمكان نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام المكان في الاحتجاج من كل الزوايا السابقة من قبل المحتجين هو محل صراع دائم بينهم وبين السلطة والطبقة الحاكمة؛ أي أن سياسات المكان بصفة عامة هي محل جدل وصراع دائم بين الطبقات والفئات المسيطرة، والطبقات والفئات المهمشة.

المسلمين[٢]، مهامه الرئاسية، في ٣٠ حزيران/يونيو عام ٢٠١٢. ولكن في نهاية شهر حزيران/يونيو عام ٢٠١٣، نزل المصريون/ات إلى الشوارع مرة أخرى لإسقاط الرئيس الجديد. تدخل الجيش المصري وأطاح الرئيس من منصبه في ٣ تموز/يوليو عام ٢٠١٣. في حزيران/يونيو عام ٢٠١٤، انتخب وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي رئيساً جديدا. ومن نواح كثيرة، يمكن القول إنه، منذ إطاحة مبارك، عاشت مصر حالة «انتقالية» لا نهاية لها– وهي حالة انتقالية من المفترض أن تؤدي إلى الديمقراطية، ولكن يبقى من الضروري السعي للوصول إلى الديمقراطية الحقيقية، التي تآكّلت، في الواقع، إلى أبعد الحدود.

إن عملية كتابة الدستور الجديد، على سبيل المثال، كانت محفوفة بالمشاكل وافتقرت لإجماع مجتمعي، وانطوت كذلك على تهميش معظم المجموعات الليبرالية واليسارية. وقد سيطر على هذه العملية الإخوان المسلمون والسياسيون الإسلاميون، من جهة، والمجلس العسكري، من جهة أخرى. وبعد إسقاط مرسي، في العام ٢٠١٣، تحكم العسكريون، كلياً، بكتابة دستور جديد. وقد أقصي الإخوان المسلمون أيضاً عن عملية كتابة الدستور المشار إليه، باعتبارهم جهة استهدفتها القيادةُ المصرية الجديدة، واضطهدتها. وبشكل عام، هيمن على العملية الانتقالية بأكملها (ثمة فترتان انتقاليتان، إلى اليوم) كيانان قويان، في مصر: المجلس العسكري والإخوان المسلمون، في حين لم تشارك مجموعات الشباب، أو ما يمكن وصفه بالتحالف الذي ظهر في ميدان التحرير، بصفته هذه، أو على الأقل، لم تنعكس رؤية ميدان التحرير الديمقراطية في الدستور، أو لدى الحكومات الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى ما يراه البعض واحداً من الانجازات الكبرى للثورة، بالإضافة إلى إسقاط مبارك، وبالتحديد الفرصة التي حققتها الثورة لتشكيل أحزاب سياسية جديدة. فتحت حكم مبارك، كان تشكيل حزب سياسي جديد بالغ الصعوبة ويتطلب إجراءات قانونية وسياسية مرهقة لناحية تقديم طلب إلى لجنة إدارية يسيطر عليها أمن الدولة والحزب الحاكم. وبعد الثورة تغير هذا المسار بأكمله فاستبدلت اللجنة بأخرى قضائية.

٢– كثيراً ما تختلط الأمور عند المراقبين المحدِدين للفرقِ بين الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة. من الناحية النظرية، يعود ذلك إلى أن جماعة الإخوان المسلمين موجودة تاريخياً باعتبارها مجموعة تعظ عن الأخلاق الإسلامية، والتربية. ومع ذلك، أصبحت المجموعة مسيسة مع مرور الوقت. وقد كانت موجودة بطريقة غير شرعية تحت حكم مبارك، ولكنها استمرت وتنامى حجمها. وبعد الثورة، أسست جماعة الإخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة، من أجل الترشح إلى الانتخابات، والمشاركة في الحياة السياسية الرسمية. ليس كل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين أعضاء في الحزب، وفي الواقع، العلاقة بين التنظيمين لا تزال متناقضة. في العديد من المقابلات التي أجريتها مع أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين، أخبروني أن الجماعة ستبقى مستقلة عن حزب الحرية والعدالة. والمقابلات عينها أقرت لي أنه من الصعب التفريق بين الاثنين. وكنت قد أجريت المقابلات قبل إطاحة مرسي، خلال صيف العام ٢٠١٢. وبعد إطاحة مرسي، واصلت الحكومة التي يسيرها الجيش استهداف جماعة الإخوان المسلمين، وصدرت أوامر قضائية بحظر الحزب والجماعة.

ولكن الانفتاح عنى أيضاً فتح الباب أمام العديد من الأحزاب، بما فيها «الأحزاب الدينية»، وهي خطوة رأى فيها العديد من الناشطين مساهمة في تأجيج الطائفية، والمضي قُدُماً ضد الطبيعة الديمقراطية للثورة[٣]. كما أن الثورة سمحت أيضاً بتشكيل نقابات عمالية مستقلة جديدة، وأنهت هيمنة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، الذي كانت الدولة والأجهزة الأمنية تسيطر عليه. ولكن من سخرية الاقدار أنه، في حين كانت تحدث هذه التطورات، بقيت القوانين الاستبدادية، وخاصة تلك التي تتحكم بالحق في التظاهر والإضراب، كما هي ومن دون أي تغيير. وبعبارة أخرى، اكتسب المصريون الحق في التنظيم، قانونياً، بعد عقود من القيود الشديدة، ولكن حقوقهم في ممارسة السياسة، بالمعنى الأوسع للكلمة، بقيت مراقَبَةً ومقموعة. ليس هذا فحسب، بل صدرت أيضاً قوانين استبدادية جديدة. ولم تضمن أي من الإدارات الرسمية، منذ إطاحة مبارك، حرية التعبير والحق بالتجمع. وفي الواقع، لقد أصدر النظام العسكري الحالي قانوناً صارماً جديداً يحد (في الواقع، هو يحظر) من الحق في الاحتجاج[٤].

هذه هي الصورة العامة، بكل بساطة، ولكن عند النظر إلى أبعد من السطح، شهدت مصر العديد من المناقشات الهامة، في كل من مستويات الحكم، وفي ظل كل شكل مختلف من أشكاله: في ظل المجلس العسكري، ومن ثم في ظل المجلس العسكري/الإخوان المسلمين/مرسي، وبعد ذلك إثر عودة الحكم العسكري. باختصار، أعتقد أنه يوجد ثلاثة نقاشات رئيسية. النقاش الأول يتعلق بمعنى الديمقراطية، حيث يعتبر البعض أن الديمقراطية ليست مجرد صندوق اقتراع، في حين يؤكد البعض الآخر أنه حتى في ظل انتخابات تشوبها العيوب، فإن ذلك أفضل من غياب الديمقراطية. وقد كان الناشطون/ات حاسمين/ات ضد التعريف الإجرائي الضيق للديمقراطية، الذي اعتمد عليه المجلس العسكري والإخوان المسلمون، تباعاً، خلال فترة حكم كل منهما، واستعمل لممارسة القمع السياسي. وقاوم كل من المجلس العسكري والإخوان المسلمين

٣– النقاشات لا زالت مستمرة بشأن الأحزاب الدينية في مصر وكيفية تحديدها. التعريف البسيط يقول إنها أحزاب تُدخِل الدين صراحة في برنامجها. والمناطق الرمادية لهذا التعريف استغلها الإخوان المسلمون والأحزاب الإسلامية، خلال الفترة الانتقالية الأولى (تحت حكم المجلس العسكري، بل بمباركة الأخير، بحسب العديد من الناشطين/ات). هذا الواقع خلق انقسامات داخل تحالف التحرير، وذلك مع بعض المجموعات، التي شعرت بخيانة الإخوان المسلمين، فوراً، في فترة ما بعد مبارك. ولكن الدستور الجديد، في ظل حكم العسكر، حظر الأحزاب الدينية؛ ومنع تأسيس الأحزاب على أساس «ديني أو عرقي أو جنسي أو جغرافي». ومع ذلك، تعاون النظام العسكري مع بعض السلفيين، بهدف تجنب الظهور بمظهر معاد للدين، ومن أجل تعزيز أهدافه، في سياق حربه ضد الإخوان المسلمين. وهكذا فإن حزب النور، المجموعة السلفية الرئيسية، تعاونت مع العسكر لإطاحة مرسي، وتواصل تعاونها معهم حتى اليوم.

٤– كما لا يمكن التقليل من أهمية الانتصار على مبارك عبر إطاحته بثورة شعبية. ويذكِّرُنا جوان كول (٢٠١٤) بأن للربيع العربي، أيضاً، العديد من الانجازات الرئيسية. أهمها إنهاء فكرة استمرار الرئيس لمدى الحياة، والانتهاء من فكرة «كارتيلات العائلات المتحكمة بالجمهوريات العربية». للمزيد إقرأ(ي) هنا:
http://www.huffingtonpost.com/juan-cole/arab-spring_b_5542452.htm

الإصلاحات وأصروا على أن الديمقراطية محققة بالفعل من خلال إجراء الانتخابات. والمفارقة التي تجسدت بأن التوافق الذي حصل في ميدان التحرير ارتكز على نموذج من الديمقراطية التمثيلية، وبعد ثورة عام ٢٠١١، كان هذا النموذج الضيق للديمقراطية الذي عاد ليشكل هاجسا للناشطين/ات، إذا جاز التعبير، وهو يستعمل كحجة ضد أشكال جوهرية للديمقراطية، من ضمنها أشكال أوسع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى مدى السنوات الثلاث والنصف الماضية، أشار بعض الناشطين/ات إلى أن مصر قد شهدت حتى اليوم العديد من الانتخابات والاستفتاءات حيث أرهق الناس من السياسة الشكلية والديمقراطية الإجرائية. وأعلنوا عن غياب ديمقراطية «حقيقية» هي تلك التي يعتبرون أنها تعني احترام الرأي العام، والسماح بحرية التعبير، والحق بالتجمع. من ناحية أخرى، فإن كلاً من الإخوان المسلمين والمجلس العسكري، والعديد من الأصوات المحافظة، اعتبرت أن الانتخابات كانت خطوة حاسمة معترفاً بها على أنها الآلية الرئيسية للديمقراطية التمثيلية، عبر العالم بأكمله. وهذه النقاشات حول معنى الديمقراطية ليست دلالية وحسب، بل كانت لها مستتبعات وآثارجدية. فعلى سبيل المثال، يقول، اليوم، مؤيدو الإخوان المسلمين، وأولئك الذين انتخبوا مرسي، إن الديمقراطية قد تعرضت للخيانة في مصر. حتى أنهم يعتبرون أن الثورة قد فشلت عندما أطيح الرئيس المنتخب بشكل ديمقراطي، محمد مرسي، في تموز/يوليو عام ٢٠١٣. ويرى آخرون أن هذا الرأي هو قراءة تبسيطية، لكونه كان يغالي، منذ البدء، في تقدير الطابع الديمقراطي للمرحلة الانتقالية. وقد أشار هؤلاء إلى أن المرحلة الانتقالية، في جميع مراحلها، إنما تحكَّم بها مزيج من المجلس العسكري، والإخوان المسلمين، والأجهزة الأمنية والعسكرية. بعبارة أخرى، لقد فشلت الديمقراطية في جميع مراحل العملية الانتقالية[٥].

ويرتبط النقاش الثاني بما سبق، ويتمحور حول ما إذا كانت أحداث ٣ تموز/يوليو عام ٢٠١٣، تشكل ثورة أم انقلاباً[٦]. والسؤال معبِّرٌ، لأنه كانت هناك تعبئة جماهيرية ضد مرسي، وحصل انقلاب عسكري. وتتعلق تعقيدات أخرى بالدليل الذي تكشَّف،

٥- إقرأ(ي)، أيضاً، نقاش خبراء مصريين، حول الانقلاب وعلاقته بالديمقراطية في مصر، في مقال محمد فاضل Mohammad Fadel, "What Killed Egyptian Democracy?," Boston Review, January 21, 2014,
http://www.bostonreview.net/forum/mohammad-fadel-what-killed-egyptian-democracy

٦- ومن سخرية الامور أن الدستور الجديد، الذي صدر في ظل حكم العسكر، والذي وضع موضع التنفيذ في كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٤، يعترف بـ«ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١»، وأيضاً بـ«ثورة ٣٠ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣». والمثير للسخرية أنه في حين يقر الدستور بهذه الأحداث، فإن النظام الحالي يرمم النظام القديم، ويستهدف كل ما يمت بصلة بهذه «الثورات» والاحتجاجات. يمكن قراءة كامل الدستور المصري على هذا الرابط: http://www.sis.gov.eg/Newvr/Dustor-en001.pdf

في وقت لاحق، على ان الجهاز الأمني والمخابراتي للدولة العميقة كان على علاقة مع بعض قادة حركة تمرد، الشبابية، التي لعبت دوراً هاماً في الاحتجاجات ضد مرسي. والقصة ليست بهذه البساطة، لأن القول إن الملايين نزلوا إلى الشارع، ضد مرسي، لأنهم كانوا جميعاً متواطئين/ات في مؤامرة أمنية وعسكرية، هو أمر غير منطقي. ولقد تجنب العديد من الناشطين/ات المصريين/ات، في ذلك الوقت، هذه المناقشة، و/أو اعتبروا ذلك تزييفاً مبسطاً للنقاش. فاعتبار ما حصل انقلاباً يعني الاعتراف بأن مرسي كان منتخباً بشكل ديمقراطي، وبالتالي تجاهل الاحتجاجات الجماهيرية ضد مرسي؛ واعتبار ما حصل ثورة يعني نكران أن انتخابه كان ديمقراطياً، وتجاهل تدخل العسكر. وإذا كان هناك من درس واحد قد تعلمته أثناء كتابة هذه الرسالة فهو دلالة الوقت، وقدرته على زعزعة استقرار المعنى. فلقد كان الوقت هو الذي أدى بالناشطين/ات لأن يصبحوا أكثر نقدية للأحداث التي شهدها ميدان التحرير، حسبما سبق أن اوضحت في الفصل الخامس (من هذه الاطروحة). في ذلك الوقت، كانت الأحداث كناية عن مزيج من المظاهرات والتدخل العسكري، الأمر الذي أجج الارتباك وعدم اليقين بشأن كيفية تحديد ما يجري. ولكن بصورة متأخرة، باتت الأمور أكثر وضوحا. ففي الحقيقة، كان الجيش هو الذي اغتنم الفرصة، التي أتاحتها الاحتجاجات الشعبية ضد مرسي. وساهمت الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في تأجيج الغضب على هذا الأخير. وفي الواقع، ساهم مرسي، نفسه، وإدارته، في تفاقم المشكلة من خلال الاستمرار في استبعاد كل الأحزاب العلمانية من عملية كتابة الدستور. وتظهر مجريات الأحداث، مذاك، أن العسكر استعادوا السيطرة الكاملة الآن على مصر، مما يجعل من أحداث حزيران/يونيو/تموز/يوليو عام ٢٠١٣، بكل تأكيد، انقلاباً عسكرياً، تقريباً (٧). وفي ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤، الذكرى السنوية الأولى لاحتجاجات حزيران/يونيو ٢٠١٣، كتب «الفرعون الكبير»، وهو مدون مصري، على التويتر، ما يلي: «٣٠ حزيران/يونيو ليست بالتأكيد ثورة وليست انقلاباً. ٣٠ حزيران/يونيو + ٣ تموز/يوليو= انقلاب حاظ بدعم الشعب» (٨). وبالمثل، كتب الصحافي والمعلق السياسي، عمر خليفة، على التويتر،

٧- في ٢٩ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣، وقبل بداية الاحتجاجات، نشرت مقالاً لي في مجلة أوراق اشتراكية التي يصدرها تنظيم الاشتراكيين الثوريين في مصر. في هذا المقال، حذرت الثوار/الثائرات من الانخداع من الجيش، مرتين. للمزيد أنظر(ي)، هنا: http://revsoc.me/politics/l-tldg-lthwr-mn-jhr-mrtyn-ljysh-wlthwr-fy-msr/

٨- ما يشير إليه الفرعون الكبير هنا هو أن هناك فرقاً بين ٣٠ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣ و٣ تموز/يوليو عام ٢٠١٣. إن تفسيره ما حصل في هذين التاريخين هو سبب إضافي للمناقشات في مصر. شهد يوم ٣٠ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣ احتجاجات جماهيرية واسعة ضد مرسي في مصر. أما ٣ تموز/يوليو فقد كان اليوم الذي أطاح فيه الجيش مرسي. وقد قال بعض الناشطين إنهم يدعمون المظاهرات ضد مرسي، لكنهم ليسوا موالين بالضرورة للانقلاب. الفرعون الكبير يعتبر هنا أن الجمع بين ما حدث في ٣٠ حزيران/يونيو وما حدث في ٣ تموز/يوليو، يعني حدوث «انقلاب حاظٍ بدعم الشعب».

في اليوم نفسه: «في ٣٠ حزيران/يونيو عام ٢٠١٣، وصفت ما حدث بانقلاب ثوري. وكنت على خطأ. كان انقلاباً، بحصر المعنى. ولكن [فقط] القليلون بيننا كانوا يضعون النظارات المناسبة»[٩].

النقاش الثالث هو الأكثر تلاؤماً مع هذه الأطروحة، ويتعلق بنتائج الثورة «الأصلية» بالذات، ومعناها، ليس فقط في ضوء مجريات السنوات الثلاث والنصف المضطربة، إنما أيضا في ضوء النقطة التي وصلنا إليها اليوم. وفي السياق الحالي، إن النظام العسكري الجديد لا يستعيد فقط نظام ما قبل مبارك، بل يعاقب المجتمع والشباب على ثورتهم بقمع مفرط. وجزء كبير من النقاش، في مصر، يدور اليوم حول ما إذا كانت ثورة كانون الثاني/يناير فاشلة أم لا؟ ومن نواح كثيرة، هذا هو النقاش الدائر منذ إطاحة مبارك، في ١١ شباط/فبراير عام ٢٠١١. فمنذ تلك اللحظة، كل من المجلس العسكري والإخوان المسلمين، وكذلك أجزاء واسعة من النخب والمثقفين، أكدوا أن الثورة «نجحت بالفعل بإطاحة مبارك، وبالتالي حثوا جميع الأصوات الراديكالية، في ميدان التحرير وأماكن أخرى، على وقف الاحتجاجات، وممارسة الديمقراطية فقط، من خلال القنوات الرسمية. ولكن العديد من المحتجين/ات قاوموا هذه الرواية، واعتبروا أن شيئاً لم يتغير حقاً، ورفعوا شعار «الثورة مستمرة»- الذي يعني أن الثورة ستستمر حتى تحقق مطالبها الأساسية: «خبز، وحرية وعدالة اقتصادية».

لم يكن الاتجاه السائد في الأبحاث الأكاديمية بعيداً عن هذه النظرة التي ترددها النخب المحافظة والحاكمة، في مصر، ولكن القليل من الباحثين رددوا الحجج التي يستعملها الناشطون. من بينهم جلبير الأشقر (٢٠١٣)، على سبيل المثال، حيث اعتبر أن ما يحصل في مصر (والربيع العربي بشكل عام) يجب أن يُنظَر إليه بأنه سيرورة ثورية طويلة الأمد. ويشير الأشقر إلى نقطتين لدعم هذه الحجة. النقطة الأولى هي قابلية الانتشار، أو العدوى، التي أطلقتها هذه الأحداث؛ ويعتقد أن من المحتمل جداً أن تشهد العديد من البلدان في المنطقة استمرار الانتفاضات، خلال الأشهر والسنوات الآتية. والنقطة الثانية هي ان «التحولات الاجتماعية- الاقتصادية العميقة»- وهي الأسباب الحقيقية وراء هذه الانتفاضات- هي التي سترضي الجماهير، وليس الاصلاحات السياسية السطحية (الاشقر ٢٠١٣: الفصل الرابع). وفي وقت سابق، استعملتُ تعبير «ثورة إصلاحية» لوصف الإجماع الحاصل، في ميدان التحرير. ويمكن أيضاً أن نذكر توصيف آصف بيات، الذي يستخدم تعبير «refolution»، أو ما يمكن تعريبه ب[الثورة

٩- نشرت التغريدتين/التدوينتين، بإذن منهما.

الإصلاحية]. وخلال السنوات الثلاث والنصف الماضية، اقترح بعض الناشطين/ات اعتبار أن ثورة ٢٠١١ المصرية هي «ثورة سياسية غير كاملة» أو «ثورة اجتماعية فاشلة». والناشطون/ات أنفسهم الذين رددوا، مراراً وتكراراً، أن «الثورة مستمرة»، بدأوا بالسخرية من الشعار نفسه، معتبرين، بدلاً من ذلك، أن «الثورة لن تستمر من تلقاء ذاتها». وبعبارة أخرى، لقد بدأ الحكم على الحدث من خلال نتائجه، والإشارة إلى أن ثورة كانون الثاني/يناير قد فشلت (على الأقل، في الوقت الراهن).

إن وجهات النظر المختلفة، أعلاه، الصادرة سواء عن أكاديميين/ات أو ناشطين/ات، تعكس اختلافاً، من الناحية النظرية، في النظر إلى الثورة. وإذا ألقينا نظرة إلى المسافة التاريخية الأوسع للأحداث، يمكننا رؤية إن الأحداث لا زالت تتوضَّح للعيان؛ في حين، إذا نظرنا إلى النتائج الفورية، يمكن للمرء أن يقول إن هذه الثورة قد فشلت، في الواقع. وفي هذه الأطروحة، أجادل ضد فكرة أن للثورة بداية ونهاية واضحتين؛ وأسعى للتركيز على الثورة كسيرورة. وبقولي هذا، لا أرفض التحليل القائم على النتائج، تماماً. فمن الأصح القول إن أولئك الذين احتجوا في كانون الثاني/يناير، عام ٢٠١١، قد عاشوا نكسات كبيرة، حتى لا نقول «نصراً حاسماً» للنظام القديم على الثورة. وهذا الوضع قد يستمر لبعض الوقت، ولكن ليس إلى الأبد. وأنا أتفق مع ما ذهب إليه، مؤخراً، هـ. أ. هيللير، حول أن الثورة المصرية لم تنته بعد، على الرغم من أن الجيش أعاد فرض سيطرته، في العام ٢٠١٣[١٠]. وبالطبع، إن حصول ثورة أخرى في مصر (أو استئناف ما بدأ في كانون الثاني/يناير، بنفس الطريقة) هو أمر غير مرجح؛ فالأوضاع الثورية لا تتكرر تاريخياً بنفس الطريقة، على الأقل، في فترة قصيرة من الزمن. كما أني أتفق مع النقطة الثاقبة التي أشار إليها جلبير الأشقر، والقائلة إنه حين يكون ظرفٌ ثوريٌّ محدداً تحديداً تضافرياً، لا يكون النجاح الثوري محدداً بالطريقة نفسها. فهو يكتب:

«بيد أن التحديد التضافري لا يجب فهمه كتحديد تضافري لنجاح الثورة، أي إطاحة السلطة السياسية وقلب ما أسماه ماركس في مقدمة ١٨٥٩، التي شكلت نقطة بداية هذا الكتاب، «البنية الفوقية القانونية والسياسية». فالانفجار الثوري وحده هو المحدد تضافرياً، بمعنى أن تفاقم الإعاقة البنيوية لتنمية القوى المنتجة، مصحوباً بعوامل ظرفية محلية وإقليمية ودولية تسهم في تأجيج التوترات، يفضي حتماً إلى هبة شعبية تقود إلى أزمة سياسية جسيمة. ولكي تُطلق الانتفاضة سيرورة تغيير ثوري، يجب أن

١٠- H. A. Hellyer, "A Year After Morsi, Egypt's Revolution is Not Over," The Guardian,June30,2014, http://www.theguardian.com/commentisfree/2014/jul/01/a-year-after-morsi-egypt-revolution

تكون الجماهير المنتفضة في وضع يتيح لها التنظيم والتحرك بفعالية لهذه الغاية. وبعبارة أخرى، فإن تحول الانتفاضة من هبة إلى ثورة يقتضي قدرة ذاتية، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تكون «محددة تضافرياً»[١١].

لنلق الآن نظرة كيف أن قضايا السياسة المكانية، والاحتجاجات، قد تأثرت بهذه التطورات، منذ إطاحة مبارك. يمكن للمرء أن يشير ببساطة إلى كون العلاقة الإجمالية بين النظام ومجموعات الاحتجاج مستمرة. وعلى وجه التخصيص، سأحاول البرهان على أنه في حالة سياسة الشارع، استمرت كل الإدارات في مصر، منذ بداية الثورة، في استعمال العنف بدرجات متفاوتة، وكانت غير متسامحة إلى حد ما مع الاحتجاجات في الشارع. وبناء على ملاحظاتي ومناقشاتي مع الناشطين/ات، توصلت لتمييز النمط التالي: العنف يكون أعلى كلما كان عدد المتظاهرين/ات قليلاً. وهذا لا يعني غياب عنف الشرطة عندما يكون عدد المتظاهرين/ات كبيراً. لكن عنف الدولة يتراجع، أو يصل إلى الحد الادنى، عندما يكون عدد المتظاهرين/ات مرتفعاً جداً، كما الحال عندما يتجاوز عددهم/ن مئات الآلاف. والمنطق هنا يشير إلى أنه لا يمكن استهداف عدد كبير من المتظاهرين/ات، لأن ذلك قد يزيد من الغضب ضد النظام. وفي المحصلة، كل الإدارات استعملت العنف، ولكن بلغ العنف ذروته مع النظام الذي جاء بعد مرسي. والمفارقة، أن النظام بقيادة مبارك لم يستعمل الرصاص الحي ضد المتظاهرين/ات، قبل الثورة. ولكن خلال الثورة، وبعدها، تواصل إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين، وبلغ ذروة رهيبة في آب/أغسطس ٢٠١٣، عندما أجْلَت الدولة مؤيدي مرسي والإخوان المسلمين، المعتصمين في رابعة العدوية، وأطلقت الرصاص عليهم.

هذا ومن جانب المتظاهرين، لم تؤد هجمات النظام إلى وقف احتجاجاتهم، في الشوارع. وكما أشرت في الفصل الثالث، فإن التجمعات العامة، في الثلاث سنوات ونصف الأخيرة،شملت المسيرات الحاشدة في الشوارع (ما يسمى بالمظاهرات المليونية)، والاعتصامات في ميدان التحرير، وفي مناطق أساسية أخرى، كما تواصلت الإضرابات العمالية، والوقفات في وسط القاهرة، وفي مراكز مدينية أخرى. ولكن بخصوص كل من هذه المظاهرات، لا أود الإيحاء، على الإطلاق، بأنه تم التعامل معها، بنفس الطريقة، (أو ان الإدارات المتعاقبة على حكم مصر استخدمت الدرجة نفسها من التسامح أو العنف). على العكس، فكما أشرت، من قبل، لقد تم ذلك، في سياق معركة، بين النظام

١١- جلبير الأشقر: الشعب يريد، بحث جذري في الانتفاضة العربية، ترجمة عمر الشافعي، ط ١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٣، ص.١١٥-١١٦.

والمحتجين/ات. وقد ازدادت الأمور سوءاً إلى درجة أن إطلاق النار على المتظاهرين، أصبح أمراً معتاداً للغاية، في ظل الحكم العسكري الجديد، في مصر، كما جرى حظر التظاهر تقريباً، في مصر، كما سوف أشرح ذلك، أدناه.

وعلى وجه التخصيص، أشيرُ هنا إلى أنه كانت هناك ثلاث ميزات رئيسية، في سياق السياسة المكانية، والاحتجاجات، في مصر، في السنوات الثلاث والنصف الأخيرة[١٢]. الميزة الأولى هي وجود معركة حول ميدان التحرير. ولم يكن هذا فقط بين النظام والمتظاهرين/ات، إنما أيضاً بين فصائل مختلفة، كانت متحدة، ذات يوم، خلال الثورة. وبسبب القوة الرمزية لميدان التحرير، وهو أمر كان قائماً، تاريخياً، قبل الثورة، ومن ثم تكثف بواسطتها، بدأت مجموعات مختلفة تنظيم اعتصامات، داخل الميدان، بعد الثورة. ولكن في سياق ذلك، نشبت خلافات عديدة حول أي مجموعة يحق لها المطالبة لنفسها بتلك المساحة، والادعاء أنها تجسد روح ميدان التحرير، والثورة. والاحتجاجات بدأت فور إطاحة مبارك، في ظل المجلس العسكري، عندما بدأ المحتجون/ات، في الميدان، بإدراك أن المجلس العسكري يقاوم الإصلاح. وقد استمر المحتجون/ات في السير إلى ميدان التحرير، وحاولوا عدة مرات إقامة اعتصامات مفتوحة هناك. وفي السنة الأولى التي أعقبت إطاحة مبارك، انفصلت الأحزاب والمجموعات اليسارية والعلمانية، من جهة، عن الإسلاميين، من جهة أخرى. وأحد أسباب هذا الافتراق، على الارجح، كان العلاقة الوثيقة التي ظهرت بين الإخوان المسلمين والإسلاميين، من جهة، والمجلس العسكري، من جهة أخرى. خلال ذلك الوقت، استمرت المجموعات العلمانية واليسارية، والشبيبة، في السير إلى ميدان التحرير، وتنظيم الاعتصامات، كذلك، مستلهمة الاعتصام المشهور، الذي تم خلال الثورة. وفي بعض الحالات، لم تهاجم الدولة هذه الاعتصامات. ولكن في كثير منها، قام المجلس العسكري والأجهزة الأمنية بمهاجمتها. كما انه، خلال فترة التفاوض والتنسيق مع المجلس العسكري، فضل الإخوان المسلمون تنظيم تجمعاتهم الخاصة، في ميدان التحرير. فالإخوان المسلمون فضلوا، عموماً، عدم تنظيم اعتصامات مفتوحة، ولكن، بالطبع، مع وجود القليل من الاستثناءات [١٣].

١٢- هناك ميزة رابعة لن أناقشها هنا تتعلق باستمرار المسيرات في الشوارع، المعروفة بالمسيرات المليونية. لن أتكلم عليها لأنه لا جديد بشأنها. هذه المسيرات استمرت حتى إطاحة مرسي. استمر الاسم (مسيرة مليونية)، بينما في الكثير من الحالات، لم يكن هناك كل هذا العدد فيها.

١٣- هذا، بشكل رئيسي، خلال فترة حكم المجلس العسكري. في ذلك الوقت، بدأ بعض الناشطين/ات اليساريين/ات بالسخرية من طريقة تظاهر الإخوان المسلمين والإسلاميين، بشكل عام، آنذاك. يومها لم يكن الإخوان المسلمون والإسلاميون قد نظموا، على الإطلاق، اعتصاماً مفتوحاً، بهذا الشكل، فلقد كان يطمح الإخوان إلى تنظيم مسيرة تصل إلى ميدان التحرير، حيث تلقى بعض الخطب، ومن ثم يغادرون في نهاية النهار. بعض الناشطين سخروا من الإخوان المسلمين قائلين إن شعار الجماعة هو «ثورة حتى بعض الظهر»، والشعار هو نسخة معدلة لشعار ثوري مشهور آخر، هتف به المتظاهرون، خلال الثورة، وهو: «ثورة ثورة حتى

استمر النظام في مهاجمة ميدان التحرير وتحميل المحتجين/ات المسؤولية عن زعزعة الاستقرار، مستعملاً مختلف الأعذار، ولكن في معظم الحالات، استخدم مجدداً روايات مألوفة من الثورة: أن المتظاهرين/ات مجرد مجموعة من العملاء المتسللين والبلطجية. كما أن النظام بدأ باستعمال الرصاص الحي. ومن ناحية أخرى، بدأ المحتجون/ات بلوم الإخوان المسلمين على ما بدا كما لو كان صفقة مع المجلس العسكري. وهذا لا يعني أن الإخوان المسلمين قد توقفوا عن التظاهر. ولكن بشكل عام، حصل ذلك بواسطة قوى إسلامية، حصراً، وليس بالتنسيق مع القوى العلمانية والليبرالية. وفي ٢٩ تموز/يوليو عام ٢٠١١، على سبيل المثال، تجمعت كل القوى الإسلامية، كالإخوان المسلمين، والسلفيين، وحشد واسع من المجموعات الإسلامية، من ضمنها ما يسميه الناشطون والصحافيون مجموعات جهادية[١٤]، في ميدان التحرير. وقد ردد المتظاهرون شعارات اسلامية، من بينها أن مصر يجب أن تكون دولة إسلامية. وبعض الناشطين/ات قالوا إن الإسلاميين حاولوا إظهار قوتهم، خلال تفاوضهم مع النظام. والمشهد الأوسع، هنا، لم يكشف فقط أن وحدة ميدان التحرير لم تعد موجودة، إنما أيضاً أن انقسام تحالف ميدان التحرير قد انعكس رمزياً في المعارك، التي نشبت حول من يحق لهم الحديث باسم التحرير[١٥]. ففي معظم الوقت، منذ العام ٢٠١١، كان ميدان التحرير مخصصاً، بشكل أساسي، لاعتصام المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية، ولكن بعد أن استولى النظام العسكري على الحكم عام ٢٠١٣، جرى حظر المظاهرات في ميدان التحرير، عملياً، ما عدا في حالة أنصار الجنرال السيسي والنظام الجديد. وفي الذكرى الثالثة لانطلاق الثورة، اعتقل ناشطون/ات مؤيدون/ات للديمقراطية، في التحرير، ويواجهون اليوم المحاكمات. في غضون ذلك، وبعد أن تولى السيسي الحكم، احتفل أنصاره في ميدان التحرير.

التطور الثاني، في مجال التظاهر والسياسة المكانية، هو ظهور ما أصفه بساحات الاحتجاج المتنافسة. وقد أشرت إلى ذلك، باختصار، في مدخل اطروحتي. وهذا يحيل إلى الحالة التي احتلت خلالها مجموعات مختلفة ساحات شتى، أو احتشدت فيها، في الوقت نفسه. وهذا ما حصل خلال الثورة نفسها، عندما احتل المحتجون المؤيدون

١٤– السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن المراقبين والناشطين قد شاهدوا أعلام القاعدة السوداء الشهيرة، بين الجماهير. وقد وصف ناشطون مصريون هذا اليوم بـ«جمعة قندهار»، على اسم ثانية كبرى مدن أفغانستان، في إشارة إلى تحالف الإخوان المسلمين مع الإسلاميين المتطرفين. ولقد كتب بعض الناشطين عن ذلك اليوم: «نحن نعلم أن الثورة قد سرقت في هذا اليوم». لمشاهدة مقاطع فيديو على موقع اليوتيوب أنقر(ي) هنا:
https://www.youtube.com/playlist?list=PLnJKbEpCMbiG3iKGTvfelQ2sy1aEQQjza

١٥– أشرت إلى ذلك، في المدخل إلى هذه الاطروحة. كما وصف المؤرخ خالد فهمي تلك الفترة بمقال عنوانه:«الميدان لمن؟»
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=23092012&id=e9eeb0ef-0b77-4c9f-a04a-2d09d18d8f48

للديمقراطية ميدان التحرير، في حين تظاهر مؤيدو مبارك، ومؤيدو المجلس العسكري، بالقرب من مسجد مصطفى محمود، في المهندسين (كما استخدم الناشطون المؤيدون للديمقراطية المكان نفسه، في بعض الأوقات)، وأيضا في ساحات أخرى، مثل العباسية، وبالقرب من منصة مدينة نصر/ النصب التذكاري للجندي المجهول. ولكن خلال ذلك الوقت، حافظ التحرير على امتيازه، باعتباره الرمز الرئيسي للثورة، والميدان الأكبر، ولهذا السبب، هناك صراع شديد حول من يحتل ميدان التحرير اليوم. وقد عكست هذه المنافسة المزدادة على المساحة العامة، أيضاً، تزايد الاستقطاب في الوضع المصري. إن ظاهرة الساحات المتنافسة بلغت ذروة جيشانها الدموي، بعد إطاحة مرسي. ففي حين تجمع مؤيدو الانقلاب، في ميدان التحرير، لعدة أيام، بعد تموز/يوليو عام ٢٠١٣، احتل مناصرو الإخوان المسلمين والمجموعات الإسلامية ساحتَين، احتجاجاً على إطاحة مرسي. وقد كانت الساحة الأولى هي ميدان النهضة، المواجه لجامعة القاهرة، والثانية ساحة رابعة العدوية، المواجهة لمسجد يحمل الاسم نفسه، في مدينة نصر بالقاهرة. وقد نجحوا في احتلال هاتين الساحتين لمدة شهر ونصف الشهر، تقريباً. ولكن في ١٤ آب/أغسطس من العام ٢٠١٣، اجتاحت الشرطة والجيش الاعتصامَين، وأخلتهما بالقوة. استخدمت السلطة العنف المفرط وقتلت الكثير من المعتصمين. وقد قدرت منظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان حصيلة هذا الاجتياح بأنها لا تقل عن ١٠٠٠ قتيل. وقد وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش ذلك بـ«أسوأ حادث قتل جماعي غير مشروع، في تاريخ مصر الحديثة»[١٦].

الميزة الثالثة الرئيسية للتظاهر والسياسة المكانية، منذ الثورة، هي تكثيف معارك الشوارع، بين النظام والمحتجين/ات. هذه المواجهات بلغت ذروة جديدة، عندما فرضت الحكومة شروطاً قاسية للتظاهر، عام ٢٠١٣. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت الحكومة الجديدة تشريعاً من المفترض أنه ينظم الحق في التظاهر، ولكنه كان، في الواقع، يهدف بشكل أساسي إلى الحد من الاحتجاجات، أو منعها، تماماً. وقد وصفته منظمات حقوق الإنسان بقانون شديد القسوة (١٧). ويبدو أنه كذلك، لأنه جرى استهداف العديد من الناشطين/ات، منذ أن وضع موضع التنفيذ. وقد صدرت أحكام

١٦- http://www.hrw.org/ar/news/2013/08/19-1

١٧– لم أناقش مسألة مشروعية التظاهر في مصر، ضمن هذه الأطروحة. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو أن الشرعية جرى التلاعب بها تاريخياً، على يد النظام، ولم يحترمها بكل الأحوال. بعبارة أخرى، وتاريخياً، قدم الناشطون والمجموعات الحقوقية طلبات للشرطة للترخيص للاعتصامات، وهذه الطلبات لم تتم استجابتها أبدا. وهذا الأمر لا ينطبق فقط على ما يعتبره النظام مجموعات غير شرعية، إنما ينطبق أيضاً على الأحزاب السياسية الحالية. فحتى خلال أوقات الانتخابات، تتحكم الشرطة بالمسيرات، ولا تسمح بها. ما هو مسموح به خلال الانتخابات هو التجمعات فقط. ولقد سبق ان ناقشت، في هذه الاطروحة، في الفصل الثاني منها، التراث الكولونيالي لاختيار ميدان التحرير مركزاً للاحتجاجات، منذ عام ١٩١٩، وهذا يعود إلى أن=

بحق البعض، لمدة تتراوح بين ٧ و١٥ سنة، لمجرد كونهم عمدوا للتظاهر، من دون ترخيص. فعلاء عبد الفتاح، أحد رموز الثورة، ومن مؤسسي حركة المدونين، حكم عليه بـ١٥ سنة سجن، فقط لافتراض تظاهره، من دون ترخيص. والأمر نفسه حصل مع أحمد ماهر، أحد مؤسسي حركة ٦ نيسان/أبريل، الذي حكم عليه بسبع سنوات سجن، للسبب عينه[١٨]. وهذه التطورات شديدة الأهمية، فالعديد من الناشطين/ات في مصر، وخاصة بعد الثورة، وجدوا أن السياسة الرسمية ضيقة الأفق، وفاسدة للغاية، بحيث لا يمكن معها إحداث أي تغيير حقيقي. وباختصار، فالعديد من الناشطين/ات رأوا أن السياسة الرسمية لا زال النظام القديم يتحكم بها. ولقد كانت الباحثة، منى الغباشي، على حق، عندما أشارت إلى أنه، في مصر ما بعد الثورة، وحدها سياسة الشارع لديها القوة الكافية لتحقيق تغيير حقيقي[١٩]. وهذا بالضبط ما أكده العديد من الناشطين/ات. فقد أكد لي العديد منهم/ن أن «المكسب الأساسي للثورة هو أننا اكتسبنا الحق في الاحتجاج، في الشارع». وهذا القانون أنهى ذلك. إن هذا الملمح يعكس القضية الاهم، التي وصفتُها، من قبل، حول واقع ان العديد من الناشطين/ات، في مصر، لا يثقون بالسياسة الرسمية، ويعتبرونها، بشكل خاص، بعد تجربتهم في ظل الاستبداد، مجرد وسيلة إضافية تعتمدها الأنظمة، لممارسة الألاعيب السياسية، وتأخير التغيير الحقيقي.

الثكنات البريطانية تركزت في منطقة الميدان، في ما هو معروف، حالياً، بكوبري قصر النيل. وهناك تراث كولونيالي آخر للتحكم بالاحتجاجات، في مصر، ويتمثل بالقانون الصادر عن برلمان غير شرعي، ويحمل الرقم ١٠، في العام ١٩١٤. هذا القانون أصدرته الإدارة الكولونيالية لمصر، ولا زال ساري المفعول حتى يومنا هذا. ولكن على ما يبدو أن النظام الجديد وجد أن هذا القانون «القمعي» غير كاف، وبالتالي أصدر قانوناً أكثر قمعية، ضد المظاهرات. http://www.hrw.org/ar/news/2013/10/30

١٨- لقراءة التغطية الصحفية حول القضية: https://www.ifex.org/egypt/2014/06/27/23_anti_protestlaw_activists_detained/؛ http://www.nytimes.com/2013/11/26/world/middleeast/egypt-law-street-protests.html?module=Search&mabReward=relbias%3Ar؛

١٩- Mona El-Ghobashy, “Politics by Other Means,” Boston Review, November 1, 2011, http://www.bostonreview.net/mona-el-ghobashy-egypt-revolution-tahrir-square

من الولادة احتجاجياً إلى الانتحار بيروقراطياً: نصف عودة لنقابة المعلمين الأردنيين

أحمد الشولي- مسار تحرري

مقدمة

كانت نقابة المعلمين الأردنيين أحد أهداف النظام الأولى في العام ١٩٥٧، عندما أطلق مرحلة أحكامه العرفية، تماشياً مع هجمة كاملة على المكتسبات البسيطة التي حققتها قوىً تقدمية في الدولة حديثة النشأة، ضمن مرحلة استقطاب المنطقة العربية، على محورين متضادين. وفي سنواتها القليلة، تشابكت النقابة من خلال ناشطيها مع أحزاب المعارضة، التي كانت هدفاً أولياً لبسط سلطة النظام، وتم حلها كنقابات وجمعيات مدنية أخرى، في مسعى كلي لإحباط أي مساحات للتنظيم السياسي.

ثلاثة عقود مضت تحت الحكم العرفي لم تتوافر فيها إلا بعض الهيئات النقابية، كمؤسسة أخيرة لقوى اليسار، وبالذات في نصفها الثاني، بعد خروج الفصائل والتنظيمات الفلسطينية من الأردن، وقمع جميع الأحزاب الأردنية في حرب عامي ١٩٧٠–١٩٧١. لم يشفع تفريغ الإمكانيات الشعبية من اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٩، إلا أن لعقود القمع التام أثراً بالغاً في طبيعة المكتسبات اللاحقة، التي اقتصرت على إعادة العملية الانتخابية للمشهد السياسي، وخروج الأحزاب من العمل السري، مع بدء تكثّف السياسات النيوليبرالية التي أتت على معظم القطاع العام في الأردن، وما يعني ذلك من تدرير كامل البناء الاقتصادي للدولة والمجتمع، وإعادة تركيبه، تحت سيطرة هائلة للقطاع الخاص، المعوّلم أكثر وأكثر، مع مرور السنوات.

* يود الكاتب أن يتوجه بالشكر والتحية إلى الرفيق الأستاذ محمود درويش، عضو لجنة عمان الحرة، على المقابلة العميقة التي أجراها معه، ودورها الكبير في إثراء البحث.

عقدان آخران من الإفقار المتصاعد أتيا على الطبقة الوسطى في الأردن، التي تشكلت بفعل اقتصاد مخطط حكومياً. هذان العقدان انتهيا فعلياً مع بدء حركة احتجاجية في كامل المنطقة، منذ ٢٠٠٦، لم تستثن الأردن، وتم تتويجها بالانتفاضات العربية الكبرى منذ ٢٠١٠. عاد المعلمون والمعلمات في الأردن في هذا السياق، ضمن احتجاجات طبقات مفقرة لها مطالب اقتصادية واجتماعية، هي، في الجوهر، عمالية الطابع، طبقات متمثلة في النقابة، التي قادت الشارع في بداية العام ٢٠١١، مع انفتاح الأفق السياسي على مستوى كامل الإقليم.

فقد نجح المعلمون والمعلمات في إعادة إحياء نقابتهم/ن وانتزاع اعتراف الدولة بها، وسط أزمة النظام غير المسبوقة نوعياً، في آذار/مارس ٢٠١١. ولكن سرعان ما تراجعت الحركة الاحتجاجية، باستثناء بعض الفعاليات محدودة النطاق. ولا يمكن فصل ذلك عن الانتكاسة الأولى للحراك في الأردن، بعد القمع العنيف للمظاهرات الكبرى في نفس الشهر. عادت النقابة بعد سنة– وليس الحركة هذه المرة– لأحد الميادين الكبرى في عمان، احتجاجاً على الهيكلة المالية بما تعنيه من هجمة على المكتسبات، وحققت انتصاراً كبيراً، علماً بأن ما طرحته آنذاك كان أقل من المطالب المرفوعة من قبل، وحدث ذلك في ظل التصاعد الثاني للحركة الاحتجاجية في الأردن.

وبحسب طبيعة نظام الانتخاب الذي تم إقراره، في منتصف المسافة بين مطلب قطاعات واسعة من المعلمين، من جهة، والحكومة من جهة أخرى، انتزع الإخوان المسلمون حصة الأسد في نظام انتخابي أقل تمثيلاً من المطلوب، قاعدياً، وذلك بسبب انتفاء مبدأ النسبية في التمثيل. ومع صعود أول مجلس منتخب للنقابة، بدأت الحركة بالتصدع، ولكن لم تخلُ تماماً من بعض المواقف الجيدة، في الفترة اللاحقة، وكان أبرزها إعلان الإضراب خلال قمة الموجة الثانية للاحتجاج، في الأردن، المعروفة باسم هبة تشرين (١١/٢٠١٢).

هذا التضارب والشقاق، في صفوف الحركة– وكان له الأثر البالغ في القدرة على الدعم الفعال للانفجار الاحتجاجي القصير، الذي حدث في حينه، والإمكانات المتاحة أمام مؤسسة مدنية كبرى انتزعت اعترافاً من الدولة، ونشأت في ظرف سياسي غير مسبوق– يستأهل تفسيراً لطبيعة التنظيم والتمثيل اللذين حدثا، حيث تصاعدت بعض الخلافات بين فروع النقابة ومجلسها المركزي، في قضايا عمالية تمس المعلمين/ات، في

ظاهرة تشير إلى تفريغ النقابة وبقرطتها، كمثيلاتها ذوات البنى القديمة، التي أوجدت في ظروف مختلفة. كما جرت انتخابات النقابة الثانية في الخامس والعشرين من آذار/مارس الماضي (٢٠١٤)، وأفرزت نتائج لا تختلف في عمومها عن النتائج السابقة، مع فرز أوضح لجسم حركة المعلمين/ات، بحيث توضحت المساحات والفواصل بين الكتلة اليسارية التقليدية، على اتساع تعريفها، وبين الإسلاميين المُنظمين ودوائر حلفائهم.

تحاول هذه الورقة أن تشير إلى الارتباط العضوي بين حركة المعلمين/ات النقابية وعموم الحركة الاحتجاجية في الأردن، لتدلل أولاً على المطلب الاجتماعي الاقتصادي، كمحرك فعلي لحركة الاحتجاج، وثانياً على العلاقة بين طبيعة التنظيم الانتهازي والإصلاحي، وسقوف الدولة ومحاولاتها للاحتواء، وثالثاً على وضوح الأهداف، والمقدرة على تحقيق انتصارات نضالية، وفق شروط المرحلة وأدواتها، ولتدلل رابعاً على خواء مقولات هوياتية شوفينية يشتهر الأردن بها اليوم، مع الأسف، تحاول أن تبتلع الحركة الاحتجاجية لصالح ترسيم جديد في مساحات النفوذ، داخل بنية النظام، ومن على واجهة الانقسام المقيت ما بين أردني وفلسطيني، السهل توظيفه. وتقوم الورقة أساساً على مقابلات مباشرة مع معلمين/ات، ومتابعات صحفية،ومواقع تواصل اجتماعي، على مدى ثلاث سنوات، ومناظرات في إطار حملات انتخابية جرت مؤخراً.

بدايات الحراك في الأردن

كسائر البلدان العربية، تكثّفت حركة احتجاجية عمالية في الأردن في العام ٢٠٠٧، مع تبلور حركة عمال المياومة في القطاع الحكومي، وحركة عمال الموانئ في العام ٢٠٠٨، وترافق مع ذلك ظهورُ عدد من المبادرات الاجتماعية، والفعاليات الحزبية، واللجان النقابية التي تطالب بحريات اجتماعية وسياسية، ومطالب اقتصادية، بالإضافة إلى الاحتجاج على احتلال العراق، وتصفية الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والعلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل. هذا وتصاعدت تدريجياً احتجاجات موظفي القطاع الخاص لتبلغ ما يقارب ثلاثة أرباع مجمل الحركة العمالية في ٢٠١٠، أي قبل حلول موجة الثورات العربية في بداية ٢٠١١، وأثر هذه الثورات المباشر في تشجيع قطاعات واسعة، للتعبير عن مظالم ومطالب من خلال الاعتصام والتظاهر والإضراب، حيث تشير الإحصاءات إلى تصاعد الاحتجاجات العمالية من ١٤٩ فعالية في العام ٢٠١٠ إلى ٨٢٩ في العام ٢٠١١[١].

في هذا المشهد، انطلقت حركة المعلمين/ات لإعادة إحياء نقابتهم/ن. ولقد كانت تمت مواجهة مثيل لهذا التحرك بالاعتقال، في نهاية السبعينيات. فأحمد جرادات، الذي تم تكريمه منٌ قبل النقابة، بعد قيامها، «كعميد للمعلمين الأردنيين»، كان قد دعا إليها في العام ١٩٧٧، وسُجن لعام ونصف في حينها بسبب ذلك، وأحمد الخطيب كذلك في بداية الثمانينيات، وهو ناشط شيوعي، سُجن لعشر سنوات في نفس الظروف. ومع الانفتاح الديموقراطي الذي أنهى الأحكام العرفية في العام ١٩٨٩، وعودة الانتخابات النيابية، والأحزاب إلى النشاط العلني، خرجت مطالبات جديدة عن طريق جمع تواقيع تم عرضها على مجلس النواب، لإقرار عودة نقابة المعلمين، في العام ١٩٩٤، وأسفرت عن إقرار نوادٍ للمعلمين تابعة لوزارة التربية والتعليم، تحوّلت سريعاً من الانتخاب إلى التعيين.

التبرير الذي ساقته الدولة ضد النقابة، على مدى عقدين، دستوريّ الشكل، حيث لا يُسمح بحسب هذا المنطق لموظفي القطاع الحكومي بالانتساب إلى نقابات مهنية، وممكن لهم فقط الانتساب إلى إحدى النقابات العمالية السبعة عشر، المسيطر عليها من جانب الاتحاد العام، المدجّن تماماً، والمفرغ فعلياً من أي تمثيل حقيقي، حيث الانتخابات مجمدة بشكل شبه كلي للهيئات عامة، وغالباً ما كان يخرج هذا الاتحاد ضد أي حركة عمالية تحتج لدى إدارات المنشآت المختلفة.

ومثلما تجاوزت عدة حركات الأطر السابقة للنشاط السياسي، بعد أن تم تفريغها، على مدى عقود من القمع، نحو حركات احتجاجية مباشرة، انطلقت محاولة للمعلمين تدعو إلى لقاء في نادي معلمي عمان، في آذار/مارس ٢٠١٠، وحصلت على دعم إعلامي في بعض القنوات التلفزيونية المحلية، من خلال صحفيين نشطاء على علاقة مباشرة مع نواة الحركة، التي ستتشكل لاحقاً. حضر ٧٦ معلماً ومعلمة من مختلف محافظات الأردن، ولم تسمح إدارة النادي التابعة للوزارة بعقد الاجتماع، رغم اتباع النشطاء للإجراءات القانونية العرفية، التي تخلت عنها الدولة لاحقاً، إثر اندلاع الاحتجاجات في العام ٢٠١١. تشكّلت لجنة من أربعة عشر شخصاً، أطلق عليها مسمى «اللجنة التحضيرية»، وشملت كل المناطق، وبالضبط من هؤلاء المعلمين/ات الذين/اللواتي حضروا/ن، تلبيةً لهذا النداء الأول. وأغلب من حضر فعلياً كانوا من المناضلين/ات ذوي/ذوات التوجهات

١- تقرير الاحتجاجات العمالية خلال العام ٢٠١٢، المرصد العمالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، شباط/فبراير ٢٠١٣- (http://www.phenixcenter.net/index.php/center-reports/165------2012)

اليسارية والقومية، وفاعلين/ات في أطر حزبية ونقابية واجتماعية مختلفة.

دعت اللجنة إلى اجتماع ثانٍ في الأسبوع اللاحق، حضره ٢٠٠ شخص، وتمت مواجهته بالمنع أيضا. مع ظهور حركة المعلمين، التقط أحد الصحفيين تعليقاً من وزير التربية والتعليم في حينها، متهكما على هذه المطالبات بالقول: «على المعلمين أن يحلقوا لحاهم ويحسّنوا من مظهرهم، قبل المطالبة بنقابة لهم»[٢]. وقد ساعد هذا الموقف في تغليظ جسم الحركة الوليد، التي كانت قد أسست أيضاً لجاناً مناطقية، على امتداد الأردن، لتعلن محافظات معان والطفيلة والكرك إضرابات متفاوتة في الدرجة استمرت لمدة ١٠ أيام، كرد على هذا التصريح الحكومي. في ذلك الوقت، انصب الجهد على تمثيل المناطق، وانتهى فعلياً دور لجنة الأربعة عشر لصالح لجان المناطق، وبهدف عقد لقاء وطني، عُقد على مراحل وفي مدن مختلفة خلال الشهر الرابع ٢٠١٠، وصولاً إلى الاجتماع في عمان، في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، لجسم الحركة، التي أُطلق عليها في حينها اسْمُ «اللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلمين الأردنيين».

هنا، بدأت القوى المنظّمة ذات التأثير في الأردن (الإخوان المسلمون والأجهزة الأمنية) بالدخول إلى المشهد. الإخوان دخلوا كأفراد من واقع تمثيل مناطقهم، جغرافياً، بحيث أصبحت اللجنة تتشكل من نواة الحركة اليسارية الطابع والإخوان المسلمين، في المواقع التي تخلو من هؤلاء النشطاء. والجدير بالذكر أن سرعة تشكيل اللجان مناطقياً تشير- بحسب بعض النشطاء- إلى دور الأجهزة الأمنية التي تُثّبت حضورها في أي عمل عام، من خلال ممثلين محليين، ليتم التأثير في اتجاه الحركة الاجتماعية، من داخلها، بينما عمد ممثلو الإخوان إلى تشكيل لجان وظيفية عديدة، أشبه بتلك المتبعة في العمل الحزبي، وهو ما سيقود حتماً- بحسب بعض النشطاء أيضاً- إلى عقد صفقات عُليا، بسبب تلزيم الحركة ممثلين غير قاعديين، من جهة، والبقرطة السريعة، من جهة أخرى، التي تعزل القاعدة الواسعة للحركة عن القيادة التي تم تخليقها.

وهنا، حصل أول انشقاق، بمبادرة من النواة الحراكية الأولى التي دعت إلى اللقاءات، في بداية الحراك، نتيجة لهذه الممارسات، وانضم لهذه النواة بعضٍ المرتبطين بالأجهزة الأمنية، بهدف شق الحركة بشكل مؤثر. إلا أن النواة أصدرت بياناً مع هؤلاء يدعو إلى الإضراب والتظاهر، في ميدان رئيسي في عمان، تقع فيه رئاسة الوزراء، في خرقٍ لسقف

٢- بدران لـ «عمون» : معلمونا من الملتزمين واصحاب السلوك الحضاري.. والنقابة ستكون عرضة للتجاذبات السياسية.
(http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNo=56394)

أمني سابق، في مسعىً لاستغلال هذه المجموعة من المنشقين، ضد غايتهم الأساسية، وضد استفراد اللجنة الوطنية، وما آل إليه مجمل حركة المعلمين. عُرفت هذه اللجنة التي انشقت باسْم «لجنة معلمي الأردن»، وقد واجهت انشقاق النواة عنها لتخرج هذه الأخيرة لاحقاً باسم «لجنة عمان الحرة»، بعد إتمام الإضراب في شهر حزيران/يونيو ٢٠١٠، الذي هدف إلى تعزيز دينامية حركة المعلمين، في لحظة واجه الحراك فيها خطر الفشل والانتهازية.

وقد لجأت الأجهزة الأمنية في هذه المرحلة إلى شن هجوم مباشر، بعد أن أُحبطت محاولة شق الصف الأولى، فقامت خلال العطلة الصيفية بتحويل ما يقرب من السبعين معلماً ومعلمة من المناضلين/ات إلى الاستيداع، أو إلى مناقلات تعسفية، لضرب رأس الحركة الوليدة، ومن ضمنهم المعلمة والمناضلة البارزة أدمى زريقات، في الكرك. وهنا برز مجدداً الدور الطليعي للنواة، التي اتخذت شكل «لجنة عمان الحرة»، لتبادر بالدعوة إلى مسيرة من عمان إلى الكرك (١٠٠ كم)، في آب/اغسطس ٢٠١٠. ولم تدّخر الدولة جهداً لإفشال هذه المسيرة النوعية، عبر القمع العنيف المتمثل بالاعتقال، والفض القسري للمتجمهرين/ات، حيث مورس الضغط الاجتماعي على المنظّمين، مترافقاً مع جولة من الاستدعاءات إلى مراكز أمنية، ومنع تقديم أي مساعدة أو تعامل مع المسيرة، التي استغرقت ليلتين وثلاثة أيام، ومع مشاركين/ات يزدادون وينقصون، إلى أن وصل عددهم إلى حدود المائة، لحظة الوصول إلى الكرك، والاستقبال الشعبي الذي كان في انتظارهم.

نجحت هذه المسيرة بحكم نوعيتها، على عدة صعد: أولاً، استقال الوزير إبراهيم بدران، الذي اتسم تعامله بالمواجهة، ليحل في موقعه الوزير خالد الكركي، ذو الأسلوب الاحتوائي للحركة، في معرض استغلال خلفيته الاجتماعية، والضغط على ناشطي الكرك، باتجاه التهدئة، أو قبوله بحركات الاحتجاج والتعبير السلمي، وإطلاقه لوعود عديدة تلبيةً لمطالب حركة المعلمين. ثانياً، نجحت المسيرة في إعادة الزخم من حيث الدعوة مع اللجنة الوطنية- التي اتسعت لتصبح مركز الحركة- إلى اعتصام جديد في نفس الفترة، وفي نفس الميدان، في عمان، وهو ما وضع حداً لادعاء حصرية التمثيل بمجموعات معينة. وثالثاً، إعادة جميع المعلمين/ات الذين/اللواتي صدرت ضدهم/ن قرارات إدارية تعسفية. ورابعاً والأهم، إقرار علاوة تبلغ ١٠٠٪ على الراتب للمعلمين/ات، وهو ما هدفت الدولة، من خلاله، إلى الفصل بين مطلب النقابة ومطلب تحسين الأوضاع الاقتصادية، الذي يجذب القطاع الأوسع من الحركة.

هنا انكفأت الحركة، في نهاية العام ٢٠١٠، وخلال الفصل الدراسي الأول، بعد التهدئة التي تمت من قِبل الدولة، باستثناء بعض الاعتصامات الصغيرة، على مدار الفصل، ضد التسويف والتأخير في تنفيذ مطلب العلاوة، الذي تم إقراره، حيث كانت الدولة تتجه إلى حل مُبكر لمجلس النواب القائم، والدخول في مرحلة انتخابات مُبرّرة بحد ذاتها للانتظار قليلاً، لدى فئات واسعة من المعلمين/ات. وهي انتخابات تمت مقاطعتها بشكل واسع، وأفرزت مجلس نواب منح الثقة بنسبة قياسية لحكومة سيتم حلها، بعد أربعين يوماً، على وقع اندلاع ثورات المنطقة.

الحراك في العام ٢٠١١: المعلمون/ات في قلب حركة الاحتجاج الشعبي

خرجت أول مظاهرة ضد الفقر والتجويع في أول تموز/يوليو ٢٠١١، في منطقة ذيبان في الجنوب، البعيدة عن المدن الكبرى في الأردن. وقد هيأ لذلك نضال عمال المياومة، الممتد منذ ثلاث سنوات، في المنطقة، لتتبعها بعد ذلك، في مراكز المدن، وبشكل أسبوعي، مظاهرات «الحرية والعدالة الاجتماعية»، التي تُشكل جوهر المطلب الاحتجاجي في المنطقة، من خلال رفع شعارات ومطالبات ضد القبضة الأمنية على كل مناحي الحياة اليومية، وضد نهج الخصخصة والفساد، المسؤول بشكل مباشر عن الإفقار والتجويع والبطالة. ساهم المعلمون/ات كحركة احتجاجية متزامنة مع هذا التطور، بل قادت حركتهم/ن الجموع الجديدة المتدفقة إلى المشهد الاحتجاجي، إلى حد بعيد، سواء من القوى الحزبية الفاعلة، أو مشاركين/ات جدد في هذه التحولات.

وقد أسفرت هذه التطورات عن تدارك النظام للمشهد الجديد، محلياً وإقليمياً، وأطلق حزمة من الإصلاحات الفوقية بهدف الاحتواء السريع للحركة، من مثل حل الحكومة، وسحب قانون الاجتماعات العامة ذي الطبيعة العرفية، وإنشاء عدد من لجان الحوار لتستوعب كل القوى المنظمة، حول أجندة إصلاحية تقودها نخبة النظام الإصلاحية. وقد أعطت هذه التطورات زخماً جديداً لحركة المعلمين/ات، لتقوم النواة، مجدداً، المتمثلة بـ«لجنة عمان الحرة»، بالدعوة إلى الإضراب العام في ٢٠١١/٣/١٥، لانتزاع الاستجابة لمطلب نقابة المعلمين، بعد أن أثبت المعلمون/ات حضورهم/ن، في المظاهرات الأسبوعية المتعاظمة. وترافق بدء الإضراب مع الدعوة إلى الاعتصام المفتوح، في ميدان الداخلية، في ٢٠١١/٣/٢٤، في خطوة شبيهة بالسيطرة على ميدان التحرير في القاهرة، التي أطاحت مبارك.

فور بدء الاحتشاد في الميدان، وإدراكاً لدور حركة المعلمين/ات، بصفتها التمثيلية لقطاع سكاني واسع (عدد المعلمين/ات في الأردن يزيد عن ١٣٠ ألفاً)، ولطبيعة المطالبَ الاقتصادية الواضحة القابلة للتجذير، سريعاً، في اتجاه الحيّز السياسي، مع نجاح الإضراب، واتساعه على مدى عشرة أيام، في ظل اندلاع زخم جماهيري ظل غائباً لفترة طويلة، أقر النظام خلال ساعات قليلة بدستورية نقابة المعلمين، التي عارضها لعقود طويلة، تحت الأحكام العرفية، وتحت الواجهة الديمقراطية الرقيقة، لعزل حركة ٢٤ آذار/مارس، التي بدت أكثر خطراً، من حيث طبيعة المطالب وسرعة التصاعد، وضرورة التصدي المباشر لها، بتفكيك مكوناتها، تمهيداً لعزل نواتها، والعمل على سحقها تماماً. وهو ما حدث في اليوم التالي، وبعد مبيت ليلة واحدة في الميدان، من خلال فض الاحتشاد العنيف، باستخدام قوات الدرك.

تراجع الحراك الشعبي الجديد، بعد تبني النظام برنامجاً مزدوجاً، يقوم على تلبية مطالب اقتصادية على مستوى القاعدة، لمنع تحوّل قطاعات واسعة إلى الحيّز السياسي، وعلى إطلاق جملة من المبادرات لاستيعاب القوى المنظّمة، الراغبة في تعظيم مساحاتها، من خلال إصلاحات في البنية السياسية، تشمل قوانين انتخابات وأحزاب، وتعديلات دستورية، ووقفَ الرقابة على الإعلام، ودعم التنظيم السياسي. تحوّل الحراك هنا إلى تجمعات مناطقية متعددة، أكثر سيولة في الشكل والهدف، مع إطلاق حملة تشويه وتخوين لمن هم خارج سياسة الاحتواء المزدوجة هذه، بما في ذلك استغلال الشرخ المجتمعي الأكبر في الأردن، القائم على تضاد الأردني والفلسطيني، ليكون الأول موالياً، والثاني انقلابياً.

انكبت لجان المعلمين/ات المختلفة هنا، بعد انتزاع مطلب النقابة من الدولة، على مشاريع صياغة قوانينها وأنظمتها، بالحوار مع الحكومة، والتظاهر أمام مجلس النواب، لعدم تشويه النقابة، من خلال قانون يعمل على تفريغها، حيث أطلقت الحكومة قانون النقابة في شهر ت١/أكتوبر ٢٠١١، على الطريق لإجراء انتخاباتها الأولى، في الشهر الثالث من العام ٢٠١٢. إلا أن أزمة النظام الكبرى، المتمثلة في كامل بنائه الاقتصادي المفلس، والمنهك تماماً أمام التزامات الديون القياسية، والعجز المالي المزمن، وخصخصة قطاعات الاقتصاد الأساسية، في صفقات فاسدة ضاعفت من أزمته الممتدة، والمرتهن فيها لشتى القوى الدولية والإقليمية، وعلى رأسها التزاماته أمام صندوق النقد الدولي. وقد وضعت هذه الأزمة النظام أمام تطبيق برنامج هيكلة للقطاع الحكومي يأتي أولاً

على الدخل الفعلي للمواطنين، بعد أن تم احتواء حركة الشارع الاحتجاجية، إلى حد بعيد.

وقد تناول برنامج الهيكلة هذا قطاعات مختلفة من موظفي القطاع الحكومي، الذين/اللواتي طالما عُدوا من القاعدة الصلبة للنظام، وركَّز على العنوان السياسي المتبع في إحداث الشرخ المجتمعي العميق، أي بالتدخل لدى هؤلاء الأردنيين/ات مضموني/ات الجانب، في مقابل الكتلة الفلسطينية المثيرة للشك الأبدي في ولائها الحقيقي للنظام أو الدولة. واستمرت الاحتجاجات العمالية بالتزايد على مدار العام ٢٠١٢، لتصل إلى ٩٠٤ احتجاجات تم رصدها (وفق نفس المصدر السابق). وقد شكّل موظفو/ات القطاع الحكومي أغلبيتها، ولم تشذ حركة المعلمين/ات عن هذه القاعدة، حيث دعت لجنة عمان الحرة مجدداً إلى الإضراب عن تصحيح امتحانات الثانوية العامة، خلال الشهر الاول من العام ٢٠١٢، اعتراضاً في المقام الأول على برنامج الهيكلة.

ويُسجل هنا ضعف تماسك الحركة القائدة للمعلمين/ات. فالإخوان المسلمون كانوا في أفضل مراحل علاقتهم مع الحكومة، من خلال شخص رئيس الوزراء، في حينها، عون الخصاونة، المنفتح على عملية إدماجهم في الأجندة الإصلاحية، التي طرحها النظام، بينما اتساع التعريف لقوى اليسار يشمل الطروحات الانتهازية المتمثلة في كبح الحركة القاعدية، لصالح مكاسب سياسية للقيادات، حيث تمت الدعوة إلى فض الإضراب في أسبوعه الثاني، من دون تحقيق أي مطالب تتعلق بإلغاء قرارات الهيكلة الحكومية. إلا أن زخم القاعدة، ومجدداً بمبادرة من لجنة عمان الحرة، أدى إلى الدعوة لإضراب جديد، في بداية الشهر الثاني من العام ٢٠١٢.

كان هذا الإضراب هو الأكبر في تاريخ الأردن، وبنسبة التزام فاقت ٨٠٪، مُتْبَعاً باعتصام هو الأضخم، في نفس ميدان رئاسة الوزراء، لينتهي هذا الإضراب بإعادة إقرار علاوة المعلمين، ولكن على دفعات يتم تنفيذها في ثلاث سنوات، بموافقة أغلب اللجان التي ضمت الإخوان المسلمين، كما ضمت تكتلات لمناضلين/ات آخرين، واستثنت لجنة عمان الحرة. إلا أن هذا التراجع للحكومة حصل مع مكسب تمَّ تمريره خلال إدارة هذه الأزمة، وهو النظام الداخلي للنقابة، التي كانت لا تزال تشرف عليها، آنذاك، هيئة وزارة التربية والتعليم.

مجلس النقابة الأول

تم إقرار قانون القائمة المطلقة، المُنافي لأبسط قواعد التمثيل الديموقراطي النسبي، خلال التحشيد لإضرابات الهيكلة، وهو ما قضى على إمكانيات إعادة الحشد، في فترة قصيرة واجه المعلمون خلالها انتقادات واسعة، بسبب اتساع رقعة الإضراب، الذي مس مختلف شرائح المجتمع، عدا طبعاً عن اختلاف مصالح قطاع واسع من المعلمين المُنظَمين، في إطار الإخوان المسلمين. وقد جرت الانتخابات في آذار/مارس ٢٠١٢، وفق منافسة بين تشكيلات الإخوان، من جهة، وتشكيلات مذررة تتراوح بين نشطاء المعلمين/ات والأنوية الأساسية لحراكهم/ن، والمتنافسين/ات على مساحات ضيقة من جسم الهيئة المركزية، الذي سيتم فرزه في هذه الانتخابات. وقد ساعد هذا التذرير الإخوان على عقد تفاهمات لتذييل مجموعات، وقادة حراكيين، لصالحهم، مقابل الصعود معهم، وحدث هذا في الانتخابات العامة للهيئة المركزية، وفي انتخاب مجلس النقابة، من داخل الهيئة المركزية.

بلغت نسبة الاقتراع في العام ٢٠١٢ حدود ٧٨٪، وفي عمان ٧٣٪، باعتبارها مركز الثقل الأكبر. وتنافست في هذه الانتخابات عدة قوائم، في المحافظة الواحدة، بحيث جاء الحصاد كاملاً للقائمة الأكثر حصولاً على أصوات، حتى وإن كان بعضها لم ينجح بأكثر من ثلث الأصوات، في حين نجح أكثرها بثلثي الأصوات فقط. وتشير التقديرات إلى أن ١٩٠ إلى ٢٠٠ مقعد ذهبت إلى الإخوان المسلمين، من أصل ٢٨٦ مقعداً، في الهيئة المركزية، ما أفرز مجلس نقابة كان بأغلبيته من الإخوان المسلمين، باستثناء شخص النقيب مصطفى الرواشدة، الذي أصبح نائباً برلمانياً، في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ومن هنا، يصح القول أن الإخوان المسلمين سيطروا، بشكل شبه تام، على مفاصل النقابة؛ وتُحسب الإنجازات والإخفاقات لهم، بالتالي.

مع هذه الكتلة العددية الكبيرة، كان من المتوقع أن تحصل النقابة على موارد اشتراكات ضخمة، قابلة للتوظيف، لتحقيق استقلال مالي حقيقي لجمهور المعلمين/ات في الأردن. إلا أن ما تم فعلياً هو كُلَف تشغيل، وصندوق للتقاعد والتكافل لمن يرغب. هذا وقام المجلس الأول بتجهيز مقرات النقابة، في المركز والمحافظات، وتسهيل رحلات حج

وعمرة، وتأمين خطوط هاتف خلوي، بسعر تفضيلي خاص. إلا أن الأهم هو الربط مع البنك الإسلامي، حصراً، للودائع والخدمات المصرفية، وعمل اشتراكات مع شركة تأمين صحي خاصة، مسجلة خارج البلاد، عوضاً عن مطلب توسيع التأمين الصحي وتعظيمه، داخل الإنفاق الحكومي، وليس خصخصته. كما وأنجز هذا المجلس العقد الموحد لمعلمي/ات القطاع الخاص، وأكمل إدماجهم في جسم النقابة قانونياً، ودعا إلى إقرار تعديلات في تعيينات الخدمة المدنية، وادعاء التدخل مع الحكومة، في مناهج أحد الصفوف، في ما يتعلق بتسمية إسرائيل بالعدو الصهيوني، في مقابل ادعاء نشطاء من المعلمين على المجلس بالتعامل مع المنظمة التربوية العالمية، ذات الشبهة التطبيعية مع إسرائيل. هذا وقد كانت النقابة ربما الجسم المؤسسي الوحيد الذي قاد إضراباً خلال هبة تشرين ٢٠١٢. مع هذا جرت خلافات عديدة بين الفروع والمجلس، واستقال عدد من الأعضاء المنتخبين في ما يشير إلى التفرد في القرارات.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، بعد ثلاث سنوات من اندلاع ثورات المنطقة العربية، والفرصة السياسية التي حظي بها تنظيم الإخوان المسلمين، على مستوى المنطقة، إنما هو محدودية التغيير المنشود من طرف أكبر التنظيمات السياسية. إن دعم الانتفاضة المؤقتة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يؤكد دور الإخوان المسلمين في اللحاق بحركة شعبية، لكسب تأييدها. كما أن الاندماج في البرنامج الاقتصادي للدولة ونخبتها الحاكمة، والقائم على دعم القطاع الخاص وتعظيمه، فوق مرافق الحياة العامة، من خلال خصخصة خدمات التأمين والتقاعد، وتوظيف المدخرات في شبكة الأعمال القريبة من تنظيم الإخوان، يُدّعِم الفكرة القائلة بسباق الإخوان للاندماج أساساً، في بُنية الاقتصاد الكلية للدولة، والسيطرة عليها، إن أمكن. ولا يعمل التنظيم على برنامج اقتصادي اجتماعي مختلف جذرياً عن هذه البُنية، وهو بالطبع ما يؤسس لتوجه النظام إلى سياسات الاحتواء والتفريغ والإدماج مع تنظيم له قاعدة شعبية، وتطلعات غير ثورية، يستطيع برنامج إصلاحي هزيل أن يتجاوب معها.

خاتمة: على ضوء انتخابات ٢٠١٤

قامت هذه الانتخابات الأخيرة، بالتالي، على التنافس على تحقيق مطالب بصناديق التقاعد والتأمين الصحي، وفتح ملفات الترقية والتنقلات والتعيينات مع الوزارة، والتدخل بقوة في المناهج الدراسية. هذا وقد فُرزت القوائم بشكل أكثر وضوحاً، إذا ما قورنت بانتخابات ٢٠١٢، بحيث تحددت المسافة بين الإخوان والآخرين في شكل كتلتين

متنافستين. وبلغت نسبة الاقتراع الكلية ٦٨٪، مع هبوط كبير في نسبة مشاركة عمان، وكانت بحدود ٥١٪. لقد فاز الإخوان، ولكن بهوامش أوسع، ثلثين إلى ثلث (في عمان، مثلاً)، مقابل النصف في محافظات أخرى، ومع خسارة محافظتي عجلون والعقبة، الأصغر نسبياً. بمعنى أن الإخوان أحرزوا ارتفاعاً في التصويت لصالحهم، لكن مقابل كتل واضحة تشكلت أمامهم أحرزت ارتفاعات نسبية أكبر بكثير، بمعنى تصاعد الفرز بين الجهتين، مع عزوف ٢٠٪ من القاعدة الانتخابية في عمان عن المشاركة.

ولقد تحقق الانتصار الأكبر في إقرار العلاوات، وهو المكسب الاقتصادي الأبرز، بحيث ارتفع المعلمون/ات من خط الفقر إلى شرائح الطبقات الوسطى، من خلال تضاعف الدخل. يبقى الآن إحراز دخل للنقابة يحقق لمنتسبيها الاستقلالية المتمثلة في ضمان التقاعد والتأمين الصحي، بعيداً عن الارتهان لشريحة من قطاع الأعمال وجدت في النقابة وسيلة لتعظيم أرباحها، وقاعدة جديدة لخوض مواجهات مع الدولة، حين ترغب في مفاوضتها.

الدور المتوقع، أخيراً، لنقابة المعلمين، في هذه المرحلة

إن المكسب الأساسي للمعلمين/ات، والقطاعات الشعبية الواسعة من خلفهم، هو تحقيق منظمة مدنية قادرة على الفعل في قلب العلاقات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الأردني، وفي هيكل اقتصاد سياسي سيشهد هجمات متتالية على دخول العاملين/ات بأجر، من واقع الموجة العالمية للهجوم على المكتسبات الاجتماعية، المتمثلة في الدخل والتأمين والتقاعد والخدمات العامة، وأزمة النظام المالية المُستفحلة التي يتم تعويمها وفق تمويل يستخلص من علاقاته السياسية، في هذه المرحلة، التي تشهد تقلبات كبرى في علاقات الإقليم الجيوسياسية (أي التمويل الخليجي والأميركي والأوروبي). وهذه المنظمة النقابية قادرة على خوض جولات من المعارك القادمة على الدخول، ومستويات المعيشة؛ وباعتبار المعركة معركة نضالية ضرورية وممكنة، في مركز تناقضات النظام ونخبه الحاكمة، فإنه مطلوبٌ لها بالطبع قيادةً قادرة على توجيه هذه القدرات، والتفاعل مع حركات احتجاجية أخرى، في المجتمع.



٣

الوعد الكاذب

"إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة..." (من بيان أول حكومة لبنانية، بعد الاستقلال، في العام ١٩٤٣) (!!!)

أي لبنان ينبغي ان يظهر في نهاية النفق المديد الراهن؟

كميل داغر- المنتدى الاشتراكي (لبنان)

يعيش لبنان، في الوقت الراهن، إحدى أكثر مراحل تاريخه ضبابية وإثارة للقلق، على مختلف المستويات، الاقتصادية، كما الاجتماعية، فالسياسية، ولا سيما في غمرة الارتدادات الرجعية، والمعادية للثورة، في المنطقة العربية، التي أعقبت رعب الطبقات الحاكمة الإقليمية، وهي ترى جماهير بلدانها تنتفض وتطالب بإسقاط النُّظم القائمة. مع ما صاحب ذلك الرعب من ردات فعل وصلت في أكثر من واحد من هذه البلدان إلى ما يقارب الحروب الاهلية، ولا سيما في سوريا، المحاذية للبنان، والداخلة معه في تاريخ طويل من العلاقات الملتبسة، وتبادل التأثيرات، في الاتجاهين، مع غلبة لتلك التي تحدث في البلد المجاور، وتنعكس بشدة- كما الحال في السنوات الاربع الاخيرة- على الدولة والمجتمع اللبنانيين. هذا مع العلم بأن العقود الاخيرة شهدت تطوراً حاسماً في هذا المنحى، تمثَّل بدخول الجيش السوري، وأجهزته المخابراتية إلى لبنان، وتكريس هيمنة مديدة عليه، لصالح السلطة البعثية، الحاكمة في دمشق، قبل ان تضطر هذه للانكفاء، في ربيع العام ٢٠٠٥، في ظروف معروفة، ولكن مع الإبقاء على جانب ليس ضئيلاً من نفوذها، عبر حلفائها المحليين، وفي مقدمتهم حزب الله، الذي يشكل ظاهرة خاصة جداً، تلعب دوراً جوهرياً في التسبب بما وصفناه، أعلاه، بضبابية الوضع اللبناني الحالي، وإثارته الشديدة للقلق، فضلاً عن تكريس الاسباب الاهم لعجز البلد عن المحافظة على جزء أساسي مما كان يتوفر لديه من سمات الديمقراطية البرجوازية، التقليدية، على الاقل، وما يتلازم معها من مقوِّمات الحياة المؤسسية، التي كان من شأن انتظامها أن يخدم السعي، وإن المتعثر، نحو استكمال شروط بناء دولة على هذا القدر أو ذاك من التماسك، يمكن أن تخاض في ظلها المعارك الحقيقية للجماهير الكادحة الواسعة، على قاعدة مصالحها الحقيقية، وفي مقدمتها بناء سلطة ديمقراطية علمانية ثورية، هي سلطة المنتجين الفعليين للثروة الاجتماعية، رجالاً ونساءً، ومن شتى المذاهب

(x) بعدسة فرح قبيسي، ٢٠ آذار ٢٠١١، من مسيرة إسقاط النظام الطائفي، بيروت، لبنان

والطوائف، بعيداً من أي تمييز. الامر الذي جاء، على امتداد العقدين الأخيرين، ليعمِّق أزمات بلدنا، في السياسة، كما في الاقتصاد، فالحياة الاجتماعية. وهو ما سنحاول الإطلال عليه، في هذا المسعى لتحليل المأزق الراهن للدولة والمجتمع اللبنانيين، وذلك في سياق تسليطنا الضوء على ما نرى فيه مشكلات عميقة ينوء بها واقع بلدنا، في ظل سلطة طبقية رأسمالية رثة تعمل بكل ما تملكه من إمكانات لتأبيد الانشطار السياسي الطائفي والمذهبي، بما هو يخدم استمرار هيمنتها السياسية والاجتماعية، ونهبها لثروات البلد، وعرق الغالبية الكبرى من شعبه، وجهدها، ومصادرة مستقبل أبنائه، ولا سيما الاجيال الطالعة، التي يضطر قسم كبير منها إلى البحث عن العمل، وبالتالي إلى السعي لبناء حياةٍ له، في المهاجر، سواء منها المؤقتة أو الدائمة.

أولاً: الإخلال العميق بالحياة المؤسسية

على الرغم من عدم تعويلنا الجوهري، بتاتاً، على صفة تمثيلية حقيقية قد تكون تتميز بها المؤسسات البرجوازية المرتكزة على الانتخابات الشكلية، سواء منها الانتخابات النيابية، أو الرئاسية، أو البلدية، التي تتم بصورة دورية، كل عدد محدد من السنوات، فنحن نعتقد انه إلى حين يصبح وارداً اعتماد أشكال أخرى من الانتخابات تعكس تمثيلاً حقيقياً واعياً للغالبية الشعبية المنتجة، ويرتهن استمرار الهيئات المتولدة منها، او المنتخَبين/ات، الذين يصلون/ن إلى مواقع السلطة، بواسطتها، بمدى استمرار ثقة الناخبين/ات بمن سبق أن انتخبوهم/ن، ثمة فائدة جدية، لا بل ضرورة، لحدوث تلك الانتخابات، بصورة دورية منتظمة، ومن دون الإخلال بدوريتها الدقيقة إلا في الحالات الاضطرارية القصوى. وهو ما يتكرر، لدينا، تجاهله، من جانب القوى الطبقية الحاكمة، والضرب به عرض الحائط، انطلاقاً من مصالحها الاجتماعية، والسياسية الضيقة، أو مصالح قوىً إقليمية أو دولية مؤثرة في الحياة السياسية، لدينا، وذلك في ازدراء صريح لإرادة المواطنين/ات.

هكذا، ومن دون أن نعود إلى السوابق العديدة التي تكررت خلالها هذه الظاهرة، لدينا، يمكن الاكتفاء بما يحدث في السنتين الاخيرتين، سواء على صعيد رئاسة الجمهورية، أو على مستوى الانتخابات النيابية. ففي الحالة الأولى، يتم تهريب النصاب الدستوري لعدد النواب المفترض حضورهم، لأجل اعتبار الاقتراع لهذا المرشح أو ذاك موافقاً للقواعد الدستورية، منذ الربيع الماضي، بحيث أصبح عدد جلسات الاقتراع، الفاشلة،

التي دعا إليها رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، ١٧ جلسة، حتى الآن، وبات يفصلنا عن شغور الرئاسة الأولى أكثر من ٢٧٠ يوماً، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على صعيد التعبئة الشعبية ذات الطابع الطائفي- المذهبي، في بلدٍ لا يزال منصب الرئاسة الاولى فيه حكراً على مذهب وطائفة معينين، في سياق التقاسم الطائفي لكل من رئاسات الجمهورية، والحكومة، والمجلس النيابي. وهو الامر الذي مَرَدُّه، كما يعلم الجميع، إلى الاستياء الشديد من جانب حزب اللّه، بوجه أخص، وجماعة ٨ آذار/مارس، من تجربتهما مع الرئيس السابق، ميشال سليمان، الذي اتخذ موقفاً واضحاً وصريحاً، في السنتين الاخيرتين من ولايته، ضد مشاركة الحزب المذكور في القتال في سوريا، دفاعاً عن نظام بشار الاسد، وبمواجهة من يقاتلون هذا الاخير، ويسعون إلى إطاحته، على اختلاف مواقعهم. وبالتالي لأن حزب اللّه وحلفاءه، المحليين والإقليميين، وفي مقدمتهم قادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يفضلون إبقاء موقع رئاسة البلد شاغراً، طالما لم يضمنوا مجيء شخص إلى سدة الرئاسة لا يربك مخططاتهم، في الصراع الإقليمي، والعالمي، على الساحة السورية.

من جهة أخرى، وبذريعة الوضع الامني، في السنوات الاخيرة، جرى للآن تأجيل الانتخابات البرلمانية اللبنانية، مرتين، منذ انتهاء ولاية المجلس الاخير المنتخب، في العام ٢٠٠٩: المرة الاولى، من حزيران/يونيو ٢٠١٣، إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ومن ثم من التاريخ الأخير إلى العام ٢٠١٧، علماً بأنه مرت أوقات، في تواريخ سابقة، كان الامن خلالها أكثر تهديداً، ولم يتم تأجيل الانتخابات، لأجل ذلك. ولكن بين الأسباب الأكثر دقة للتأجيل عدم التوافق على مضمون قانون الانتخابات، الذي تم تكليف المجلس النيابي، الممدد له، بوضعه، على اساس إجراء الانتخاب على قاعدته، فضلاً عن تخوف الاكثر حماساً في دعم التأجيل من فشلهم المحتمل، في كسب موقع قوي داخل المجلس القادم، المفترض حلوله محل المجلس الحالي. وفي الحالتين، الرئاسية، كما النيابية، بات من الواضح مدى الاستهتار بالأصول الدستورية، والقانونية، التي يتم التعامل معها بالكثير من الازدراء والإساءة إلى أبسط قواعد الديمقراطية، بفهمها الليبرالي الغربي.

في كل حال، لا يظهر هذا الازدراء الفعلي، من جانب الطبقة السائدة، لدينا، لأسس الديمقراطية البرجوازية، على صعيد مشكلة المؤسسات التي تقوم عليها هذه الديمقراطية، وحسب، بل كذلك بما يخص القرارات العليا، والقوانين، والقواعد الدستورية، ومدى الالتزام الجدي بتنفيذها، كما الحال، بوجه أخص، فيما يتعلق باتفاق الطائف وما جرى إدخاله، على أساسه، من تعديلات إلى الدستور اللبناني، في اواخر العام ١٩٩٠.

ثانياً: الامتناع عن تنفيذ النص الدستوري على تجاوز الانقسام الطائفي والمذهبي

لقد نص كل من اتفاق الطائف، ومن ثم التعديلات الدستورية، التي جرى إقرارها، في أوائل تسعينيات القرن الماضي، على ضرورة تجاوز الانقسام الطائفي والمذهبي، في المجلس النيابي، لصالح ما سُمِّيَ إلغاء الطائفية السياسية. وفي الواقع، فمنذ العام ١٩٨٩، حين جرى اعتماد الاتفاق المذكور، لم تقم السلطات اللبنانية المعنية بأي خطوة جدية لتطبيق هذا الجانب الجوهري، للوهلة الأولى، من الاتفاق.

أكثر من ذلك، فالحكومات المتعاقبة التي امتنعت عن تطبيق المادة التي باتت دستورية، والمتعلقة بإلغاء الطائفية السياسية، امتنعت أيضاً عن تطبيق البند الجديد المفترض أن يتم، بموجبه، الامتناع عن التوظيف في القطاع العام، في غير الفئة الاولى، على أساس طائفي أو مذهبي، في المرحلة التي تسبق اعتماد الخطوات التي يفترض ان يتم بموجبها إنجاز عملية الإلغاء تلك. لا بل إن العكس هو ما يحصل، إذ بات يجري اعتماد المناصفة الطائفية، في كل الفئات والدرجات!!!! كما أنه باتت مختلف المشاريع، الإدارية، والاقتصادية، وما إلى ذلك، التي تنطرح على الحكومات المشار إليها، تخضع لمساومات طويلة، وبازارات مقرفة، فيما بين العصابات الطائفية والمذهبية المسيطرة على مفاصل الدولة اللبنانية، جميعاً، على اساس المحاصصة المنطلقة، في جوهرها، من رؤية للدولة ككل، كما للثروة الوطنية، بما هي مغانم يتم توزيعها على هذه الشريحة الاجتماعية المهيمنة، وعلى أزلامها، ضمن الطوائف والمذاهب، على اختلافها، وفقاً لنسب يمكن ان تتعدل، بحسب موازين القوى السياسية، وحتى العسكرية، أحياناً، في هذا الطرف أو ذاك. وبالطبع، فكل ذلك يترافق مع تعمُّق "الوعي" الاجتماعي المتوافق مع هكذا ممارسات، بحيث بات أمراً واضحاً ان الانقسام العمودي التناحري للمجتمع اللبناني وصل إلى أقصاه، على مستوى غالبية من اللبنانيين، مع ما يلازم ذلك من إمكان اشتعال صواعق الاحتقان الطائفي والمذهبي، في أية لحظة تتراجع فيها كفايةً ضوابط لا زال يتحكم بها هذا الطرف او ذاك، ضمن الشريحة المسيطرة، ويمكن أن لا يحتفظ بقدرته على التحكم بها، أو لا تعود له مصلحة، بالضرورة، باستخدامها، في ظروف لاحقة تتحكم، في جانبٍ اساسي منها، بارتباطاته الخارجية.

ويذكر الجميع كيف ان السنوات، وحتى الاشهر، الاخيرة، شهدت انفجارات عديدة، في أكثر من مكان من الارض اللبنانية، من طرابلس (حيث طال أمد معارك التبانة- جبل محسن، قبل التوافق على ضبطها)، شمالاً، إلى صيدا (ولا سيما خلال صعود ظاهرة

الشيخ الأسير)، جنوباً، صعوداً إلى عرسال والمناطق البقاعية الاخرى (مع محاولات الجماعات الإسلامية الظلامية، التي تقاتل في سوريا، التمدد بعملياتها نحو الساحة اللبنانية، وصولاً إلى الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، في ردها على قتال حزب الله، في الاراضي السورية، بجانب نظام الاسد). وهي انفجاراتٌ كان يمكن ان تتطور، في أية لحظة، إلى ما لا تُحمد عقباه، قبل أن يجري ضبطها، ليس فقط لأسباب وقناعات عائدة للمتصارعين المحليين، ضمن الطبقة الحاكمة، بل ايضاً لأسباب مرتبطة بالمصالح الإقليمية، والدولية، في وقت لا يزال قائماً فيه ما يشبه التوافق الضمني، الإقليمي، والدولي، على ضرورة تحييد، ولو مؤقت، للساحة اللبنانية، عن انفجارات المنطقة العربية المحيطة.

وفي الواقع، لقد كان الشكل الذي اتخذته المواكبة اللبنانية لعاصفة الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة القائمة، في المنطقة العربية، في شتاء- ربيع العام ٢٠١١، يتمثَّل بالمظاهرات الثلاث، المتفاوتة، من حيث الحجم (تراوحت الأخيرة بين العشرين والثلاثين ألفاً)، وذلك في شباط/فبراير وآذار/مارس من ذلك العام، وقد تمت تحت يافطة إطاحة النظام الطائفي اللبناني، ولكن ليس فقط باتجاه إلغاء الطائفية السياسية، بل نحو إقامة مجتمع ودولة علمانيين يتم الفصل فيهما جذرياً بين الدين والدولة. بيد أن القوى السياسية الطائفية (وفي مقدمتها حركة امل اليمينية الرجعية)، ومعها العديد من القوى اليمينية الرجعية الاخرى، التي تدعي العلمانية، من مثل الحزب القومي السوري، و تفرعات حزب البعث، ومنظمات مشابهة غيرها، نجحت في ضرب المضمون الثوري لذلك الحراك، ولا سيما عن طريق انتزاع جزء أساسي من القوى اليسارية، وبالأخص الحزب الشيوعي اللبناني، منه، بذريعة كاذبة، هي ذريعة التحلق حول شعار أكثر قدرة على التجميع، ألا وهو شعار تطبيق اتفاق الطائف، فيما يخص المطلب المتعلق فيه بإلغاء الطائفية السياسية. هذا مع العلم بأن الاطراف المشار إليها موجودة في السلطة منذ أكثر من عشرين عاماً، وهي لم تفعل شيئاً، ولن تفعل، حتى لمجرد تطبيق الشعار المذكور، على جزئيته ومحدوديته. ذلك أن الإبقاء على الواقع الراهن أضمن بما لا يقاس في ما يتعلق بحماية النهب الطبقي للدولة والمجتمع اللبنانيين، وتصعيب التلاقي بين الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تغيير النظام الرأسمالي اللبناني العفن والتابع، وإحلال نظام ديمقراطي ثوري محله لا يشكل قيامه مدخلاً لتصفية حقيقية للبنية الطبقية المهيمنة، محلياً، وحسب، بل يشكل كذلك خطراً فعلياً على باقي الانظمة العربية. وهي الانظمة التي طالما تدخلت لأجل الحيلولة دون إطاحة النظام السائد في لبنان، على امتداد عشرات السنين، ومنذ موجة التجذر التي عرفها لبنان، في سبعينيات القرن الماضي، بحيث لم يكن صدفة أن يتم المؤتمر الذي أنهى الحرب الاهلية اللبنانية

الطويلة الأخيرة (١٩٧٥– ١٩٩٠)، خارج البلد المعني، وفي إحدى مدن الدولة الاكثر اهتماماً، على المستوى العربي، بتكريس الوضع القائم في بلدنا، على مختلف المستويات، السياسي منها، كما الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نقصد مدينة الطائف السعودية! وهو ما سمح، دائماً، في العقود التي تلت استقلال لبنان عن سلطات الانتداب الفرنسي، وحتى اليوم، بالإبقاء، تقريباً، على بنىً فاسدة، وتزداد ترهلاً، لن يكون ممكناً، طالما هي استمرت، ان يخرج البلد من هذه الأزمة أو تلك، إلا ليدخل في ازمات جديدة، غالباً ما تكون تكراراً لما سبقها، وإن بأشكال قد تختلف، على المستوى الكمي، ولكنها لا تتمايز كثيراً من حيث الجوهر.

ثالثاً: في الواقع الاقتصادي- الاجتماعي، الممعن في الفساد والاهتراء

لقد خرج لبنان من حربه الاهلية المديدة، وما صاحبها من خراب كبير، وهو يكاد يعيش حالة مديونية كانت إجمالاً غير مقلقة، على الرغم من الظروف البالغة الصعوبة التي تسببت بها حرب أهلية طويلة جداً، ومكلفةٌ للغاية. بيد أن الحكومات التي تعاقبت، منذ أوائل التسعينيات، على ممارسة السلطة، في لبنان، جعلت البلد ينوء تحت إحدى المديونيات الأشد فحشاً وإثارة للاستغراب، حيث أنه، بحسب تقارير الهيئات الاقتصادية، والمصرف المركزي، في لبنان، «تجاوز الدين العام اللبناني الـ ٦٦ مليار دولار مع نهاية شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٤، لتبلغ نسبته الى الناتج القومي العام ١٤٦ في المئة، وهي من الأعلى في العالم»، ولا سيما إذا أخذنا بالاعتبار نسبة الدين إلى عدد السكان. وقد اشار صندوق النقد الدولي في اكثر من تقرير الى ان لبنان يحتل المرتبة الرابعة عالمياً، من حيث حجم الدين من الناتج الوطني الاجمالي.

وقد بيَّن وزير المال، علي حسن خليل، في الخريف الماضي، ان نسبة النمو انخفضت في العام ٢٠١٤، وان نسبة العجز ارتفعت الى نحو ٤ آلاف مليار ليرة، نتيجة الاحوال المختلفة التي مر بها البلد، وبسبب زيادة الانفاق وعدم زيادة الموارد المالية، متوقعاً ان تبلغ كلفة خدمة الدين العام، في السنة ٢٠١٤، قرابة ٩ آلاف مليار ليرة لبنانية.

وكان أحد رموز المرحلة الحريرية، الفضل شلق، قد اعترف، قبل سنوات، حين كان يرأس مجلس الإنماء والإعمار، وفي حين كان لا يزال الدَّين العام يقارب الـ ٤٠ مليار دولار، بأن الجزء الأكبر منه هو فوائد فاحشة جداً للمصارف اللبنانية، بلغت آنذاك، بحسبه، حوالى ٢٦ مليارا!! ما يُظهر مدى النهب الذي تمارسه هذه المصارف، بما

هي الجزء من الطبقة الرأسمالية اللبنانية، الذي يتحكم بمقدرات البلد، وبالسياسة الاجتماعية- الاقتصادية المعتمدة. في الوقت نفسه الذي يلعب فيه الدور الاهم في قيادة البلد نحو المزيد من العجز، مع ما يلازم ذلك من انعكاسات خطيرة على الواقع المعيشي للغالبية الكبرى من المواطنين/ات. وهو الأمر الذي يستدعي بالتالي رفع مطلب أساسي جداً، على المستوى الاقتصادي، هو إلغاء الديون المستحقة لهذه المصارف، على الدولة اللبنانية. وهو مطلب أساسي في البرامج الانتقالية لليسار الثوري، عبر العالم، وبالضبط إلغاء هذا النوع من الديون، لا مجرد جدولتها.

والجدير بالذكر أن النهب الذي درجت على ارتكابه المصارف الخاصة، في لبنان، يحظى بغطاء سياسي فضفاض جداً من جانب كل ممثلي الطبقة الحاكمة، سواء على مستوى جماعة ٨ آذار، أو على مستوى جماعة ١٤، من دون نسيان الكتلة التي يتزعمها وليد جنبلاط، والتي تتنقل بين الجماعتين، وفقاً لمصالحها الظرفية، وبما يضمن لها أجزى المكاسب، وأعلاها نفعاً. وهو الامر الذي يكشف مدى نفاق جميع هؤلاء، في صراعاتهم التي تقترب بهم، في احيان متكررة، من الصدام التناحري، في حين يبدون جاهزين بالكامل للتوحد، في كتلة متراصة، بمواجهة الفئات الشعبية، حين تبدأ هذه الاخيرة بخوض معارك صارمة وحازمة بمواجهتهم، على قاعدة مصالحها الطبقية، كما حصل في السنتين الأخيرتين، في موضوع سلسلة الرتب والرواتب، الذي تضافرت فيه جهود كامل الطبقة الحاكمة، إلى أي الأحزاب والتجمعات السياسية كان انتماؤها، لإنزال الهزيمة بهيئة التنسيق النقابية، ورئيسها، على امتداد الصراع المنوه به، القيادي في الحزب الشيوعي، حنا غريب، ولا سيما أن الهيئة المشار إليها كانت قد بدأت تعبر عن تطلعاتها لبناء اتحاد عمالي مستقل يواجه الخيانة الموصوفة للاتحاد العمالي العام، بقيادة النقابي الأصفر، غسان غصن، ويشكل أداة نقابية طبقية بديلاً، تدافع بثبات عن مصالح العمال والعاملات، والكسبة، وباقي ذوي الاجر وذواته.

ولم يكتف «تكتُّل» ١٤، و٨، وجنبلاط، بتوجيه ضربة قاسية جداً للنضال الطويل لهيئة التنسيق ورئيسها، على مستوى سلسلة الر تب والرواتب- في سيره الحثيث نحو تمرير سلسلة تنال من موقع الأساتذة الوظيفي، ومكتسباتهم التاريخية، مع فتح الباب واسعاً أمام فرض ضرائب غير عادلة لتمويل العجز المتنامي في الموازنة، في الواقع، في حين يتم التذرع بالحاجة لتمويل الزيادات البائسة لمعاشات الموظفين المعنيين، التي جرت الموافقة عليها، مبدئياً، وتظهر ميول جدية لفرض إجراءات إدارية تهدد ما تبقّى من الوظيفة العامة- بل عمد إلى تدفيعها، هي ورئيسها، خلال الانتخابات الأخيرة لرابطة الأساتذة

الثانويين- التي طالما شكلت، بقيادتها السابقة، العمود الفقري للهيئة المذكورة- ثمناً باهظاً لإخلاصها وحزمها الطبقيين، عن طريق تشكيل لائحة موحدة (باسم «لائحة التوافق النقابي») تضم كل أحزاب وحركات التكتل الطرفي، المشار إليه، المتصارعة عادةً، ضد اللائحة التي قادها غريب، تحت اسم «لائحة الحفاظ على الحقوق والموقع الوظيفي لأساتذة التعليم الثانوي». وهو الامر الذي أدى إلى انتزاع الرابطة من قيادتها السابقة، بحصول اللائحة الأولى على ١٦ عضواً من اصل ١٨. هذا وقد يكون مفيداً، في هذا المجال، الاستشهاد بالتحليل الوارد في مقالة تلت الانتخابات المذكورة، بعنوان: «الصراع الطبقي يمنع الحرب الأهلية» (السفير ٢٠١٥/٢/٦)، وقد كتبها السيد شلق، بالذات، المشار إليه اعلاه- المتنقل، في العقدين الأخيرين، بين ممثلي الرأسمالية المحلية، ومن ضمنهم الحريري الأب، قبل رحيله، وما تلا ذلك من خلاف مع وريثه السياسي- ولكن الذي ربما عاد يتذكر، على ما يبدو، في خطابه ومصطلحاته، ماضيه البعيد في حزب العمال الثوري العربي، الذي سبق أن أسسه المفكر الماركسي الراحل، ياسين الحافظ، بعد طلاقه النهائي، في أواخر ستينيات القرن الماضي، مع حزب البعث. يقول الأستاذ شلق:

«بدا القائد النقابي، الذي كان رأس الحركة الشعبية للمطالبة بسلسلة الرتب والرواتب، كالأيتام في مأدبة اللئام، حين وقف، مصرحاً، بعد إجراء الانتخابات النقابية، وقد أدرك أن النظام اقوى منه. وادرك اللبنانيون أنهم محكومون بنظام مهما قيل في ديمقراطية طائفيته، إلا ان المصالح المالية المصرفية هي الاقوى. وقفت هذه المصالح وراء اتفاق أطراف ١٤ آذار مع ٨ آذار، لإذلال آخر ما تبقّى من الحركة النقابية، ولحرمان طبقة واسعة من اللبنانيين من حقوقهم. ولقد برهن طرفا الطبقة السياسية، في لبنان، على انهما جناحان لحزب واحد تقوده جماعة اصحاب المصارف، وغيرها من الرأسماليين».

ونحن لن نستفيض أكثر في الحديث عن المزيد من الفضائح والكوارث، التي تأخذ مجراها، في ظل السلطة الطبقية السائدة، وقد تأخذ البلد، بصورة متزايدة، إلى الهاوية، وإن كنا سنتوقف، ولو باقتضاب، عند ثلاث منها، تتعلق الاولى بقضية استخراج النفط والغاز من المياه الإقليمية اللبنانية، والثانية بالموقف من الهيمنة المصرفية والمالية على الدولة اللبنانية، والثالثة بقضية التعامل مع اللاجئين السوريين إلى لبنان.. على أن نتناول، في إثر ذلك، ومع بعض التوسع، الظاهرة الخاصة جداً، المتمثلة بموقع حزب الله، وسلاحه، في الحياة السياسية اللبنانية، وما يطرحه ذلك من مهام:

أ- حول استخراج النفط والغاز

لقد بدأ الاهتمام، منذ عهد الانتداب الفرنسي، بمسألة النفط والغاز، في لبنان، إلا

أن الضغوط السياسية وظروف الحرب الاهلية، وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وصعوبة استخراجهما في الماضي، فضلاً عن بؤس الطبقة الحاكمة، وغيابها العميق عن الاهتمام الجدي بما يمكن فعله، انطلاقاً من دراسات خلاقة للكثير من الطاقات الفعلية المتوفرة، في البلد، كلها عوامل أخّرت عملية التنقيب والبحث. وقد أكّدت آخر الدراسات أن «بحر لبنان يعوم على غاز يفوق ١٢٢ تريليون قدم مكعب و٣٠ إلى ٤٠ بليون برميل من النفط الخام».

وفي الواقع، ليست هذه الاسباب كافية، تماماً، لتفسير تأخر لبنان في السعي الجدي لاستخراج النفط والغاز من مياهه الإقليمية والاقتصادية، في حين بدأت إسرائيل تفعل ذلك، منذ أكثر من ٢٠ سنة، وهي تستخرج كميات منهما، بالفعل، منذ العام ٢٠٠٩، فيما هي تقوم حالياً بعقد اتفاقات مع دول مختلفة، من بينها الأردن ومصر، على بيعها كميات منهما، على مدد طويلة، وذلك بمبالغ تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، فضلاً عن العمل على تحقيق اكتفائها الذاتي من هاتين المادتين...

ويمكن أن ننظر إلى اسباب اخرى، فيما يتعلق بمماطلة الحكومات اللبنانية المتعاقبة في تسريع العمل على الاستفادة من مصدر دخل للبلد، بهذه الاهمية، يمكن أن يحل مشكلات عديدة أساسية للشعب والمواطن اللبنانيين، وفي مقدمة ذلك تحريرنا من مدفوعات خيالية، على صعيد استيراد حاجة السوق المحلية إلى النفط والغاز، ولا سيما لأجل توليد الكهرباء، كما قد يسهم بشكل فعال في تسريع التنمية، في البلد، وترشيدها، ووضع لبنان على طريق التقدم والازدهار. وبين أسباب المماطلة الملمَّح إليها، أعلاه، الخلافات فيما بين القوى السياسية المحلية على طرق الاستفادة من مصدر الثروة هذا، وعلى حصص كل منها في هذه الثروة، وطرق تحصيلها، وإن كان يجري تمويه هذه الاسباب بطرق مختلفة، يسمح بها ما يستفحل لدينا من إغراق في الفساد يتورط فيه جزء كبير من المسؤولين في مواقع الإدارة المختلفة، كما في شتى مواقع السلطة السياسية. هذا مع العلم بأن كل تأخر إضافي في الانضمام إلى الدول المنتجة للنفط والغاز، أو التي على الطريق إلى ذلك، في البلدان المشاطئة للحوض البحر المتوسط، سيعرِّض لبنان لسرقة قسم هام جداً من حصته القانونية في مصدر الثروة هذا، وبوجه خاص من جانب إسرائيل، كما سيحرمه من العثور على اسواق كافية ومناسبة لتصريف إنتاجه منه.

ويعزو البعض تباطؤ الحكومة الحالية، مثلها مثل سابقاتها، في هذا المجال، وبخاصة في إصدار التشريعات الحكومية التطبيقية للتنقيب، إلى خلاف بين كتلتي ميشال عون

ونبيه بري يقال الآن إنه جرى تذليله، وإن المراسيم التطبيقية ستصبح ناجزة في النصف الاول من العام الحالي. هذا مع العلم بأنه حتى بعد تذليل كل هذه العقبات، بحسب ما يقول الخبراء في استخراج النفط والغاز، يحتاج لبنان إلى ما لا يقل عن سبع سنوات أو ثمانٍ لتصبح له اكتشافات تجارية قابلة للاستخراج.

في كل حال، إن الخلافات بين الكتل السياسية الحاكمة، لدينا، سوف تبقى تلعب دورها التخريبي في الحيلولة دون انتفاع البلد بشكل جدي، وإلى اقصى الحدود الممكنة، من مصادر دخل بالغة السخاء، بعد أن طال تحجج الكثيرين لدينا بافتقار لبنان إلى مواد أولية كان يمكن، لو توفرت، ان يحقق ازدهاراً صناعياً وزراعياً كافياً لرفع مستوى شعبه المعيشي إلى مستويات عالية، ولنقله إلى مستوى البلدان النامية، على الاقل، إذا لم يكن كافياً لانتقاله إلى مصاف البلدان المتقدمة. أما السبيل إلى القضاء على ذلك الدور البالغ الإيذاء فلا ينفصل عن إعادة النظر جذرياً في البنية الطائفية والمذهبية، أولاً، للحياة السياسية والاجتماعية عندنا، لصالح مجتمع ودولة علمانيين، فضلاً عن التخلي عن التوجهات التي اعتمدتها حكومات ما بعد انتهاء الحرب الاهلية اللبنانية، القاضية باللجوء المكثف إلى الخصخصة، والسعي، على عكس ذلك، إلى إعطاء الأولوية، في السياسة التنموية، للقطاع العام، وتأميم مصادر الثروة الاساسية، بالتالي، ومن ضمنها قطاع النفط والغاز (وقطاع المياه، المتوفرة بشكل كاف لدينا، والتي ثمة شبه إجماع عالمي على أنه سيكون لها دور اساسي، في هذا القرن، في عملية التنمية)، ولكن من ضمن سياسة شاملة تقضي بتشجيع عودة الاعداد الواسعة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، وخريجاتها، والكوادر العلمية، رجالاً ونساءً، في شتى المجالات، للعمل، مع غيرهم/ن من الكوادر العلمية التي بقيت في البلد، وذلك في المشاريع العامة، تحت رقابة مشددة، ولكن ديمقراطية، في آن، من جانب لجان المنتجين/ات، التي يتولون انتخابها هم/نَّ، بالذات، ويكون من اختصاصاتها الاساسية، عبر تفعيل مبدأي الرقابة والمحاسبة، ضمان التسيير السليم للمنشآت، على اختلافها، والحيلولة دون تفشي الفساد في القوى العاملة، كما في الهيئات الإدارية، والامراض البيروقراطية في هذه الاخيرة، فضلاً عن ضمان المعاملة العادلة للمنتجين، والمنتجات، جميعاً، وفي شتى مواقع العمل، على مختلف المستويات، بما في ذلك على صعيد قضية الاجور والرواتب، والضمانات الاجتماعية، على اختلافها. وهي أمور يستحيل التفكير فيها، بصورة تتسم بما يكفي من الجدية، والشجاعة، والإبداع، من دون اتخاذ موقف حاسم من أحد مواقع القرار الأهم، والأكثر نفوذاً في السلطة اللبنانية، حتى ايامنا هذه، ونحن نقصد الهيئات المصرفية والمالية.

ب- الموقف من الهيمنة المصرفية والمالية

على الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الذي كان يتحلق حوله، والتبدل العميق في موازين القوى العالمية، قبل انعقاد المؤتمر السادس للحزب الشيوعي اللبناني، في أوائل العام ١٩٩٢، بأشهُر عديدات، جاء مشروع الورقة الاقتصادية المقدم، في المرحلة التحضيرية للمؤتمر، يدعوً لتأميم المصارف اللبنانية، وإن كان هذا المطلب المتقدم اختفى، فجأة، قبل انعقاد المؤتمر المذكور بفترة غير قصيرة. كان واضعو المشروع، ضمن لجنة الحزب المركزية، المنتخبة في المؤتمر الخامس، أكثر شجاعة وتقدماً من رفاقهم، في المؤتمر المنوه به، وإن مؤقتاً، حين دعوا- قبل ان يحال مشروعهم هذا، سريعاً، لسلة المهملات- إلى «فك تبعية الاقتصاد الوطني للاستعمار الجديد، ووقف هيمنة الرساميل الاجنبية، والأميركية خاصة، وتصفية الشركات الاحتكارية الاجنبية، **وتأميم مؤسسات التمويل والتأمين**، وحصر التجارة الخارجية في مؤسسات تابعة للقطاع العام».

والآن، بعد ٢٣ عاماً على ذلك التاريخ، نجد أنفسنا نتبنى طروحات أساسية في ذلك المشروع، وإن بشكل متفاوت بخصوص هذا أو ذاك من المطالب الواردة فيها، ومع التشديد على الجانب منها المتعلق بـ «مؤسسات التمويل والتأمين»، وذلك إزاء واقع بلدنا، الذي تملك فيه المصارف الخاصة، وغيرها من المؤسسات المالية، سلطة لا تضاهى، وتسيطر بصورة شبه مطلقة على الاقتصاد الوطني وطرق تسييره، وتقترف كل أشكال الجرائم المالية، ومن ضمنها تبييض الأموال المشبوهة والوسخة، بأشكال مختلفة، في سعيها للمزيد من تكديس أرباحها الخيالية، في الوقت نفسه الذي يعيش فيه البلد ازمات اقتصادية واجتماعية قاسية، وتعيش نسبةٌ عالية جداً من مواطنيه، عند خط الفقر أو تحته بكثير. والأنكى من ذلك ان السيد رياض سلامة، حاكم المصرف المركزي، بلا انقطاع، منذ أول آب/أغسطس من العام ١٩٩٣(!!!)، والمسؤول إلى حد بعيد عن سياسة التساهل شبه المطلق مع تضخيم أرباح القطاع المصرفي، بصورة غير محدودة، وبالتالي مع تعظيم دوره في توجيه سياسة البلد، والتحكم بمساراتها الاساسية، يجد دائماً، في كل مرة يقترب فيها استحقاق انتخابات رئاسة الدولة، جوقة واسعة، لدينا، من المطالبين باختياره لهذا المنصب. وهو ما تساعد كثيراً في تسهيله الصورة التي تحاول إعطاءها له– بسبب دوره المشار إليه، أعلاه، في الحقيقة- وسائلُ الإعلام، المحلية كما الاجنبية، ولا سيما الأوروبية منها، كما الحال مع المجلة الشهرية البريطانية المعروفة، المتخصصة في الاقتصاد، يوروماني Euromoney، التي اعتبرته «أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم للعام ٢٠٠٦»، بذريعة أنه «واجه تحديات كثيرة شائكة استطاع

أن يتخطاها بنجاح»... «وبقيت أسواق لبنان المالية صامدة، ولم يحدث أي تهافت على المصارف، لسحب ودائع أو بيع مبالغ كبيرة من العملة اللبنانية». هذا في حين قدّمت له منظمة «مصرفيون من أجل مستقبل أفضل»، وهي منظمة مصرفية دولية، مركزها فرنكفورت – ألمانيا، جائزة أفضل حاكم مصرف مركزي للعام ٢٠٠٤، مختارةً إياه من بين ٢٠ حاكم مصرف مركزي في العالم*.

ج- قضية اللاجئين السوريين إلى لبنان

في صيف العام ٢٠٠٦، حين شنت إسرائيل حربها الإجرامية البشعة على لبنان، بذريعة اختطاف حزب الله جنديين إسرائيليين، لجأ الآلاف من المواطنين اللبنانيين المتأذين من العدوان الصهيوني، وممن دُمرت بيوتهم بنتيجة القصف المُركَّز الذي استهدف المواطنين الآمنين، إلى سوريا، حيث استقبلهم المواطنون السوريون العاديون، في بيوتهم بالذات، إلى حين انتهاء تلك الحرب.

هذا في حين سيطرت صورة مختلفة تماماً، من حيث النتائج، على قضية لجوء مئات الألوف من السوريين، في السنتين الاخيرتين إلى لبنان، في ظروف أكثر مأسوية بكثير، وهرباً من عملية إبادة منظمة يمارسها النظام القائم إلى الآن، في دمشق، ضد الشعب السوري، الذي تمرد، منذ ربيع العام ٢٠١١، على عقود من الاستعباد والإذلال والقهر؛ وقد بات يتعاون مع ذلك النظام، في عملية الإبادة تلك، رهط واسع من الظلاميين الدينيين لعب نظام آل الأسد دوراً أساسياً في إنتاج حالتهم، في مسعاه لأن يعطي العالم انطباعاً زائفاً بأنه إنما يقاتل قوى إرهابية، لا أكثر ولا اقل. هذا مع العلم بأن عدداً كبيراً جداً من اللاجئين فروا من ديارهم، بسبب تدخل فريق لبناني مسلح، هو حزب الله، إلى جانب النظام المذكور، بعد أن بات قاب قوسين أو ادنى من الانهيار، وذلك بآلاف من مقاتلي النخبة لديه، الذين كان من المفترض انهم يحملون السلاح لقتال العدو الصهيوني، لا لإنقاذ عصابة من السفاحين، في النظام المذكور، يفضلون تدمير بلدهم بالكامل، وإبادة نسبة عالية جداً من مواطنيهم، على الانهزام امام إرادة غالبية كبرى من الشعب السوري قررت، في إحدى اللحظات، أن تكافح لأجل الحرية والكرامة الإنسانية والعدل الاجتماعي، أياً يكن الثمن.
إن الصورة هذه، لنتائج اللجوء المذكور، أبعد ما تكون عن المشهد الاخوي الذي ظهر

*انظر/ي مجلة الجيش، العدد ٢٧٧ | تموز/يوليو ٢٠٠٨.

في استقبال دمشق الشعبية (أي دمشق الطبقات الفقيرة، بعامة، وجانب من الطبقة الوسطى)، وريفها، ومناطق أخرى من سوريا، للبنانيين الهاربين من قصف الجيش الصهيوني قرى الجنوب اللبناني، ومدنه، وضاحية بيروت الجنوبية، ومناطق لبنانية أخرى. ونحن نقصد بكلامنا هذا المواقف العنصرية التي بدت فاقعة، على صعيد جزء غير بسيط من اللبنانيين العاديين، المرتبطين بأحزاب وحركات سياسية يمينية رجعية، أو الذين تتحرك لديهم مشاعر عدائية ذات خلفية مذهبية. وهو ما بلغ، لدى البعض، درجة من العدوانية عبرت عن نفسها بفرض ما يشبه منع تجول، على اللاجئين السوريين في مناطق سكنها، على امتداد ساعات طوال، يومياً، فيما اتسمت لدى غيرهم بدرجة أعلى من العدوانية، وصلت إلى حدود الضرب الشديد، والإهانة، وحتى القتل، في بعض الاحيان!

ولكن الأسوأ من ذلك هو أن الطبقة الحاكمة، لدينا، بمختلف اطرافها، وسواء على مستوى جماعة ١٤ آذار، أو على مستوى خصوم هؤلاء، في جماعة ٨ آذار، توافقت، منذ البدء، على رفض التعامل مع الهاربين من جحيم القتال في سوريا، على انهم لاجئون، مطلقة عليهم تسمية النازحين، وذلك لغاية فعلية هي التنصل من الواجبات التي يفرضها عليها، وفقاً للاتفاقات والعهود الدولية، التي ترتبط بها، بصورة أو بأخرى، اعترافُها للاشخاص المعنيين، رجالاً ونساءً، وشيوخاً، وشبيبةً، وأطفالاً، بصفة اللاجئين/ات. ولأجل ذلك، يعيش هؤلاء، في مناطق لجوئهم اللبنانية، أسوأ الأوضاع، مقارنةً باللاجئين إلى بلدان ثانية، كتركيا، والاردن، ودول اخرى. وذلك سواء فيما يخص المأوى، أو مياه الشرب، أو المأكل، أو التدفئة، أو غير ذلك من مقومات الحياة، وشروطها الدنيا، على الاقل. حتى ان عديدين يموتون، جوعاً، أو برداً، أو بسبب الامراض المتفشية بينهم، والتي لا يتم التعامل معها بما تفرضه المعاهدات والقرارات الدولية، على صعيد المعالجة والاستشفاء. هذا بالإضافة إلى حرمان الغالبية العظمى من الأطفال والاولاد السوريين والسوريات من التعليم، في المدارس الرسمية اللبنانية، وتركهم عرضةً للتشرد والضياع.

وقد كانت الطامة الكبرى، في الخريف الاخير، تتمثل بالقرار الذي اتخذته الحكومة اللبنانية، مجتمعةً، بمنع دخول لاجئين إضافيين، عن طريق فرض حصول كل منهم، إذا هو أراد القدوم إلى لبنان، على تأشيرة على الحدود بين البلدين، علماً بأن شروط هذه الاخيرة الصعبة تجعل من الاستحصال عليها أمراً يقارب الاستحالة.

ومن الجدير بالذكر أن غالبية المسؤولين، في الدولة اللبنانية، لا يشغل بالهم الوضع الكارثي لهؤلاء اللاجئين، بقدر ما يقلقهم العدد الكبير جداً الذي بات موجوداً في الساحة اللبنانية، وأي إضافة جديدة إلى هذا العدد. وهو أمر لا يليق، على الإطلاق، بالسلطات الطبقية، السائدة، عندنا، التي لا تنظر إلى الامر من زاويته الإنسانية، بل فقط لجهة ما قد يرتّبه استقبالهم من تبعات واكلاف مادية، بوجه أخص، فضلاً عن تخوفها من المشكلات الأمنية، التي قد يتسبب بها وجودهم على الارض اللبنانية. حتى أن البعض بينهم بدأ يعبر عن تخوفه من أن يتحول وجودهم، في لبنان، مع مرور الوقت، إلى ما يشبه مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، في لبنان، ولا سيما إذا لم يتأمن حل للمشكلة السورية، يضمن عودة اللاجئين السوريين إلى مناطق سكنهم الاصلية، في المدى المنظور.

وبالطبع، إن أبسط شروط التعامل الإنساني مع هذه المشكلة لا تتمثل فقط بضرورة إبداء اللبنانيين/ات العاديين/ات أقصى درجات التضامن مع من يتعرضون لها، أو لا يجدون إلى الآن، التعاطف الإنساني المطلوب لمواجهتها، وذلك بشتى طرق المساعدة الاخوية لهم، ومن دون أي تمنين، بل كذلك، ومن جهة أخرى، باعتراف الدولة اللبنانية، قبل كل شيء، بكل هؤلاء، كلاجئين، أولاً، مع تقديم كل أشكال المساعدة الضرورية لهم، في شتى المجالات، الصحية، والسكنية، والمعيشية، والتعليمية، والعمل على تأمين مخيمات لائقة لهم، مزودة بالماء الصحي، غير الملوث، وبأسباب النظافة الاخرى، فضلاً عن الحد الادنى، على الاقل، من مقومات التدفئة، في شهور البرد، والصقيع. على أن تسعى الدولة اللبنانية للحصول لهم على أقصى ما يمكن من الدعم من شتى الحكومات الإقليمية، كما من الجامعة العربية، والمنظمات الدولية، وغيرها، وضمان وصول كل تلك المساعدات، فور توفُّرها، إلى وجهتها الصحيحة. وهو أمر يمكن ان يشكل ضمانة له التعاون الأقصى، في هذا المجال، بين الدولة المذكورة ولجان شعبية يختارها اللاجئون لهذه الغاية، بحُرية تامة. كل ذلك، من دون ان ننسى الأهمية القصوى لتأمين الحماية، الأمنية، كما القانونية، لجميع اللاجئين/ات، وممارسة كل أشكال الردع القانوني ، كما المادي، لكل ضروب الاعتداء عليهم/ن، والإساءة إليهم/ن، من اي جهة أتت، وأياً تكن الظروف. هذا فضلاً عن إبقاء الأبواب مفتوحة أمام كل حالات اللجوء الاضطرارية، اللاحقة.

رابعاً: ظاهرة حزب الله، وسلاحه، الخاصة جداً

على الرغم من التاريخ الملتبس للغاية، الذي لازم نشوء هذا الحزب، في اوائل ثمانينيات القرن الماضي، والمرحلة الأولى من نموه، وصعوده، كطرف مشارك في أعمال مقاومة الاحتلال، ولكنه منحكم، في آن معاً، بعلاقته الوثيقة جداً بطرف خارجي، هو الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي كان ولا يزال يتلقى منها المال، والسلاح، واعمال التدريب القتالية، في الوقت عينه الذي يعتنق فيه الإديولوجيا الدينية، والسلطوية، للجناح الاكثر تشدداً فيها، جناح ولاية الفقيه، ويلتزم بتنفيذ كل المهمات التي يرى هذا الجناح إسنادها إليه، بما فيه تلك المقترنة باستخدام السلاح، وذلك في مشاريع الهيمنة الإقليمية لديه، على الرغم من ذلك، نقول، ظللنا، كيسار ماركسي ثوري، في لبنان، نؤْثِر ترجيح الثقل الذي اكتسبه، في وعينا، كما في مواقفنا، دورُه الوازنُ في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، سواء حتى أيار/مايو من العام ٢٠٠٠، حين اجبر هذا الاحتلال على مغادرة الشريط الحدودي، في الجنوب والبقاع الغربي، أو خلال حرب صيف العام ٢٠٠٦، التي سبقتها سنوات ست من الهدوء، شبه الكامل، مع قليل من النشاطات العسكرية اقتصر، إجمالاً، على منطقتي مزارع شبعا ومرتفعات كفرشوبا، الباقيتين تحت الاحتلال. وبالطبع من دون أن نتجاهل أو ننسى فكره وممارسته اليمينيين الرجعيين، في ما يتعلق بسياسته الداخلية، لا بل حتى في رؤيته لحل المشكلة الفلسطينية، كما من دون ان يغيب عن رؤيتنا خطابُ العديد من قادته الاوائل، بخصوص تطلعه لقيام دولة إسلامية في لبنان تسترشد بأوامر «الولي الفقيه»، أو الدورُ الذي اضطلع به، سابقاً، في تصفية المقاومة الوطنية، واغتيال العديد من قادتها، وعناصرها القاعدية.

بيد أن هذه الموازنة لصالح موقف إيجابي إجمالاً، حياله، من دون الكف عن نقدنا للجوانب السلبية لديه، بدأت تتعدَّل، وإنْ بصورة تدريجية، منذ قبوله، الضمني، على الأقل، بالقرار ١٧٠١، وتنفيذه العملي لبنوده، على الرغم من بقاء أجزاء هامة من الارض اللبنانية تحت الاحتلال، وذلك في المزارع والمرتفعات المشار إليها أعلاه؛ ومن ثم التحول بأعماله القتالية، وهذا الأهم، والأخطر، إلى الداخل اللبناني، كما حصل إبّان احداث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨، التي سقط خلالها حوالى ٧١ قتيلاً، وعدد غير قليل من الجرحى، مع توظيف ذلك في الصراع على السلطة المحلية، والمساومة على موقعه ضمنها، كما رأينا خلال التفاوض على اتفاق الدوحة، الذي أعطاه وحلفاءه موقعاً أساسياً حاسماً، في الحكومة الناجمة عن ذلك الاتفاق. وهو ما تكرَّر (ونقصد هنا توظيف قوته العسكرية في تقاسم جبنة السلطة)، عبر ما سمي عراضة القمصان السود، في كانون الثاني/

يناير ٢٠١١، التي تم استخدامها، بما هي تهويل باستخدام القوة العسكرية، لإسقاط حكومة سعد الحريري، والإتيان بحكومة نجيب ميقاتي، عن طريق إجبار وليد جنبلاط على الانخراط بتلك اللعبة البائسة، بحيث يدعم قيام ما سمي حكومة اللون الواحد، بمواجهة المحكمة الدولية، والقائلين بالمطالبة الرسمية بها، للنظر في قضية اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، رفيق الحريري، ورفاقه. وقد برر جنبلاط خضوعه، آنذاك، لتلك الضغوط، بأن «المسدس كان مصوَّباً إلى رأسه، بعد عراضة القمصان السود».

ولكن ما قصم ظهر البعير، عملياً، واستكمل التحول في الموقف حيال حزب الله، في اتجاه سلبي شبه مكتمل، في السنوات القليلة الماضية، إنما حصل بعد ان وافق قادته على تغيير ساحة معركتهم، كلياً، للدخول في مواجهة مخزية للغاية، باتت هذه المرة، ضد الشعب السوري، ولأجل سحق انتفاضته على سلطة قائمة على القهر، والاستغلال، والاضطهاد، وتخفي في جعبتها تاريخاً من المجازر الإجرامية، واعمال القمع البشع بحق الشعب السوري، في حين هي تمتنع منذ عشرات السنين، ليس فقط عن أي عمل نضالي لتحرير أرضها من الاحتلال الصهيوني، في مرتفعات الجولان المحتلة، بل عن أي شكل من الرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الاراضي السورية، وحتى على العاصمة دمشق. هذا مع العلم بأن معركة الحزب المذكور، في تلك الساحة، إنما تتخذ، كذلك، طابعاً مذهبياً مثيراً للخجل، عدا خطورتها الشديدة، بما هي تغذي احتمالات التشظي الطائفي للمنطقة العربية، ككل، مع ما يعنيه ذلك من تقديم خدمات كبرى للمشروع الصهيوني القاضي بتمزيق بلدانها، ورسم خارطة مختلفة لها تعكس درجة عالية من التفتيت والشرذمة، في شرق أوسط جديد تكون إسرائيل كلية السيطرة فيه. بمعنى آخر، فإن هذا يأتي ليطرح علامات استفهام كبرى على مدى صدق الحزب المذكور، أو على العكس نفاقه، في ادعائه أن معركته الأساسية هي مع العدو الصهيوني. أكثر من ذلك، إن قتال الحزب، في سوريا، لصالح النظام القائم هناك، وبالقيادة الفعلية للجنرال قاسم سليماني، جنباً إلى جنب مع الحرس الثوري الإيراني، وميليشيات مذهبية عراقية، إنما يظهر مدى انحكامه بمصالح طهران، التي تسعى، في المرحلة الراهنة، لفرض نفسها كقوة مسيطرة إقليمية كبرى، على حساب وحدة البلدان العربية، وأي مشروع لإعادة توحيد المنطقة المشار إليها، ككل، بعد ان كان الاستعمار الغربي قد عمد إلى تجزئتها، عن طريق اتفاقية سايكس- بيكو، خلال الحرب العالمية الاولى. وليس مستبعداً أن تكون طهران- التي بات واضحاً أن ما تفعله، وفعلته، سواء في العراق، او في سوريا، أو في اليمن (مع الدور بالغ الخطورة، حالياً، للميليشيا المذهبية الحوثية، المرتهنة بعلاقة وثيقة للغاية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية)، يخدم تفجير

هذه الكيانات، لصالح تمزيقها المذهبي، وإحكام سيطرة الجمهورية الإسلامية، على الاقل على أجزاء من هذه البلدان، على قاعدة مذهبية واضحة- إنما تخطط لاستخدام الحزب، لاحقاً، في عملية تمزيق لبنان، بالذات، هو الآخر، وتقسيمه إلى كانتونات مذهبية مستقلة كلياً، بعضها عن البعض الآخر، أو داخلة في فدرالية، أوكونفدرالية، لكانتونات مذهبية صرفة. ونحن نعرف تماماً موقف حزب الله السلبي، حيال أية خطوة، على المستوى اللبناني، تخدم تحقيق التقارب بين المواطنين، ولا سيما انطلاقاً من المسعى المعروف لإقرار الزواج المدني الاختياري. والكثيرون منا لا بد أن يكونوا يتذكرون ما قاله امينه العام، السيد حسن نصر الله، بعد انتهاء حرب صيف ٢٠٠٦، بقليل، في المقابلة التي أجرتها معه مريم البسام، من قناة الجديد التلفزيونية، عن الزواج المشار إليه، ورفض حزبه المطلق له، بحجة تناقضه مع أحكام الشريعة الإسلامية. وهو ما كرره مجدداً نائبه، الشيخ نعيم قاسم، قبل حوالى العامين، ليعود النائب والوزير محمد فنيش فيؤكد عليه، في الأسابيع القليلة الماضية، في سياق التعبير عن رفض حزبه تسجيل وزارة الداخلية لعقود الزواج المدنية التي أجراها، في السنوات الاخيرة، العديد من المواطنين والمواطنات، داخل الاراضي اللبنانية، واعترفت بدستوريتها، وقانونيتها، الهيئةُ العليا للاستشارات التابعة لوزارة العدل .

حول سلاح حزب الله

إن قسماً واسعاً، في كل حال، من أبناء الشعب اللبناني، حين لا يرفضون بالكامل واقع حزب الله، الطائفي- المذهبي، المدجج بشتى أنواع الأسلحة المتطورة، التي وضعتها طهران تحت تصرفه، ودربته على استخدامها، لا بل جعلته يكسب خبرة عالية جداً في طريقة استخدامها، ولا سيما خلال سنوات ثلاث من زجها له في القتال المحتدم، داخل سوريا، في إحدى أشرس الحروب، واكثرها تدميراً وقتلاً، إنما يشعرون بالريبة العميقة حيال هذا الواقع، ويتساءلون هل يمكن التعايش معه، وإلى كم من الوقت؟ وهو الواقع، الذي يتحول فيه حزب طائفي تماماً إلى قوة ذات جبروت أين منه جبروتُ الدولة الرسمية؟! لا بل إلى دولة داخل هذه الاخيرة، لكن أقوى منها بمراحل!! وهو أمر يحق للجميع، ضمن بلدنا، أن يتوجسوا منه، على ضوء الاستخدامات التي تمت بالفعل، وتتم، لسلاح هذا الحزب، أو لسلاح هذه «الدولة»، بالتحديد.

لقد أورد لينين، في كتابه، «الدولة والثورة»، في سياق تعريفه بالدولة، ما يلي: «يوضح إنجلز مفهوم «السلطة» المسماة بالدولة، تلك السلطة التي نشأت من المجتمع، ولكنها

تضع نفسها فوقه، وتنسلخ عنه أكثر فأكثر. ممَّ تتألف هذه السلطة، أساساً؟ إنها تتكون من **فصائل خاصة من الرجال المسلحين**..الخ».

وهذا هو، بالضبط، في الوقت الراهن، واقع حزب الله! وحزب الله هذا، الذي يلتزم بجدية صارمة بالقرار الأممي ١٧٠١، وبات، منذ سنوات طوال، يمتنع عن مجرد استفزاز إسرائيل، فكيف المبادرة لقتالها، لا يجمع هذا الكم الهائل من السلاح المتطور، لأجل التباهي بامتلاكه إياه، أو لأجل استعراض القوة وحسب. لقد كان يخزنه منذ سنين، ولكن لاستخدامه، حين يقتضي الامر. وهو لم يستخدمه فقط ضد إسرائيل، بل أيضاً ضد خصوم له، في بلده. وهو يستخدمه، حالياً، خارج هذا الأخير.

هذا ولقد كانت انعقدت، في سنوات سابقة، سلسلة من الاجتماعات لتدارس مصير هذا السلاح، تحت يافطة البحث في خطة تتعلق بما جرى الاصطلاح على تسميته «الاستراتيجية الدفاعية» الخاصة بالدولة اللبنانية. وليس نافلاً، على الإطلاق، في تقديرنا، أن يعاد الاعتبار لعقد مثل تلك الاجتماعات، مجدداً، وتحت اليافطة نفسها. أما ما ينبغي ان يطرحه الثوريون، ويسعوا لتشكيل تحالف متقدم واسع، قدر الإمكان، على هذا الصعيد، للضغط معاً لمحاولة فرضه، فيتمثل بما يلي:

■ إلى الآن، وعلى الرغم من إساءة استخدام حزب الله سلاح المقاومة، منذ وقف انشغاله بالمهمة الوحيدة التي كان ولا يزال يُفترض ان يضطلع بها، على وجه الحصر، ألا وهي قتال الدولة الصهيونية، لا يدعو الثوريون، حتى إشعار آخر، لسحب هذا السلاح من بين يديه، بل إلى إعادة تصويبه، في الاتجاه الصحيح، ضد دولة إسرائيل.

■ ولكنهم يعتبرون ان واقع الحزب المذكور، حتى هذا الحين- ولا سيما بصفته يحمل السلاح، ويزعم إعداد نفسه لقتال إسرائيل، سواء لأنها لا تزال تحتل أراضي لبنانية، او لأنها دولة محتلة لفلسطين التاريخية- إنما يتسم بمذهبية مقيتة تتناقض مع المواطنية السليمة، المفترض أن يعيشها اللبنانيون، في هذا العصر، بحيث يتم تجمُّعهم، حين يتجمعون، في احزاب عابرة للطوائف والمذاهب. وهو ما يستوجب إعادته النظر في واقعه الحالي، جذرياً، لصالح تحوله، في الاتجاه المشار إليه، في لا أكثر من سنة واحدة، أو سنتين، على أبعد تقدير. هذا في حين لا بد من ان ينطبق تطلبنا من الحزب المعني على غيره من الاحزاب اللبنانية، من حيث ضرورة تخلصها من أي بنودٍ في نظامها الداخلي، واهدافها، وبرامجها، تتسم بطابع طائفي أو مذهبي، فضلاً عن ضرورة الابتعاد المطلق عن اي ممارسات من هذا النوع.

■ إلى حين يصبح حزب الله مستوفياً هذا الشرط، أي شرط التخلص من واقعه

الراهن كحزب طائفي- ديني (بما فيه على صعيد التسمية التي يتخذها)، يستحيل التسليم بمشاركته في أي من مواقع السلطة السياسية. أكثر من ذلك، طالما هو يحتفظ بسلاح المقاومة، فإن ذلك يستدعي بقاءه خارج تلك السلطة، وإلا لأتيح، باديء ذي بدء، لإسرائيل، أن تعتبر أي عدوان لها على لبنان، رداً على أعمال قتالية من جانب حزب الله ضدها، لاحقاً، امراً مشروعاً، بحسب القوانين الدولية، على أساس أن هذا الحزب جزء لا يتجزأ من الدولة اللبنانية، وله ممثلون في كل مواقع السلطتين، التشريعية، والتنفيذية. هذا بالإضافة، من جهة أخرى، إلى واقع أنه طالما بقي هذا السلاح، بين يديه، وبقي هو في السلطة القائمة، يمكنه أن يستعمل حيازته له، دون باقي الاطراف المشاركة في السلطة، كما سبق ان فعل، في الماضي غير البعيد، لفرض وجهات نظره، ورؤيته لما يجب اتخاذه من قرارات، على مختلف الصعد، وبالتالي تعطيل اي ممارسة معقولة للديمقراطية.

■ إن استخدام الحزب للسلاح الذي في متناوله، بما هو يزعم كونه حزباً مقاوماً، في غير وجهة مقاومة العدوان الإسرائيلي، من جهة، وتحرير باقي الاراضي اللبنانية المحتلة، من جهة أخرى، يستدعي إعادة النظر، جذرياً، في الموقف الوطني، الشعبي، والرسمي، من حيازته له. ولأجل ذلك، ينبغي أن ينسحب مقاتلوه، في الحال، وبكامل السلاح الذي في متناولهم، حالياً، من الاراضي السورية.

■ بالمقابل، وتحسباً لأي حروب إسرائيلية ضد لبنان، في القادم من السنوات، سوف يكون على الدولة اللبنانية ان تعمد لتدريب كل المواطنين القادرين على استعمال السلاح لاجل الانخراط في مهام قتالية، دفاعاً عن البلد وشعبه، بمواجهة اي عدوان خارجي، وبالتالي دفاعاً عن أنفسهم، وعن عائلاتهم، وذلك كلما لزم الامر. لا بل ينبغي ان يتلازم مع ذلك بناء ملاجيء كافية، وتمتلك أكبر قدر ممكن من السلامة والأمان، في كل ارجاء البلاد، ولا سيما في المناطق المتاخمة للدولة الصهيونية.

■ هذا وسيكون قرار شن الحرب حكراً على الدولة اللبنانية، بحيث يقتصر دور المقاومة المسلحة على الدفاع في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، وصد الاحتلال وطرده، في حال نجاحه في التقدم داخل الارض اللبنانية.

خامساً: لأجل جمعية تأسيسية ودستور جديد

لقد تم إقرار الدستور اللبناني، في العام ١٩٢٦، وبالضبط، خلال الانتداب الفرنسي، وكان من الطبيعي جداً أن يتم اعتباره دستوراً مؤقتاً، تماماً كما ذلك الجانب منه الذي

يتعلق بطائفية الوظيفة، في المادة ٩٥ منه، والذي جرى النص، فيه بالذات، على طابعه المؤقت. وهو ما بقي من دون تطبيق، في الواقع، حتى العام ١٩٨٩، حين جرى إقرار اتفاق الطائف، الذي أشرنا، سابقاً، إلى جوهر مضمونه، من حيث طريقة تعامله مع هذه المسألة، كما مع موضوع الطائفية السياسية، وكيف ان هذا الجانب من الاتفاق بقي للآن حبراً على ورق، لا بل بلغ الشطط بالقوى السياسية التي وصلت السلطة منذ ذلك الحين حدَّ ارتكاب المزيد من تشويه القدر المحدود من الديمقراطية البرجوازية الشكلية القائمة، وذلك عن طريق ما بات معروفاً، في الوسط السلطوي الراهن، بالديمقراطية التوافقية. هذا بالإضافة للترهل العميق للدستور الحالي، وعجزه المطلق عن تلبية حاجات المواطنين/ات الفعلية، وتطلعاتهم لتجاوز المآزق التي يُدخلهم فيها الواقع الدستوري، والقانوني، السائد إلى الآن. وهو ما يجب أن يضع على أعلى جدول الاعمال إعادة النظر جذرياً في هذا الواقع، على الأسس الاولية التالية:

■ تمتنع السلطات اللبنانية، بعد الآن، عن قبول العلم والخبر لأي تجمع، أو جماعة، لا يعلنان عن رفضهما الالتقاء، انطلاقاً من الهوية الطائفية أو المذهبية، وعن التزامهما علمانيةً مستنيرة يتم بموجبها الفصل الكامل للدين عن الدولة، بحيث في حين يمارس المرء حرية المعتقد من دون أي إزعاجات، سواء من جانب الدولة أو من جانب أيٍّ كان، يتم، على المستوى القانوني، اعتبار مسألة المعتقد، وقضايا الإيمان والعبادات، قضايا شخصية بحتة، لا علاقة لها بتاتاً بالحياة السياسية.

■ تدعو الحكومة اللبنانية لانتخاب جمعية تأسيسية، في مهلة ستة أشهر، عدد أعضائها المئة، وذلك خارج القيد الطائفي، بالكامل، وعلى أساس علماني، ويكون عليها كتابة دستور تقدمي ديمقراطي ينظر إلى المواطنين والمواطنات، بصفتهم/ن أفراداً احراراً، بمعزل عن أي تمييز جنسي، أو ديني، أو طائفي، أو قومي، أو على أساس اللون، او الإثنية..الخ.. دستور ينص، كذلك، في ما ينص عليه، على إطلاق أوسع الحريات الديمقراطية، ومن ضمنها، بوجه أخص، حريات التجمع، والاجتماع، والإضراب، والتظاهر، والرأي، والتعبير عن الرأي، والتنقل، فضلاً عن حرية الاعتقاد، الديني، كما السياسي، كما الفلسفي، وحرية التملك، ولكن بما لا يتيح استغلال أي من الناس لأيٍّ غيره.

■ يضمن الدستور كذلك المساواة التامة بين المواطنين/ات، وبين المرأة والرجل، بالكامل. كما يضمن احترام حقوق الاطفال، وفي آن معاً حقوق الإنسان، المنصوص عليها في العهود الدولية، وذلك لكل المقيمين على الارض اللبنانية، إلى اي بلد أو شعب انتموا، او انتمين. وفي هذا السياق، وضمن هذه الروحية، يعترف بحق اللجوء، ويؤمن للاجئين/ات كل الحقوق التي تنص عليها العهود والمعاهدات، الدولية. كما يضمن

الدستور حق المواطن/ة في العدالة الاجتماعية، والعمل، ضمن اختصاص الشخص المعني، وعلى اساس كفاءاته، فضلاً عن الاجر العادل، وكامل الضمانات الاجتماعية والصحية، بما فيها ضمان الشيخوخة للجميع.

■ تكون كل الثروات الطبيعية، ومنها الماء والنفط والغاز، ملكية عامة، في إطار قطاع عام يتم تسييره بصورة ديمقراطية، وتحت الرقابة الذاتية للعاملين فيه، ويخضع هؤلاء في كل المستويات الوظيفية للمحاسبة العادلة والديمقراطية.

■ تلغى نهائياً عقوبة الإعدام من القانون الجزائي.

■ ■ ■

ويبقى السؤال: أي لبنان ينبغي ان يظهر في نهاية النفق المديد الراهن؟ أما الجواب فهو ذلك الذي يتفق تماماً مع الرؤية الديمقراطية الثورية للحياة الإنسانية، ومع اعتقادنا بالأهمية القصوى للتضامن الأممي، وللكفاح المشترك مع كل شعوب المنطقة العربية والمغاربية، والشعوب الاخرى المجاورة في تركيا وإيران وأبعد منهما، نحو مجتمعات عادلة تكافح لأجل حياة كريمة لكل سكانها، بعيداً عن اي قهر، أو اضطهاد، او استغلال، وعلى أساس سيادتها الكاملة على ثرواتها الوطنية. كما مع الإيمان الثابت بالحاجة القصوى لإلغاء كل اشكال الاستعمار القديم والجديد، ومن ضمنه الاستعمار الاستيطاني القائم في فلسطين التاريخية، وذلك مع ضمان استجابة رغبة كل اللاجئين الفلسطينيين ممن يودون العودة إلى ديارهم، وتعويض من لا يريدون ممارسة حقهم في العودة تلك.



٤

الدين والحرب

جمهورية إيران الإسلامية والخواء في الشرق الاوسط

باباك كيا*

لم يعد يمكن تجاهل دور جمهورية إيران الإسلامية، في الشرق الاوسط، بسبب الخواء والبلبلة الإقليميين، اللذين يتعمقان فيه. فالمنطقة المشار إليها تشهد تسارُعاً تاريخياً جديداً، بعد مرور عشرين عاماً على انهيار الكتلة السوفييتية، الذي فتح المنطقة أمام التدخلات الإمبريالية المتعددة، التي خاضتها الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها، وبعد الانتفاضات الشعبية في المغرب الكبير والشرق الاوسط. وقد ادت عوامل عدة، تتمثل بالهجمة النيوليبرالية، في العقود الاخيرة، وفساد النُّخَب الحاكمة، والطابع الاستبدادي الخاص بدول المنطقة، والسياسة المدمِّرة التي ينتهجها كلٌّ من الإمبريالية والدولة الصهيونية، إلى التراجع الشديد في مستوى معيشة سكان المنطقة المشار إليها.

أما العناصر الاكثر بروزاً في هذا الوضع، فهي التالية: تفتُّت دولتي العراق واليمن وانهيارهما، وفقدان نظام بشار الأسد قدرته على السيطرة على جزء كبير من الأراضي السورية. ويضاف ذلك إلى انعدام استقرار لبنان الدائم، ومواصلة إسرائيل سياستها الاستيطانية في فلسطين. ويترافق ذلك كله مع صعود فاعلين جدد، من مثل بروز تنظيم الدولة الإسلامية، أو توطُّد إدارة البرازاني في المنطقة الكوردية الحاظية بالحكم الذاتي، هذه الإدارة المرتبطة بالإمبريالية والدول الرجعية الموجودة في المنطقة. ففي الواقع، كانت كوردستان العراقية قد حظيت بمستوى من الإدارة الذاتية لم يسبق له مثيل، في تاريخها. ولكن هذا الحكم الذاتي تعزَّز في الفترة الحالية، بسبب تعاون البرازاني مع الدول الإمبريالية، وتركيا أردوغان، وجمهورية إيران الإسلامية، وهما دولتان تدوسان بالاقدام حقوق الشعب الكوردي القومية.

* باباك كيا (اسم مستعار). وهو ماركسي ثوري، مناضل في التضامن الاشتراكي مع شغيلة إيران (ت ا ش ا)، والحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية (NPA، فرنسا)، والأممية الرابعة. وهو يُبقي على روابط عديدة له داخل إيران

الولايات المتحدة/إيران: تحالفات جديدة مع شعوب الشرق الاوسط

في هذا السياق المضطرب، بالذات، تعود جمهورية إيران الإسلامية إلى مركز مسرح السياسة الشرق أوسطية، وتبدو للإمبريالية الاميركية قوةً إقليمية صاعدة. فمنذ العام ٢٠٠١، وفي أفغانستان كما في العراق، عرف النظام الإيراني كيف يُظهر اتجاهه التصالحي حيال واشنطن. ووجدت الدولتان مصالح مشتركة بينهما، الأمر الذي أدى إلى تعديل التوازنات والتحالفات، في المنطقة هذه.

وبانقلاب لا يعرف سرَّه غير التاريخ، وجدت المملكة السعودية تأثيرها، وهي حليفة واشنطنَ الأساسية، يتراجع سواء في أفغانستان او في العراق. فسقوط نظام طالبان، ووصول المالكي، حليف ملالي طهران، سهَّلا إعادة صياغة التوازنات في موازين القوى، في المنطقة، على حساب السلطة المَلَكية السعودية. كما ان التوترات المنتظمة، التي تهز انظمة الحكم الملكية في الخليج، هي مصدر توترات هامة بين المملكة السعودية ونظام طهران.

ففي الواقع، وتحت تأثير موجة الثورات العربية، شهدت السنوات الاخيرة هياجاً مستديماً للاقليات الشيعية السياسية، في ممالك الخليج النفطية. هكذا، جرى في العام ٢٠١١ سحق انتفاضة الطائفة الشيعية، في البحرين، عن طريق التدخل المشترك لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن المعلوم أن الاقلية الشيعية، الحاظية بدعم طهران، تتعرض بصورة منتظمة للاضطهاد، والاعتداءات. ويترافق ذلك مع انعدام استقرار متزايد، مرتبط بصعود الاحتجاج الديمقراطي الداخلي، في عقر دار المَلَكيّات الخليجية بالذات. ومن جهة اخرى، ينظر الحكام السعوديون بالكثير من الاستياء إلى التدخل الاقتصادي والسياسي الإيراني في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تثير مشاريع التعاون المتعددة بين طهران وعُمان شجب النظام الملكي السعودي واستنكاره. هكذا، تقبل السعوديون بصعوبة شديدة مشروع الجسر الذي يربط عمان بإيران، عبر مضيق هرمز، ويجسد التحالف المعقود بمناسبة زيارة الرئيس الإيراني، حسن روحاني، إلى مسقط، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤.

فعمان وجمهورية إيران الإسلامية تسعيان لزيادة التبادلات التجارية، التي بلغت في العام ٢٠١٣ مليار دولار. وفي العام ٢٠١٤، كان من المفترض ارتفاع الاستثمارات في البلدين إلى عشرة مليارات دولار.

هذا وتتمنى جمهورية إيران الإسلامية توظيف اربعة مليارات دولار في مشاريع متنوعة، في ميناء دقم، على بحر عمان، من ضمنها مئة خزان لتخزين النفط والغاز الإيرانيين، ومشروع لصناعة الحديد، فضلاً عن استثمار ملياري دولار في مشاريع متوقعة في مرفأي صلالة وصحار. في حين تنوي عمان توظيف اربعة مليارات دولار في إيران، ولا سيما في البتروكيمياء والاستثمار النفطي. واخيراً، سيتم، في السنتين القادمتين، إنجاز مشروع بناء أنبوب ناقل للغاز تحت البحر، بين البلدين، لأجل تصدير الغاز الإيراني، وهو مشروع تم الاتفاق بشأنه خلال زيارة قابوس لطهران.

انعدام الاستقرار الإقليمي والمواجهة بين الرياض وطهران

تستعر حرب النفوذ، بين الرياض وطهران، من اليمن، مروراً بممالك الخليج، والعراق، وسوريا، وحتى لبنان، وفلسطين، من دون ان ننسى أفغانستان. فعلى صعيد مجمل هذه البلدان، ومن دون الاقتصار على عامل عدم الاستقرار والحرب، ومن دون اختزال الوضع بمواجهة بين نظامي طهران والرياض الاستبداديين، تتحول حرب النفوذ بين هاتين الدولتين إلى حرب حقيقية يخوضها فاعلون محليون بالوكالة.

إن مملكة آل سعود، إذا حدث ان منيت بهزيمة على يد جمهورية إيران الإسلامية، ستعيش هذه الهزيمة كتهديد وجودي لها. وعلى هذا الصعيد، تبدو برقيات الولايات المتحدة الدبلوماسية، التي كشفتها ويكيليكس، مثيرة جداً للاهتمام، لأنها تسلط الضوء على كراهية العائلة الحاكمة السعودية لنظام الملالي الإيراني، ومخاوفها حياله.

هكذا، لمواجهة نفوذ طهران، ولحماية مصالح المملكة الوهابية، المالية والسياسية في المنطقة، تستخدم هذه الاخيرة الوسيلة الحقيقية الوحيدة، التي في متناولها، ألا وهي مقدرتها المالية العظيمة، التي تسمح لها بدعم التيارات السنية المتطرفة، والدكتاتوريات، ومدِّها بالسلاح. وبموازاة ذلك، تحاول الرياض مواجهة طهران بمحور يتضمنها هي وتركيا، على ان يتم ضمان الدعم الدائم من جانب الدول الكبرى الإمبريالية. والحال ان هذا الدعم الحاسم من جانب الولايات المتحدة يتعرض أكثر فأكثر للخطر، لأنه لم تعد لمملكة آل سعود، لدى الإمبرياليين، الوظائف السياسية عينها، التي سبق أن كانت لها. وحتى من وجهة نظر متعلقة بموضوع الطاقة، اندفعت واشنطن في خطة واسعة لاستثمار النفط والغاز المستخرجين من صخور الشيست، الامر الذي يخفف من تبعيتها لنفط بلدان الخليج.

هكذا، باتت الولايات المتحدة، بحسب وكالة الطاقة الدولية (و. ط. د.)، تسبق العربية السعودية، منذ أيلول/سبتمبر الماضي، في إنتاج النفط والغاز المسيَّلَيْن. وهذه السياسة المعتمدة، على مستوى الطاقة، تُفضي إلى تغيير في العلاقات الاقتصادية، والسياسية، والتجارية، مع بلدان الخليج.

أخيراً، لم تعد تكفي مقدرة الرياض الماليةُ المملكةَ العربيةَ السعودية لتضمن لنفسها نفوذاً سياسياً، وإديولوجياً، ورمزياً، قوياً، على الشعوب العربية. فيوماً بعد يوم، يصطدم دعم الرياض لأكثر الانظمة رجعية، وللتيارات السلفية السنية، بالتطلعات الديمقراطية والاجتماعية التي يتم التعبير عنها بقوة، منذ بدء موجة الانتفاضات الشعبية.

إن الديناميات المباشَر بها، في الشرق الاوسط، تفلت جزئياً من سيطرة القوى الإمبريالية، التي ينبغي ان تواجه، كذلك، ازمة عنيفة تتعرض لها المنظومة الرأسمالية، ومنافسة شديدة الحدة. وعلى واشنطن أن تواجه الإخفاقات المتعددة التي تُمنى بها سياستها، في المنطقة. ففي أفغانستان، كما في العراق، لم تسمح تدخلات الولايات المتحدة للإمبريالية بأن تجعل المنطقة تستقر، وبأن تستفيد هي من ذلك. على العكس، ففي حين باتت المنظومة الرأسمالية في ازمة، تزايدت الكلفة المالية والعسكرية، على المستوى السياسي.

في الوقت ذاته، تفرض استراتيجية الإمبريالية الاميركية، ومواجهتها مع الصين، على إدارة اوباما، ان تعزز تجهيزاتها العسكرية، في المنطقة الاسيوية الموجودة في المحيط الهادىء، على حساب الشرق الاوسط. ففي الواقع، وعلى الرغم من الاقتطاعات من الموازنة المخصصة للبانتاغون، أعاد مسؤولو إدارة اوباما، مراراً، تأكيد توجهات الولايات المتحدة الدفاعية. هكذا، فإن ٦٠% من القوات الجوية الخارجية بات، منذ الآن، في منطقة المحيط الهادئ الاسيوية، وتعهدت الولايات المتحدة بأن يصبح ٦٠% من قواتها البحرية، هناك، في المدة التي تتراوح بين أيامنا هذه والعام ٢٠٢٠، أي ثماني بوارج إضافية لما هو موجود في الوقت الراهن. وثمة نتائج، في الشرق الأوسط، لهذه الاستراتيجية الجديدة، التي تتسارع، مع انسحاب الامبريالية الأميركية من أفغانستان.

إن إعادة التحديد الاستراتيجية هذه تفتح فضاءات للدول التي تتطلع للعب دور قوى إقليمية، كتركيا، أو جمهورية إيران الإسلامية، أو المملكة العربية السعودية، أو قطر.

وفي نطاق آخر، تتجه دولة إسرائيل الكولونيالية، للتحرر من وصاية واشنطن، وتشكل بالنسبة للبيت الأبيض عامل انعدام استقرار دائم، في المنطقة. من هنا حالات التباعد، والعوائق المعتادة، ما بين إدارة اوباما ونتانياهو.

وفي هذا السياق من إعادة تحديد التحالفات والحروب الدائمة، تملك الجمهورية الإسلامية أوراقاً رابحة كبرى ينبغي أن تحصل على مقابل لها من القوى الإمبريالية.

إن دولة الملالي الدكتاتورية، بملايينها الـ ٧٩ الذين يمثلون عدد سكانها، وباحتياطيها من الغاز الذي تبلغ به المرتبة الثانية، ومن النفط الذي تبلغ به المرتبة الثالثة، تبدو دولة مستقرة وقوية، في حين يقع عدد من جيرانها المباشرين ضحايا الحرب واضطرابات هامة.

إن الانغلاق النسبي للسوق الإيرانية، بسبب العقوبات الدولية يُخضع الجمهورية الإسلامية، حتماً، وشعوب إيران بوجه خاص، للعقوبات، ولكن هذه السوق تثير كذلك مطامع الشركات الغربية، والتنافس فيما بينها. هكذا، وبحسب صحيفة «الاقتصاد» اليومية الإيرانية، عبرت شركة جنرال إلكتريك عن استعدادها للقيام، في حال رفع العقوبات، بنشاطات اقتصادية في إيران. فلقد أعلن جون رايس، نائب رئيس الشركة الأميركية، أن «فرصاً اقتصادية جديدة تظهر في الشرق الاوسط، وإيران هي أحد البلدان المقبولة، في هذا المجال»، وأضاف: «إن لدى الشركات الاميركية اهتماماً شديداً بالقيام بنشاطات في إيران».

إن انتخاب روحاني رئيساً للجمهورية عبر عن إرادة مرشد الثورة خامنئي، وقيادة الحرس الثوري، الوصول إلى تسوية كبرى مع الإمبريالية الاميركية، وهذا التغيير في الموقف يستجيب أيضاً للوضع الداخلي الذي تجتازه إيران.

المساومة الكبرى خلف المفاوضات بخصوص النووي الإيراني

«لم يعد أحد يستطيع قرع طبول الحرب. فالجو العدائي الذي كان خُلِق حولنا قد زال، وأدرك العالم أن المصالح المشتركة يمكن ان تؤدي إلى اتفاق». إن هذه الكلمات، على لسان محمد جواد ظريف، رئيس الدبلوماسية الإيرانية، أعقبت المفاوضات بخصوص ملف الطاقة النووية التي انتهت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، هذه المفاوضات التي جرى تمديدها إلى أول تموز/يوليو ٢٠١٥.

ويتشابه تحليل كل من واشنطن وطهران، وفحواه ما يلي: عاجلاً او آجلاً سيتم توقيع اتفاق، بالنسبة لسلطة الملالي، وموقف القوى الاوروبية الثانوية، كفرنسا والاتحاد

الاوروبي، ليس جوهرياً. بالمقابل، إن ثمة وراء اتفاق بخصوص الطاقة النووية استراتيجيةَ تحالف كبرى ترتسم بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة. فمنذ سقوط الكتلة السوفييتية وشتى التدخلات الإمبريالية في العراق وأفغانستان، لم تنفك دكتاتورية الملالي والإمبريالية الاميركية تتقاربان، واجدتين العديد من المصالح المشتركة.

لا ريب في أن المفاوضات حول الملف النووي ستطول وتكشف تباين المصالح بين الدول الكبرى. هكذا، تقوم فرنسا بكل ما لديها للحيلولة دون حصول اتفاق، بحيث يجعل فابيوس من نفسه ناطقاً بلسان نتانياهو والمملكة السعودية. ففرنسا تنوي الاستفادة من انقطاع الود بين واشنطن والرياض لتوطيد موقعها في المنطقة. ويتم ذلك على حساب الوصول إلى السوق الداخلية الإيرانية. هكذا، تحتل فرنسا المرتبة الـ ١٦، مع اقل من ٥٠٠ مليون أورو من التبادلات السنوية مع جمهورية إيران الإسلامية. وهي تجد مكانها خلف منافسيها الاوروبيين والاسيويين بمسافة كبيرة، لا بل حتى خلف الولايات المتحدة. فخلال الاشهر التسعة الاخيرة من العام ٢٠١٤، شهدت المبادلات التجارية بين إيران والمانيا نمواً بنسبة +٣٣٪، بحيث بلغت ١,٦ مليار يورو (مقابل ٣٥٠ مليوناً بخصوص فرنسا)، بغض النظر عن الاهمية الكبيرة للصادرات الأميركية في اتجاه السوق الإيرانية.

يبقى ان نقول إن الجمهورية الإسلامية لن تتخلى كلياً عن برنامجها النووي. فقيادة حراس الثورة والمرشد الاعلى يتمنيان أن تكون جمهورية إيران الإسلامية «بلد العتبة»، أي ان تكون قادرة على التزود بالسلاح النووي عند الاقتضاء، ولكن من دون تطوير جبخانة على هذا الصعيد. وفي الاخير، تلعب سلطة الملالي على المنافسة بين الدول الإمبريالية، وتواصل برنامجها النووي المدني، خلال المفاوضات. هكذا، وقعت كل من روسيا والجمهورية الإسلامية، للتو، اتفاقاً، في ١١ نوفمبر/ت٢، لبناء مفاعلين جديدين. ففي الواقع، عمدت منشأة روزاتوم الروسية إلى توقيع عقد مع مثيلتها الإيرانية NPPD، بخصوص بناء مفاعلين، مع إمكانية التوسع نحو أربعة مفاعلات، وذلك على مستوى محطة بوشهر. وفي الوقت الراهن، تتعثر المفاوضات بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة ٥+١، على صعيد نقطتين بوجه خاص: روزنامة رفع العقوبات الدولية ومقدار برنامج تخصيب الأورانيوم الإيراني. وفي ما يخص الوقت الحالي، يؤكد نظام الملالي أنه يريد ان يضاعف عشر مرات برنامجه الحالي، من الآن حتى سبع سنوات، ولا سيما عبر استخدام آلات أحدث وأسرع، في حين ان الدول الكبرى لا تتمنى الحديث عن رفع العقوبات، بل عن تعليقها لا أكثر. وعلى الرغم من هذه الانسدادات، من المرجح حصول اتفاق بين نظام طهران الدكتاتوري وإمبريالية الولايات المتحدة.

وفي الواقع، إن السياق الإقليمي المشوَّش الذي يطرح مشكلة على البيت الابيض، والوضع الاجتماعي والاقتصادي الكارثي في إيران، يدفعان باتجاه التقارب.. فبالفعل، إن الفساد المعمَّم في أعلى ذرى سلطة الملالي، وانفجار البؤس والبطالة، والتضخم المتنامي (أكثر من ٤٠٪)، وانهيار أسعار النفط (فقد برميل النفط الخام ٥٠٪ من قيمته في ستة أشهر)، والعقوبات الاقتصادية والمالية، تنزل بثقلها على الشعوب الإيرانية. ومن جهة أخرى، إن القمع اليومي للتطلعات الديمقراطية والاجتماعية، والهجمات ضد المناضلين العماليين الذين يكافحون لاجل حقوقهم، و«الإصلاحات» ضد قانون العمل، وإرساء تشريعات أكثر نفعاً باستمرار للطبقة الحاكمة والزُّمَر المتربعة على كراسيِّ السلطة، تزيد من حدة القطيعة بين النظام والغالبية الكبرى من السكان.

وفي هذا السياق، يريد مرشد الثورة، خامنئي، ورئيس الجمهورية، روحاني، رفع العقوبات لاستعادة هوامش في إعادة التوزيع الزبائنية، بهدف إنعاش النظام.
وبالنسبة لواشنطن، يدفع انعدام الاستقرار الإقليمي وفشل كل تدخلاتها الإمبريالية الماضية نحو «إعادة موازنة» التحالفات. والأمر يتعلق بتسجيل موازين القوى الإقليمية ونفوذ الجمهورية الإسلامية. وهذا يثير قلق السلطة الملَكية السعودية، التي كان دعمها لشتى تيارات الإسلام السياسي الرجعية والمعادية للثورة أحد عوامل مفاقمة الحروب وصعود داعش. فالرياض وطهران تخوضان، الواحدة ضد الأخرى، حرباً غير مباشرة، وبالواسطة. وهذا يشجع منطق المواجهات بين الاديان، في حين تختفي وراءها مصالح رأسمالية ومصالح دُوَل. وبالطبع، تمد الأشكال، التي تتخذها تلك المواجهات وعنفها الطائفي، جذورها في المصالح السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، المتداعية، الخاصة بالمنطقة. ويستند هذا الواقع إلى الفراغ الذي خلفته هزيمة الحركات القومية العربية، واليسار الثوري. وبصورة أكثر إجمالية، تحيل تلك المواجهات إلى انماط اندراجات معدَّلة في العولمة الرأسمالية، وإلى تعريض بلدان وشعوب بكاملها لنمط اقتطاع القيمة المضافة والثروات، الذي يحيل إلى اقتصاد نهبٍ احتياليٍّ أكثر مما إلى نموٍّ رأسمالي كلاسيكي يرتكز على دولٍ- أمَم.

واليوم، لا تدافع السلطة الملَكية السعودية فقط عن مكانتها في الجغرافيا السياسية الإقليمية، بل كذلك عن مصالحها المالية. والحال أن البيت الابيض يعلق اهمية على كبح طموحات داعش العابرة للحدود، التي تضرب التوازنات الإقليمية بعمق، وتهدد ممالك الخليج النفطية، ومصالح الإمبريالية الاميركية. فأبعد من عنفها المذهبي

وهمجية أفعالها، تكمن إحدى خصائص داعش وفرادتُها في كونها بدلت «قواعد اللعبة»، وعبرت صراحةً عن نيتها في أن تضرب عرض الحائط بالحدود التاريخية، على الاقل بين الأردن، ولبنان، وسوريا، وفلسطين، والعراق. فهذه المساحة يتم النظر إليها كبنية جغرافية وسياسية واحدة.

إمبريالية الولايات المتحدة ودكتاتورية الملالي

لقد ساندت طهران وواشنطن، معاً، حكومة المالكي، وتساندان من الآن وصاعداً خليفته حيدر العبادي. فلقد عزز اختراق داعش وحدة المصلحة بين الإدارة الاميركية ونظام الملالي. ومعروف على نطاق واسع أن حراس الثورة يتدخلون منذ اشهر في الأراضي العراقية.

إن التعاون بين إمبريالية الولايات المتحدة ودكتاتورية الملالي تفقد من سريتها أكثر فأكثر، في كل حال. هكذا، كشف البنتاغون، يوم الثلاثاء، الثاني من كانون الأول، أن الطيران الإيراني كان قد قصف مواقع لداعش في العراق. وهي ضربات حياها جون كيري على الفور.

وفي سوريا، يشكل تقاسم الادوار بين إمبريالية الولايات المتحدة وسلطة الملالي واقعاً ضمنياً، ولكنه فعلي. فالطيران الاميركي يوجه ضربات ضد داعش، غير ان حراس الثورة هم الذين يقاتلون، على الارض، الثائرين السوريين، فيما يواجهون، من جهة أخرى، قوات «الدولة الإسلامية»، في الامكنة التي تضايق فيها نظام بشار الاسد الدكتاتوري. أما السلطة السورية، الحاظية بدعم حزب الله اللبناني والجمهورية الإسلامية، فتتابع، من جهتها، مجزرتها اليومية ضد المدنيين. وبشار الاسد، الذي جدد للتو عروضه لتقديم خدمات للإمبريالية الاميركية، لأجل «القتال ضد الإرهاب»، تُطلق له حرية سحق الثورة السورية.

وحتى بخصوص كوردستان العراقية، ثمة مقاربات مشتركة بين إدارة أوباما وطهران. فهما تدعمان البرازاني وتسلحانه، في حين تمنعان مكونات اليسار الكوردي من التسلح، وتعارضان حقوق اكراد تركيا، أو إيران، الديمقراطية، وتطلعاتهم. هكذا تعرَّض أكراد إيران، الذين حاولوا إبداء تضامنهم مع معركة كوباني، للقمع الشديد على يد حراس

الثورة، من دون أن يؤثر هذا في مشاعر الدول الكبرى. وبالنسبة لتيارات اليسار الثوري الكوردية، التي كانت قد استفادت حتى ذلك الحين من الحكم الذاتي في كوردستان العراقية، ولا سيما فيما يخص منظمات اليسار الثوري لاكراد إيران، بعد سقوط صدام حسين، يمكن القول إن وضعها محفوف بالمخاطر، على الاقل. فهي اليوم، أكثر مما بالأمس، تحت رحمة الاتفاقات والتقارب بين جمهورية إيران الإسلامية، والإمبريالية الاميركية، وقيادة البرازاني. ويتمثل الخطر، بالنسبة لهذه المنظمات، بكونها تجد حرياتها خاضعة، بصورة أو بأخرى، لـ«الرقابة».

مقاومة كل قوى الثورة المضادة

تواجه الشعوب، في الشرق الاوسط، كما في كل العالم العربي، تيارات الإسلام السياسي، والقوى الكبرى الإمبريالية. والوضع يتطلب، على المستوى العالمي، إعادة تفعيل معسكر مناهض للإمبريالية، واشتراكي، وعلماني، يطرح على نفسه الحاجة إلى التضامن الملموس مع القوى التقدمية، التي تصارع الهمجيات، وتناضل لأجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في الشرق الاوسط. وإنها لَمسؤوليةُ التيارات الثورية والمناهضة للرأسمالية أن تساعد في بروز هذه المعركة لأجل التحرر، والتقدم بها إلى النصر.



٥

إذا الشعب يوماً أراد الحياة

تونس الحالية بين الواقع وضرورة الانحياز لمطالب الثورة

فتحي الشامخي- رابطة اليسار العمالي(تونس)

دخلت تونس سنتها الخامسة بعد الثورة، بعد أن شهدت عديد الأحداث والتطوّرات التي كانت، في أغلبها، في اتجاه معاكس لمطالب الطبقات الشعبية، وتطلعاتها الاجتماعيّة والديمقراطيّة والوطنيّة.

علّق الشّعب التّونسي آمالا كبيرة على الانتخابات التشريعيّة (٢٠١٤/١٠/٢٦)، وبقدر أقل، على الانتخابات الرّئاسيّة (١١/٢٣– ٢٠١٤/١٢/٢١)، بعد فترتي حكم الائتلاف الثّلاثي (التّرويكا)، بقيادة حزب النهضة الإسلامي (٢٠١١/١١– ٢٠١٤/٠١)، وحكومة ‹التكنوقراط› الليبراليّة (٢٠١٤/٠١– ٢٠١٥/٠١)، التي فاقمت الازمة الاجتماعيّة، وغذّت الكساد الاقتصادي، وتسبّبت في هشاشة الوضع الأمني العامّ.

كما كانت هذه الانتخابات اختباراً سياسيّاً وتنظيمياً هامّاً، بالنسبة للقوى التقدّميّة، التي قرّرت خوض غمارها.

أخيراً، لم تساهم الحملة الانتخابيّة في توضيح الرؤيا السّياسيّة والاجتماعيّة، لدى الطبقات الشعبيّة، وبالتّالي لم تكن نتائجها في صالح قوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي، حيث نجحت القوى المعادية للثورة، التّي جنّدت طاقاتها وإمكانياتها الماديّة الكبيرة، في اختزال المسألة الاجتماعيّة في الصراع ما بين الرجعيّة الدينيّة، من جهة، والمدنيّة الحداثيّة، من جهة أخرى، وتهميش المسائل الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافية والبيئيّة، وتغييب مسألة السّيادة الشعبيّة الوطنيّة.

خسر حزب النّهضة الإسلامي عشرين مقعداً، في مجلس نوّاب الشّعب، مقارنة بمقاعده

(x) بعدسة الحبيب مهني، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تونس.

الـ ٩٦، في المجلس التّأسيسي السّابق. في المقابل تحصّل حزب نداء تونس، النّسخة الجديدة للحزب الحاكم في النّظام السّابق، على ٨٦ مقعدا. كما فاز رئيسه، الباجي قايد السبسي، في الانتخابات الرّئاسيّة، بنسبة ٥٤ بالمائة من الأصوات.

أمّا حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، شريك النهضة في التّرويكا، فإنّه لم يحتفظ إلاّ بأربعة مقاعد من مجموع ٢٩، التّي تحصّل عليها في الانتخابات السّابقة (٢٦/١٠/٢٠١١). فيما خسر حزب التكتّل، الشريك الثاني لحزب النّهضة في التّرويكا، جميع مقاعده العشرين. في المقابل، غنم كلّ من حزب رجل الأعمال، سليم الرّياحي، الاتحاد الوطني الحرّ، ستة عشر مقعدا، و٨ مقاعد لحزب آفاق تونس، الذي ينادي بتعميم إعادة الهيكلة الرّأسماليّة النيوليبراليّة، وتعميقها. أخيراً، اكتفت الجبهة الشعبيّة، التي تنادي، من جهتها، بمواصلة المسار الثّوري لتحقيق أهداف الثّورة، بخمسة عشر مقعدا.

بناء على هذه النّتائج، كلّف الرّئيس الجديد للجمهوريّة، الباجي قايد السبسي، يوم ٥ كانون الثاني/يناير/جانفي الماضي، الحبيب الصّيد، مُرشّح حزب نداء تونس، بتكوين الحكومة الجديدة في أجل لا يتجاوز يوم ٤ شباط/فبراير/فيفري ٢٠١٥.

شغل الحبيب الصّيد العديد من المناصب الحكوميّة، في عهد المخلوع، خاصّة منها مدير ديوان وزير الدّاخلية (١٩٩٧-٢٠٠١). أمّا بعد الثّورة، فقد عيّنه الباجي قائد السّبسي، عندما كان يشغل خطّة رئيس الحكومة (آذار/مارس- تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، وزيراً للدّاخليّة. ثمّ تولّى منصب مستشار مكّلف بالمسائل الأمنية، لدى رئيس حكومة الترويكا الأولى (نيسان/ابريل/أفريل/٢٠١٢- شباط/فبراير/فيفري ٢٠١٣)، حمّادي الجبالي.

تدرّج الحبيب الصّيد في السلّم الوظيفي، داخل جهاز الدّولة، ودعّمه في سلطة ما بعد الثورة. وهو يمثّل اليوم همزة وصل بين حزبي النّداء والنّهضة. لقد أثار هذا الاختيار حفيظة الجناح الأقلّي، ولكن المؤثّر، داخل حزب النّداء، الذّي يتزعّمه الطيّب البكّوش، والذّي يضمّ العديد من الوجوه النّقابيّة والدّيمقراطيّة، التي لم يكن لها ارتباط بسلطة بن علي، بمقابل الجناح الأغلبي المتمثل بوجوه بارزة وقيادات في النّظام القديم، والذي يتزعّمه الباجي قايد السبسي. كما غذّى اختيار الحبيب الصّيد استياء كبيراً في صفوف من منحوا أصواتهم للنداء، في الانتخابات الأخيرة، وخاصّة النساء، تجاوباً منهم مع وعوده الانتخابية المتعلقة بعدم التحالف في الحكم مع رجالات النّهضة، وبضرورة إبقائهم بعيداً عن السّلطة.

لكن، خلافاً لما كان مُتوقّعاً، لم تتضمّن التشكيلة الحكوميّة، التي أعلن عنها الحبيب الصّيد، يوم ٢٣ من شهر كانون الثاني/يناير المنصرم، وزراء نهضويّين، ولم تتضمّن كذلك وزراء من حزب آفاق تونس، القريب من حزب النداء، كما أنّها لم تتضمّن قيادات سياسيّة بارزة، في النّظام السابق، حيث اقتصرت على بعض الإطارات الاداريّة السّامية في جهاز دولة بن علي. في المقابل تضمّنت حكومة الصّيد المقترحة، بالإضافة إلى عديد الوجوه البارزة في حزب نداء تونس، وبعض الوجوه ‹المستقلّة›، ثلاثة وزراء من حزب الاتحاد الوطني الحرّ.

سوف يقدّم الحبيب الصّيد يوم الثلاثاء (٢٧- ٠١) حكومته أمام مجلس نواب الشعب، لنيل ثقته، كما ينصّ على ذلك الفصل ٨٩ من الدّستور الجديد: «تَعرض الحكومة مُوجز برنامج عملها على مجلس نوّاب الشّعب لنيل ثقة المجلس بالأغلبيّة المطلقة لأعضائه...».

لا يوجد أدنى شكّ حول طبيعة برنامج حكومة الصّيد، الذي عبّرت عنه ميزانية الدّولة لسنة ٢٠١٥ بكل وضوح، والذي يمثل امتداداً ومواصلة للسّياسات السّابقة. في المقابل تطرح هذه الحكومة في اللحظة الرّاهنة أسئلة عديدة حول معناها السّياسي، والترتيبات التّي هيّأت لتشكّلها، خاصّة ما بين الحزبين الحائزين على أغلبية كبيرة داخل المجلس.

نبدأ بالسؤال المباشر والمتعلّق بالأصوات ١٠٩ الضروريّة لحصول حكومة الصّيد على ثقة المجلس؟ ليس بإمكان مجمُوع أصوات نواب الحزبين المشاركين في حكومة الصّيد، أي النّداء (٨٦ مقعدا) والوطني الحرّ (١٦ مقعدا) ضمان هذه الأغلبيّة بمفرده.

في الأثناء، أصدر مجلس شورى النّهضة المجتمع يوم الأحد موقفه من الحكومة، بتأكيده على عدم منحه ثقته لحكومة الصّيد، بناء على كونها: «لا تستجيب لمعايير حكومة وحدة وطنية، وعدم انسجامها مع التصورات التي أكدت عليها الحركة، حول حاجة البلاد إلى حكومة وحدة وطنية....». ما يعني أن حكومة الصّيد لن تحصّل على أصوات ٦٩ نائبا، في المجلس، ينتمون لحزب النّهضة. لكن لا شيء يمنع البعض منهم، بناء على اتفاق مسبق مع قيادة النّداء قد يكون حصل بينهما، من منح أصواتهم، لتمكين هذه الحكومة من عبور اختبار مجلس نوّاب الشّعب بسلام.

كما أنه بإمكان حزب آفاق تونس (٨ مقاعد) توفير عدد الأصوات الضروريّة، لضمان الأغلبية المطلقة لحكومة الصّيد، برغم عدم تواجده فيها، وامتعاضه بسبب ذلك، وبرغم

ما تروج له قياداته حول احتمال رفضهم منح الثقة للحكومة، حيث ليس لحزب آفاق من مكان آخر سوى الاصطفاف وراء حزب النّداء.

في المقابل، تأكّد الآن رفض الجبهة الشعبية منح الثقة لحكومة الصّيد، الذي تقرر خلال اجتماع قيادتها. وبذلك تضع الجبهة حدّاً للتردّد الذّي ميز موقفها خلال الفترة المنقضية.

ليست الأغلبيّة المطلقة المعضلة الوحيدة التّي تنتظر حكومة الصّيد، وهو الأمر الذّي تدركه تماما قيادتا النّداء والنّهضة، حيث أن المسألة الأساسيّة تتعلّق بالقاعدة السّياسيّة، التي ستستند إليها هذه الحكومة،لمواجهة تحدّي فرض المزيد من «الإجراءات الاقتصادية والاجتماعيّة الموجعة»، كما يحلو لرموز البرجوازية المحلية القول، على الطبقات الشعبيّة، وتحقيق انتعاشة اقتصاديّة، بثمن اجتماعي عالي الكلفة.

يبدو من الصعب الآن توقّع صمود حكومة الصّيد، في حال نيلها ثقة مجلس نواب الشعب، طويلا في وجه الحركة الاجتماعيّة، والحراك الثّوري عامّة، اللذين استعادا حيويتهما، في المدّة الأخيرة، من دون مساندة سياسيّة قويّة وواضحة من قبل نداء تونس، وكذلك النّهضة.. وهو ما يدعم الاعتقاد حول توصّل النداء إلى اتفاق في الغرض مع النهضة، برغم عدم تواجدها في هذه الحكومة. وهو ما يدلّ عليه الانسجام الحاصل ما بين كتلتي الحزبين في مجلس الشعب، منذ بداية انعقاده يوم ٢٠١٤/١٢/٢، وخاصّة عندما اتفقا على اسناد رئاسة المجلس للنداء، ونيابة رئاسته للنهضة، ثم بمناسبة مناقشة ميزانية الدّولة لسنة ٢٠١٥ والمصادقة عليها. وكذلك من خلال إعداد النظام الداخلي للمجلس والتصويت عليه.

لقد أظهر إعداد الميزانية من قبل حكومة التكنوقراط المنتهية مهمّتها، ثمّ مناقشتها داخل لجنة المالية لمجلس نواب الشعب، والمصادقة عليها خلال الجلسة العامّة، بأغلبيّة بكبيرة، التوافق الكبير وشبه الكلّي الذي يتسع إلى أبعد من كتلتي النّهضة والنداء، ليضمّ أغلب المكوّنات السّياسيّة الممثّلة في هذا المجلس. أي التّوافق حول مواصلة السّياسة الاقتصادية والاجتماعية الرّأسماليّة الليبراليّة للنظام السّابق، مع تشديد طابعها المعادي لحقوق أغلبيّة السكان الاقتصادية والاجتماعية، وإرادتهم الديمقراطية والوطنيّة التّي عبّروا عنها من خلال الثّورة. هذا هو المعنى الاجتماعي لحكومة الوحدة الوطنية التّي تنادي بها النهضة.

وحدهم نوّاب الجبهة الشعبية، الخمسة عشر، في المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى عدد قليل من النوّاب التقدميّين، الذين لا يتجاوز مجموع عددهم بالكاد العشرين نائباً، ممّن ينتمون لأحزاب سياسيّة أخرى، خاصّة حركة الشعب، أو من المستقلين، يحاولون، من داخل المجلس، مُقاومة المساعي المتواصلة الرّامية لتسريع مسار ترميم شُروط عمل وسير النظام الاجتماعي الاستعماري الجديد، في تونس، الذّي كانت ترعاه سلطة بن علي الدكتاتوريّة.

ليس هناك موضوعيّا ما يبرّر الاختلال الكبير لميزان القوى السياسي، داخل المجلس، لصالح القوى المعادية للثورة. إذ ليس بإمكاننا تفسير ذلك إلا من خلال العوامل الذّاتيّة، خاصّة منها المتعلّقة بالجبهة الشعبيّة، التّي لم تتوصّل إلى حدّ الآن إلى تحقيق التقدّم المنشود، على جميع الأصعدة السياسية والبرنامجية والتنظيميّة والتكتيكية، بما يتناغم مع المسار الثوري، الذي تعيشه البلاد في السّنوات الأخيرة. حيث لا يزال يغلب عليها التردّد، بسبب غياب الانسجام السياسي بين مختلف مكوناتها، وضبابية الرؤية البرنامجية، والخلل التنظيمي الكبير، الذي أفضى إلى بداية تآكل أغلب هياكلها الجهوية والمحليّة وتشتتها.

في المقابل تتميّز الحركة الاجتماعية، خاصّة منها الحركة النقابيّة، بحيويّة متواصلة، وهو ما يشهد عليه تطور الحركة الاحتجاجية العماليّة، في الأشهر الأخيرة الماضية، المتمثل خاصّة في الاضراب شبه العامّ في قطاع النّقل الذي تواصل أربعة أيام، أو الإضراب لأساتذة التعليم الثانوي يومي ٢١ و٢٠١٥/١/٢٢، كما إضراب عمال قطاع الفسفاط في الحوض المنجمي، الذي استمر أكثر من أسبوع قبل تحقيق مطالب العمّال. كما شهدت الساحة الاجتماعية تحرّكات احتجاجية أخرى، على غرار دخول طلبة معاهد الهندسة في إضراب مفتوح عن الدراسة، منذ بداية الشهر الجاري، واتساع دائرة الاحتجاجات لتمتد لحركة تلامذة المدارس، التي تشهد بدورها حراكا كبيرا على خلفيّة رفض القرارات الجديدة المنظمة لامتحان الباكالوريا.

وتأتي جميع هذه الاحتجاجات والمطالب على خلفيّة تنامي الاحتقان الشعبي، جراء تواصل الارتفاع المشط للأسعار، فيما تظل الأجور في القطاع العمومي مجمّدة للسنة الثالثة على التوالي. أما التعديلات الطفيفة للأجور في القطاع الخاصّ، وفي الحد الأدنى للأجور، فإنها غالبا ما تبقى حبرا على ورق، بسبب رفض أصحاب الأعمال

تطبيقها بتعلّة المصاعب الاقتصادية، أو أنها تظل دون مستوى التضخم بكثير.

لن تحظى حكومة الصّيد، في حال نيلها ثقة مجلس نواب الشعب، بهامش كبير من المناورة، برغم ما هو متوقّع من دعم النّهضة لها. وذلك بالنظر إلى حدّة الازمة الاجتماعية وحيوية الحركة النقابيّة، بالإضافة إلى تعارض برنامجها مع المطالب الأساسيّة التي ما فتئت تنادي بها الأغلبية السّاحقة من التونسيّن والتونسيّات. هذا ما يضاعف المسؤولية السياسيّة الملقاة على عاتق القوى التقدميّة والثوريّة، وعلى رأسها الجبهة الشعبية، والحاجة الملحّة كي ترتقي إلى مستوى ما تتطلبه المرحلة من مواقف سياسيّة واضحة وجريئة، ومنحازة صراحة لمطالب الثورة، ومن خطة نضاليّة تقطع مع التردّد الذي ميزها خلال الفترة السابقة.

يجب أن تثق هذه القوى التقدميّة في نفسها، وفي وجاهة مطالبها، وفي قدرتها على دفع البلاد في الاتجاه الصحيح الذي رسمت ملامحه ثورة الحرية والكرامة.. بهذه الطريقة فقط سوف تنال ثقة الجماهير الشعبية ويضعف بالقدر نفسه تأثير القوى الرّأسماليّة الليبراليّة، على اختلاف أيديولوجياتها. وسوف تحمل إلينا الأسابيع والأشهر القادمة الكثير من الاجابات، التي نعمل من داخل الجبهة الشعبية، كي تكون جميعها في صالح المسار الثوري، وتحقيق المطالب الأساسيّة التي قدّمت الطبقات الكادحة من أجلها ثمنا عاليا.

تونس، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥

المغرب وحركات الاسلام السياسي
الجزء الثاني*

تيار المناضل-ة (المغرب)

٣- حزب العدالة والتنمية: مخاض التأسيس

يتحدر الكادر التنظيمي المؤسس لحزب العدالة والتنمية من حركة «الشبيبة الإسلامية»، ذات التوجه المعارض للنظام السياسي. حظي بترخيص العمل في الحقل السياسي الرسمي، بعد سيرورة مراجعات عديدة لتجربته السابقة.

تجلت تلك السيرورة في إعلان القطيعة التنظيمية مع حركة «الشبيبة الإسلامية»، التي يعود تأسيسها لسنة ١٩٦٩، بقيادة «عبد الكريم مطيع»، ورفض الطابع السري لعمل التنظيم، والتبرؤ من العنف سبيلاً لبلوغ الأهداف، والأهم من هذا كله الاعتراف بالنظام الملكي وبشرعيته السياسية والدينية. تلك ممهدات تأسيس «الجماعة الإسلامية»، ولاحقاً حركة «الإصلاح والتجديد»، ثم «حركة التوحيد والإصلاح» التي اندمجت مع حزب ملكي برجوازي مغمور، برئاسة الدكتور الخطيب، لتأسيس حزب العدالة والتنمية بشكله الراهن. إنه مسار أُرغم الحزب على سلوكه ليبرهن على حسن طويته، وعلى ولائه لثوابت نظام الملكية الحاكمة.

انتهى الحزب بالاندماج، في لعبة سياسية أتقنتها الملكية المغربية جيداً، حيث تستعمل آلية تناوب سياسي لتمويه استبدادها. اندماج كان واعياً من طرف هذا الجزء القيادي من تنظيم حركة «الشبيبة الإسلامية»، فقناعته السياسية قائمة على تجنيب الملكية أخطار تطرف اليسار، وكذلك حمايتها من أخطار التطرف الديني، وكان هذا واضحاً من رسائل عبد الإله بنكيران (رئيس الحكومة الحالي) لوزير الداخلية آنذاك، إدريس

* نشر الجزء الأول من هذا المقال في العدد الرابع من الثورة الدائمة، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

البصري، مستجدياً إياه فتح أبواب المشاركة السياسية، أمام حركته، كصمام أمان في وجه التطرف اليساري الملحد، والتطرف الديني الانقلابي.

لم يكن اندماج حزب «العدالة والتنمية»، في الحياة السياسية الرسمية، التي تهندس تفاصيلها الملكيةُ، اندماجاً سلساً، على الرغم من كل التطمينات والنوايا المعلنة من جانبه، وقد كان مخاض هذا الاندماج شاقاً، فالملكية تتقن جيداً انتزاع التنازلات من «خصومها السياسيين». فبعد أن أتاحت لـ«الجماعة الإسلامية» الوجود القانوني، رفضت مشاركتها في التنافس السياسي، ولا سيما في مرحلة لم تكن حُسمت فيها بعد تفاعلات تجربة «جبهة الإنقاذ الجزائرية»، ما أدى بالجماعة للتراجع، والاكتفاء بالعمل الجمعوي.

ولاحقاً سُمح للحزب بالمشاركة في انتخابات ١٤ نوفمبر ١٩٩٧، مشاركة محدودة ومطوقة بشروط النظام، حيث أجبر الحزب على الاقتصار على دوائر انتخابية، وفق هندسة مسبقة لخريطة البرلمان اللاحق، الذي حاز فيه ٩ مقاعد. استغل الحزب، بإيعاز من الدولة، فرصة وضع حكومة التناوب، التي ترأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لما سمي مشروع «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية»، للخروج إلى الشارع واستعراض قوته وقدرته على تعبئة «الجماهير»، وفي الآن ذاته اغتنام الفرصة، وعرض خدماته على الملكية. لجأ حزب العدالة والتنمية «إلى مطالبة الملك بتفعيل صلاحياته، كأمير للمؤمنين، للتصدي للعلمانيين وخطتهم»!

ظلت مشاركة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات تخضع لاتفاقات مسبقة مع وزارة الداخلية، ففي انتخابات ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٢ البرلمانية، كانت تلك المشاركة مشروطة ومحددة في ثلثي الدوائر الانتخابية، وهو ما أقر به أحد قادته، مصطفى الرميد، وزير العدل الحالي.

دمجت الملكية حزب العدالة والتنمية في إطار إعادة ضبط الحياة السياسية الرسمية، بين فريق حكومي وآخر يؤدي دور المعارضة الرسمية، مع بقاء الملكية ماسكة وحيدة بالسلطة الفعلية.

وقد استجاب الحزب لهذه المهمة، برنامجاً وعملاً، ما عبرت عنه وثيقة للحزب، بقولها: «الفكر السياسي لدى الحزب حالياً لا يقوم على انتزاع السلطة من أحد أو محاربة

توجه معين، بل هو رؤية فكرية وسياسية، تستمد أصولها من «المرجعية الإسلامية للدولة والشعب المغربيين، ومن الرصيد الحضاري للمغرب وقيمه الثقافية، وتعطي الأولوية للنضال الديمقراطي».

ليس حزب العدالة والتنمية إلا تنويعاً من الأحزاب التي تعج بها الحياة السياسية الرسمية بالمغرب. تشكيلة من أحزاب ليبرالية برجوازية تتنافس في خدمة الملكية الحاكمة، ولا يميز حزب «العدالة والتنمية » من غيره سوى ما يتخلل خطبه من اقتباسات دينية، لتدويخ جمهور انتخابي يئس من سياسيين وصوليين يمتهنون العمل السياسي، لتحقيق مصالح خاصة صرفة.

هذا ويسعى هذا الحزب إلى أن يكون معبراً عن مصالح طبقات وسطى، متضايقة مما يلحق بأعمالها من ضغوط ومنافسة، من جانب رأسمال كبير مرتبط بالملَكية والرأسمال الأجنبي. لكنها مدركة لدور الملكية الحاكمة، كدرع يقي من صعود نضال شعبي يهدد أسس النظام الطبقي القائم.

كان حزب الاتحاد الاشتراكي بتوابعه، وحزب الاستقلال، هما المعبران عن مصالح ذاك القسم من البرجوازية، ولكن مشاركتهما في حكومة «التناوب التوافقي»، وتنفيذهما لسياسة شرسة مست مصالح أقسام من قاعدتهما، انتهيا بهما إلى إعادة نظر في برنامجهما المعلن، فمن سعي للنضالَ لانتزاع إصلاحات سياسية/اقتصادية، تحولا إلى أداة تدمير لمكاسب تاريخية للشعب المغربي، ما أوصلهما إلى عزلة وتفكك تنظيمي مستمرَّيْن، وفقدانهما لحاضنتهما الشعبية. ويسعى حزب «العدالة والتنمية» إلى شغل المكانة التي أخلتها أحزاب اليسار الليبرالي.

العدالة والتنمية: من معارضة جلالة الملك...

طابق الحزب، بعد تأسيسه، أقواله بالأفعال، في الإتيان بالدليل القاطع على انه ذخر للملكية، وزايد في إثبات حرصه على ثبات نظام الملكية الاستبدادي، وسعى جاهداً إلى طمأنة البرجوازية النهابة إلى أنه صديق موثوق.
أبدى الحزب معارضة شرسة لتطلعات الشعب التحررية. وعارض بقوة مطالب الحركة النسائية، وفي مقابل أماني المعارضة الليبرالية بتقليص سلطة الملكية شبه المطلقة، وقيام نظام ملكية برلمانية، رفع الحزب شعار «نريد ملكاً يسود ويحكم». وقد ركز حملات

تشهيره على أمور أخلاقية جزئية، مخاطباً أقساماً متخلفة سياسياً، مدغدغاً عواطف الجمهور، بإثارة قضايا لا تمت بصلة لجوهر الاستغلال والاستبداد، مع الحرص على أن لا يتماهى نقده الأخلاقي مع خطاب جماعات رجعية دينية لها موقف ملتبس من حكم الملكية القائم.

لم يكن حزب العدالة والتنمية معارضاً للملك، ولا لحكومته، بل هو حزب معارض لتطلعات الشعب المغربي في التحرر والديمقراطية، وإنْ يكُن لطَّفَ خطابه المضاد لتلك التطلعات فبسبب تراجع النضال الشعبي، وكل نهوض يستثير انكشاف الطبيعة الرجعية المضادة للثورة، لدى حزب العدالة والتنمية. وهو ما ظهر جلياً مع حراك ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠١١.

... إلى حكومة صاحب الجلالة

قبل ٢٠١١ لم يكن إدخال حزب العدالة والتنمية في حكومة الواجهة وارداً. بل كان عرضة منذ ٢٠٠٣ لحملات إعلامية موجهة، بغاية الحد من توسعه التنظيمي، وتقليص قاعدته الانتخابية. وجاء تأسيس حزب «الأصالة والمعاصرة» من طرف «فؤاد عالي الهمة»، صديق الملك ومستشاره الحالي، بهدف واضح ومعلن، منافسة حزب العدالة والتنمية، والحد من احتمال اكتساحه الانتخابي، بالاستفادة من انهيار تنظيمي، وتراجع حاد، في قاعدة لفيف الأحزاب الليبرالية التقليدية.

مارس إعلام النظام ضغطاً شديداً على الحزب، بعد التفجيرات الإرهابية بالدار البيضاء ١٦ أيار/مايو/ماي ٢٠٠٣، بتحميله المسؤولية المعنوية عن تلك الجرائم. غاية النظام منع الحزب من أن يحول إلى نصر انتخابي موجةَ التعاطف مع الأحزاب الدينية، التي تجتاح المنطقة، بتأثير من انتصارات حزب الله اللبناني ضد آلة الدمار الصهيونية، وصمود المقاومة الفلسطينية، ومثال حركة حماس، مقابل الإفلاس المريع للأنظمة القومية وجبنها، وخنوع المعارضة الليبرالية، وضعف اليسار الثوري.

أقصى ما كان يحضر له الحزب تحسين موقعه في المؤسسات البرلمانية والمجالس المحلية، والتظاهر بممارسة معارضة قوية، أما المشاركة في الحكومة فكانت مستبعدة ليس لضعف القاعدة فحسب (إذ أن قوة الحزب بالدرجة الأولى ليست تنظيمية، فعدد «منخرطي الحزب، بحسب آخر إحصاء داخلي أجراه الحزب، بعد بضعة شهور من

المؤتمر الوطني السادس، لم يتعدَّ ١٢ ألف عضو».

إن حزب العدالة والتنمية- كغيره من تنظيمات الإسلاميين- يتغذى من ضعف اليسار، فحتى نتائجه الانتخابية تظهر وزنه الحقيقي في المجتمع. ففي انتخابات ٢٠٠٧ البرلمانية «اعتبرت حصة حزب العدالة والتنمية ضعيفة، مقارنة مع ما حصده الحزب خلال انتخابات ٢٠٠٢، التي حصل خلالها على ٤٢ مقعداً، مع العلم أنه لم يكن يغطي آنذاك سوى ٥٦ دائرة من أصل ٩١، ما حدا الكثيرين على اعتبار تلك النتيجة آنذاك «اختراقا انتخابيا» للحزب. وفي انتخابات ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، التي تولى على إثرها رئاسة الحكومة، لم تمثل مقاعد الحزب الـ ١٠٧ من أصل ٣٩٥، إلا ٢٧% من مقاعد البرلمان. وبالنظر إلى عدد من صوتوا، ١٣ مليون مسجل في قوائم الانتخابات من ٢٤ مليونا ممن يحق لهم التصويت، يتضح أن ناخبي حزب العدالة والتنمية يمثلون ٧,٥% من المسجلين، و٤% من مجموع الكتلة الناخبة.

فرض تفجر الوضع الثوري بالمنطقة، وصعود النضال الشعبي في شباط/فبراير ٢٠١١، على الملكية، تكيفاً مع ما تتعرض له من ضغوط ومخاطر. لذا أقدمت على إجراء تعديلات دستورية لا تمس جوهر سلطاتها، لكنه تعديل تجاوز ما كانت تأمله أحزاب المعارضة الليبرالية. بعده جاءت الانتخابات البرلمانية المبكرة، التي احتل فيها حزب العدالة والتنمية المقدمة، ما أتاح له تشكيل الحكومة، بتحالف مع أحزاب عديدة، يوحدها ولاؤها للاستبداد السياسي، وحرصها علي دوام الاستغلال الاقتصادي لثروات الشعب، من طرف أقلية برجوازية محلية، وامبريالية.

منذ تشكيل حكومة، برئاسته، أبدى حزب العدالة والتنمية شجاعة استثنائية، في الهجوم على مكاسب ما كان لأي حزب آخر إلا أن يرفقه بتبريرات، عكس الأخير، الذي زايد بكونه يخدم مصالح مستقبلية تتطلب من الشعب التضحية والصبر.

نالت حكومة حزب العدالة والتنمية ثناء صندوق النقد الدولي ورضاه، فقد عبرت مديرته العامة عن اندهاشها لمدى الإجراءات التي نفذتها الحكومة، والتي في طور الانجاز. فالمديونية الخارجية تفاقمت، وأقدمت الحكومة على إجراءات عاجلة تتعلق بأنظمة المعاشات الخاصة بالموظفين، وطرحت منظوراً لإصلاح عاجل لتلك الصناديق، وفق ما يوصي به صندوق النقد الدولي، لضرب الطابع التوزيعي لأنظمة الحماية الاجتماعية، والاستعاضة منه بنظام الرسملة، والقضاء على مكاسب الشغيلة، في

طريقة احتساب سنوات الاشتراك ونسب التعويض وسن الإحالة على التقاعد. وواصلت حكومة العدالة والتنمية تنفيذ أخر الحلقات ضد صندوق دعم أسعار بعض مواد الاستهلاك (غاز البوتان- المحروقات- السكر- نوع من الدقيق- الفيول لإنتاج الكهرباء....). وكرست ما بدأته حكومات سابقة من كف الدولة عن تشغيل العاملين الجدد، والتحضير لإصلاح عميق لقانون الوظيفة العمومية، ليسمح بالتوظيف المؤقت، وإعادة توزيع العاملين بين القطاعات الحكومية، بحسب الحاجات، والتشجيع على المغادرة المهنية، والحصيلة تَفاقُم نسب العاطلين عن العمل من الخريجين، وشروط عمل متدهورة للعاملين.

ولقد كان نصيب الرأسماليين المحليين والأجانب الرعاية وتوفير شروط الاستثمار، وتهيئة المناطق الصناعية، واضطلاع الحكومة بالإعفاءات الضريبية، والدعم المالي السخي للعديد من القطاعات، وغض الطرف عن انتهاكات تشريعات الشغل، والتهرب من أداء مستحقات الضمان الاجتماعي، والتهرب الضريبي. بل إن الحكومة سنت قانون العفو على مهربي الثروة، وحددت سقفاً زمنياً لمن يريد أن يضفي على التهريب صبغة قانونية، بأن يصرح بالمبالغ المهربة، ويؤدي واجبات الضريبة، مع كل التسهيلات المطلوبة.

انتهى حزب العدالة والتنمية إلى الإقرار بأنه عاجز عن محاربة الفساد، واكتشف أنه في بداية الإصلاح، وتحقيقُه يتطلب زمناً أكثر. واكتفي بإجراءات شكلية غايتها دعاية انتخابية، كالإعلان عن لوائح المستفيدين من أذونات النقل الطرقي، والكشف عن تمويل الجمعيات الأهلية. أما الفساد الكبير فقد تغاضى عنه. فالفساد والاستبداد جوهر النظام القائم الذي أتى بالعدالة والتنمية للواجهة، ليؤدي المطلوب منه من أدوار.

٤- التيار السلفي الوهابي

تمثل «السلفية الوهابية» (بشقيها التقليدي والجهادي) القطب الرئيسي الثالث من أقطاب الحركة الإسلامية بالمغرب. وبعكس حزب العدالة والتنمية، وحركة العدل والإحسان، تتحرك السلفية «بشقيها»، خارج العمل السياسي المهيكل، الذي تشتغل فيه العدالة والتنمية بشروط الملكية، وتسعى العدل والإحسان للاندماج فيه، بشروطها.

فبينما كانت السلفية التقليدية ترفض أي عمل في الميدان السياسي، وتدعو إلى

«طاعة أولي الأمر»، وتركز على إعادة تعبئة الأتباع على اساس تأويلها الخاص للإسلام، والحرص على مظهر وسلوك يميزها من التيارات الإسلامية الأخرى، تكشفت، مع تفجر السيرورة الثورية بالمنطقة، الحقيقة السياسية لهذه الجماعات، التي تحولت إلى ممارسة نقيض ادعاءاتها، حول تحريم الممارسة السياسية، والتظاهر السياسي، وتشكيل الأحزاب، وكذلك الديمقراطية المعتبرة كفراً، لأنها تؤدي إلى انتخاب برلمان يشرع القوانين، وهو ما يمس من مبدأ حاكمية الله، في التشريع، بحسب اعتقادهم.

السلفية التقليدية من تحريم السياسة... إلى مباركة سياسة الاستبداد

هذه السلفية جحدت في برهة ما كانت تلقنه لأتباعها، استناداً إلى نصوص دينية. فدعا أحد شيوخها، المغراوي، أتباعه، إلى التصويت ومساندة دستور الملك، وحشد أنصاره ضد حركة ٢٠ شباط/فبراير: إنها سلفية مدافعة عن النظام وتحرم ممارسة سياسة معارضة. هذا ويرفض تيار السلفية الجهادية بصفة عامة التحزب السياسي.

«شكَّل التيار السلفي حليفاً دينياً وسياسياً تقليدياً للنظام السياسي المغربي، منذ منتصف السبعينيات، حيث عملت الدولة على دعم هذا التيار مادياً ومعنوياً، مقابل قيامه بالإسناد الأيديولوجي لها، من خلال العمل على ترسيخ واجب الطاعة لأولي الأمر، لدى أتباعها، من جهة، ومن خلال القيام بمحاربة التيارات «المنحرفة»، التي ستشكل في وقت من الأوقات خصماً مشتركاً للطرفين، من جهة أخرى».

استمر هذا التعاون المتبادل حتى مع الانشقاق الذي تعرض له هذا التيار، في بداية التسعينيات، والذي أدى إلى بروز تيار سلفي «جهادي».. ستراقبه الدولة وتشدد قمعه بعد تفجيرات ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ بالدار البيضاء. ويمكن تفسير هذا الانشقاق الداخلي للتيار السلفي بأنه كان امتداداً للانشقاق، الذي سبق ان تمَّ، نتيجة تداعيات أزمة الخليج، والخلاف حول دخول القوات الأميركية إلى الأراضي السعودية.

جهاد فردي يغذي سلبية الجماهير

لكن «جهاد السلفية الجهادية جهادٌ فردي، لا يعتمد على أية خطة استراتيجية، ولا يرسم أي أهداف سياسية. والدليل أنه لم يرسم أية خطة لما بعد ١١ أيلول/سبتمبر

٢٠٠١. إن شيوخ السلفية الجهادية يرفضون تأسيس الجمعيات، ويعتبرون ذلك طريقة بدعية في ممارسة الدعوة، ويتجهون إلى ممارسة النشاط في خلايا صغيرة».

واجهت الدولة هذا التيار بقمع شرس، فمنذ تفجيرات ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠١١، بلغ عدد الخلايا الجهادية التي تم تفكيكها حوالى ٦٠ خلية، كما تمت محاكمة ما يقارب ٢٣٠٠ متهم، من أصل ٥٠٠٠ معتقل.

«السلفية الجهادية (محليا)، ظاهرة انحصرت في البداية في مجموعات صغيرة، على هامش المجتمع، فبلغت حداً اكتسبت معه صدى جماهيرياً، في ظل بن لادن وتنظيم القاعدة الذي أسسه. بيد أن طبيعة التنظيم الإرهابية حالت دون تمكنه من تعبئة الدعم الشعبي، وتنظيم حركة جماهيرية». لذلك لم يتعدَّ نشاط هذه الخلايا في المغرب «في الحد الأقصى عمليات استفزازية محدودة، بينما يظل الهدف الأساسي للقاعدة في المغرب ذا طبيعة استقطابية: البحث عن مرشحين انتحاريين للعبور بهم إلى أماكن التوتر».

تعبير رجعي عن استياء اجتماعي

تختلف القاعدة الاجتماعية للسلفية (بشقيها) عن القاعدة الاجتماعية للحركتين، اللتين تناولناهما أعلاه: «من الناحية الاقتصادية، بيَّن التصنيف السوسيو- مهني لأفراد العينة المدروسة أن العاطلين والممارسين لمهن هامشية وموسمية يأتون في مقدمة أتباع الحركات السلفية، فهم ينتمون في العادة إلى مدن الصفيح أو هوامش المدن، فغالبيتهم باعة متجولون ومستخدمون وعمال مياومون، ثم ممارسون لمهن صغيرة، كالبقالة وبيع الخضر. وهكذا دواليك حتى نصل إلى الخياط والإسكافي وبائع الماء والأعشاب، وبائع السمك وسائق سيارة الأجرة، والميكانيكي والكهربائي... إنها مهن يومية لا تتيح لأصحابها انخراطاً قوياً في العالم، وبالتالي فهي مجال مهم للنشاط التعبوي للحركات السلفية، التي يمكن اعتبارها حركة تمارس التعبئة على مستوى القاعدة المجتمعية».

«يتعلق الأمر، إذن، بشعور بدونية اقتصادية واضحة، لكنه وإذا كانت الحركات الجهادية تواجه هذه الدونية الاقتصادية بتعبئة أتباعها بالدعوة إلى نصرة الجهاد أو إلى القيام به، فإن الحركات السلفية التقليدية تواجهه بالوعظ الديني، وبذلك فهي تقوم، في واقع

الأمر، بإخفاء الأسباب الحقيقية التي رجحت الإقبال عليها. إنها تقوم بمكافحة الفقر بالمعاني الجمعية التي تتشكل من خلال العيش داخلها، فليس من مصلحة الحركة أن يعي أتباعها طبيعة الحرمان، الذي كان في مصدر انتمائهم لها، لأنها ستضطر عندئذ إلى وضع حلول عقلانية ودنيوية للتغلب على الحرمان، ما سيقضي عليها كحركة دينية. فالحل الديني الذي يتمثل في حالتنا بخطاب الوعظ هو في الحقيقة تعويضٌ من الشعور بالدونية الاقتصادية، أكثر مما هو مجهودٌ للتغلب عليه».

طابور خامس للاستبداد مستقبلاً

قام العديد من أقطاب «السلفية الجهادية»، بعد الإفراج عنهم، بعفو ملكي سنة ٢٠١١، على إثر نضالات حركة ٢٠ شباط/فبراير، بمراجعة «للتكتيك الصدامي مع الدولة».. وهي مراجعة كانت بدأت في السجن لتصل عند بعضهم الى ترؤس احدى الصلوات لصالح الملك، والدعاء له بالنصر، والتمكين، والنصح بالولاء له وطاعته، مع نقل حي على التلفزيون لكل ذلك. وأصدر آخرون بيانات مراجعة لمواقفهم السابقة، وانتقاد ما اعتبروه أخطاء ونقصَ رشدٍ، وميلاً للغلو والتطرف.

وكانت هذه المراجعة باتجاه «المشاركة السياسية»؛ ففي حوار مع جريدة التجديد صرح أبو حفص «أن رياح الربيع العربي قلبت كثيراً من الموازين، وهدمت بقوتها كثيراً من النظريات الفكرية، التي كانت معتمدة عند السلفيين، في تحريم العمل السياسي، والتحذير منه»، مشيراً إلى أن «قوة اللحظة كان لها أثرها العجيب، حتى إن كثيراً ممن أصَّلوا سابقاً للتحريم بل وصفوا المشاركة بالعمل الكفري، رأيناهم أصبحوا من كبار الداعين للمشاركة، حتى من دون أن يكلفوا أنفسهم تصحيح نظريتهم السابقة، أو التأصيل للواقعة الجديدة، فالوقت وتوالي الأحداث لم يسعفاهم للقيام بذلك، خاصة وأن قوة ما يجري على الأرض، سهَّلت عليهم حتى إقناع الأتباع».

مراجعة رفضها سلفيون جهاديون لا زالوا معتقلين بالسجون.

تجسدت هذه المراجعة بالتحاق عدد من قادة السلفية الجهادية بحزب «النهضة والفضيلة»، المنشق عن «العدالة والتنمية»، في خطوة شبيهة بما قام به حزب الخطيب،

في نهاية التسعينيات، مع قيادات حركة «التوحيد والإصلاح». وهو التحاق رحب به قياديو العدالة والتنمية، لأنه بالنسبة لهم يشكل انتصاراً لنفس التكتيك الذي قاموا به سابقاً، وتعرَّض لانتقادات السلفية. إن التيار السلفي يتأثر بما يخترق السلفية الوهابية، في عموم المنطقة، من نقاشات وانشقاقات، ومما لاشك فيه أن انقسام تنظيم القاعدة في العراق وسوريا سيكون له امتداد في البلد، ويمثل مئات المقاتلين المغاربة، في كل من سوريا والعراق، قناة لإيصال تلك الانقسامات إلى الأتباع بالمغرب. بالرغم من كون التيار السلفي، بمجمله، ليس بصاحب الحجم الكبير جماهيرياً، مقارناً بحزبَي العدالة والتنمية، والعدل والإحسان، فإن البيئة المواتية لتوسعه متوفرة، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية، المتسمة باتساع الفقر والبطالة والهشاشة، تمثل التربة الخصبة لانتشار أعشاش السلفية، في غياب بديل عمالي قوي منغرس يعبر عن طموحات الكادحين.

٥- لا سبيل لهزيمة السلفية خارج استنهاض فعل جماهيري تقدمي

تشكل التنظيمات السياسية الدينية خطراً على أي نضال جماهيري بالمغرب، بحكم ما تنطوي عليه من رجعية، وقدرتها على تعبئة شرائح واسعة من البرجوازية الصغيرة، المستاءة من أوضاعها الاجتماعية، ومن المنحدرين طبقياً- déclassés- ممن يجري حشدهم بشعارات دينية تحرف حقيقة الاضطهاد والاستغلال.

تشكل هذه التيارات حالياً عقبة كأداء على طريق الثورة، أو أي نضال اجتماعي ذي منحى تقدمي.. وقد تكون هذه التيارات طرفاً في نضالات ضد الاستبداد السياسي، بشكل رئيسي، لكن مستقبل مشاركتها بهذه النضالات رهينُ أمرين: تطور النضال لحدود يهدد فيها المجتمع البرجوازي، وظهورُ قيادات تقدمية تنافس قيادات هذه الحركة، أو أي تبدل في رؤية الاستبداد لعلاقته بهذه الحركات الرجعية... آنذاك سيستدير الإسلاميون ضد الجماهير (مصر وتونس).

لكن قد يجد الثوريون أنفسهم جنباً إلى جنب مع هذه التيارات، في نضال سياسي ضد الاستبداد، أو نضالٍ وطني ضد الإمبريالية... «هنا ليست مشروعيّة العلاقة في ذاتها (وأنا أراها مشروعةً تماما) بل مسألة شروطها وكيفيّتها: كيف تكون العلاقةُ بأطر دينيّة مشاركة في كفاح وطنيّ؟ الشرط الرئيسيّ هنا هو أن تكون العلاقةُ من موقعَ الاستقلال التامّ، مع ممارسة الصراع الإيديولوجيّ ضدّ الطرف المعنيّ، وإنْ كان حليفًا

في الكفاح الوطنيّ. وبالطبع يرتبط ذلك بضرورة قيام اليسار بواجبه الثوريّ (المقاوم بشتّى الوسائل) من دون تقصير، كي يَظهر في نظر الجماهير بمظهر الطرف الأكثَر تعارضاً مع الوضع القائم المطلوب تغييرُه» (جلبير الأشقر).
إن انتصار الحركة الثوريَة على نفوذ التيار السلفي لن يتم إلا عن طريق تطور حركة عمالية ثورية، قادرة على بث الثقة في إمكانياتها التغييرية الجذرية في صفوف الشرائح الفقيرة من البرجوازية الصغيرة. وآنذاك فقط، سيكون بالإمكان الحديث عن هامشية التيار السلفي والحد من مخاطره.

إن حرباً أيديولوجية بلا هوادة ولا مهادنة، ضد التيار السلفي، لهي أحد الشروط الرئيسية لاستنهاض الحركة الجماهيرية التقدمية..
وهو أمر ممكن وضروري، على رغم الأحجام التي تبدو عليها تنظيمات الحركة الإسلامية، اليوم، والتي تبث الإحباط في نفوس المناضلين التقدميين، وتجعل العاجزين يعولون على الأنظمة الحاكمة لقمع الإسلاميين.. وهم يتغافلون أنه بذلك يقدمون أحسن خدمة للإسلاميين، بإظهارهم بمظهر المعارضة الوحيدة لأنظمة الاستبداد بالمنطقة:

«إنّ رهاب الإسلام أفضلُ حليف موضوعيّ للسلفيّة الإسلاميّة، والحال أنهما ينموان معًا. وكلّما بدا اليسار متّفقًا مع رهاب الإسلام السائد، نفّر عنه المسلمين المتديّنين ويسّر مهمّة الأصوليين الإسلاميين، الذين يظهرون بالتالي وكأنّهم وحدهم القادرون على التعبير عن احتجاج الناس المعنيّين على «التعاسة الواقعيّة».

إن الفئات التي تستقطبها الحركة الإسلامية ليست، على حد تعبير تروتسكي، إلا غباراً بشرياً «اكتسب قوة جرف، فقط لأنه كان يتنقل في الفراغ السياسي، ولا يصادف أي مقاومة متماسكة».

إن قوة الإسلاميين تستمد من ضعف الحركة العمالية وضمور يسارها، لذلك فالبديل هو استنهاض فعلهما. فـ«عندما يتعلق الأمر بالنضال، فإن كل عامل يساوي قيمة عشرة برجوازيين». (ليون تروتسكي: الجبهة الشعبية ولجان النضال).

سبق وأكدنا أن تعبير الإسلاميين عن الاستياء الاجتماعي ليس حتمية سياسية، وبالتالي «لماذا إذن استبعاد فكرة تعبير الاستياء الاجتماعي عن نفسه، ملتفاً حول مشاريع

انعتاقية؟ لم يثبت أحد أنه يتوجب على الاستياء سلوك نهج الانكفاء الهوياتي، أو «الإثني»، أو الديني. ليس هناك حتمية اقتصادية، ولا وضع سياسي غير قابل للتعديل، بتأثير فعل القوى الاجتماعية».

المغرب: الوضع الراهن لميزان القوى الاجتماعي والسياسي

جنين داود- تيار المناضل-ة (المغرب)

بعد ثلاث سنوات من تراجع موجة النضالات الشعبية العارمة، التي شهدتها مختلف ربوع المغرب، يبدو الوضع مستقراً، لا تنال منه ردات فعل كادحي البلد النضالية الجارية. وتسير الملكية بثبات، بتواطؤ مكشوف من أهم القوى السياسية بالبلد، موالاة و«معارضة»، و يداً في يد، مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، في تطبيق مزيد من سياسات نيوليبرالية مدمرة لطفيف المكاسب الاجتماعية، دافعة أقساماً إضافية من الجماهير الشعبية إلى أهوال البؤس.

فعلاً، تمكنت الملكية من تفادي اتساع نطاق الاحتجاج العمالي والشعبي المتفجر، مستهل العام ٢٠١١، في سياق الهزة الثورية التي شملت بلداناً عديدة بالمنطقة. أفلحت في إنقاذ سلطتها، بفعل مرونة تعاملها مع المد الشعبي، بتفادي الإفراط في قمعه، وبمنح تنازلات اجتماعية لا يُستهان بها (فرص عمل للشباب المعطل، تساهل مع مئات آلاف باعة الرصيف، ومع حملة شعبية عريضة لبناء مساكن بلا أي تقييدات إدارية، وتنازلات للحركة النقابية غير مسبوقة...)، وبمناورات سياسية ساعد على نجاحها الطابع الابتدائي لحركة ٢٠ فبراير، وضعف تقاليد النضال السياسي بالبلد [انتخابات أفضت إلى برلمان جديد، وحكومة واجهة جديدة، استُعْمل فيها لأول مرة واحد من أقوى التيارات الإسلامية، حزب العدالة والتنمية]. ولم يكن دعم هذا التيار الإسلامي للملكية (هو يفاخر بدوره في وقايتها من تصعيد ثوري نظير لما شهدت بلدان أخرى بالمنطقة) سندها الوحيد أيام ارتعادها من مصير الرئيسين بن علي ومبارك. فقد قام اليسار التاريخي (معظمه متحدر من اليسار الوطني الشعبوي) بدور لا يقل أهمية. فقد ناهض الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وتشكيلات أخرى من الطبيعة السياسية إياها، حركة ٢٠ فبراير، وقامت بيروقراطية النقابات التابعة لهذه القوى (في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والفيدرالية الديمقراطية للشغل)، ومعها أخرى أشد

ارتباطاً بالقصر (في الاتحاد المغربي للشغل)، بالتعاون مع الدولة، لتفادي تنامي موجة النضالات، وانتقالها إلى أماكن العمل.

دامت حركة ٢٠ فبراير، وهي هبة ميزها من باقي الدينامية النضالية لعام ٢٠١١، رفعُها مطالب سياسية مباشرة، حتى تشكيل حكومة الواجهة الجديدة، في مطلع العام ٢٠١٢. لكن أيام عزها لم تتجاوز أربعة أشهر، من انطلاقها في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، حتى فرض الملكية الصيغة الجديدة من دستورها، في ١ تموز/ يوليو ٢٠١١.

مثلت مسيرات حركة ٢٠ فبراير أول تحرك سياسي جماهيري منذ عقود. فبعد هزم الحسن الثاني يسار الحركة الوطنية، منتصف سنوات ١٩٦٠، انتفى أي نضال سياسي جماهيري، وأفلح النظام في احتواء قسم من المعارضة، واستخدمها في آلية سياسية سيَّر بها البلد ولا يزال (مؤسسات محلية وبرلمان منذ ١٩٧٦–١٩٧٧). فمع القمع الفتاك باليسار الثوري، أتاح النظام ليسار إصلاحي برجوازي ممارسة هيمنة سياسية طيلة عقود (إمكان عمل سياسي وصحافة شرعيين، وذراع نقابي...)، ما أسهم في تأخير وعي الكادحين السياسي، واقتصار ردهم على الاستبداد والاضطهاد على تفجرات دورية للغضب عديمة الأفق السياسي (حزيران/ يونيو١٩٨١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٠...). ولما بدأ النضال الشعبي يبرز بمناطق قروية ومدن صغيرة، منذ النصف الثاني من سنوات ١٩٩٠، اكتسى مضموناً اجتماعياً محضاً، من دون تبلور تنظيمي، ولا استراتيجية.

وظلت الحركة العمالية، سياسياً، في ذيل المعارضة البرجوازية (الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال)، أو تحت سطوة بيروقراطية بالغة الفساد والارتباط بالقصر (الاتحاد المغربي للشغل). وتمتد جذور تخلف العمال السياسي إلى انتزاع قيادة الحركة النقابية من يد الشيوعيين، بتأسيس الاتحاد المغربي (عام ١٩٥٥) للشغل، تحت رعاية حزب البرجوازية الناشئة- حزب الاستقلال- والانحطاط الإصلاحي العميق للحزب الشيوعي (حزب التقدم والاشتراكية حالياً)، ثم إلى الهيمنة التي بسطها الاتحاد الاشتراكي على قسم من الطبقة العاملة، ببنائه نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في نهاية سنوات ١٩٧٠، وإبادة اليسار الثوري، وتعثر عمله داخل الطبقة العاملة.

هذه الخاصية الهيكلية (السطوة السياسية لقوى غير عمالية على طبقة الأجراء طيلة عقود)، جعلت الحراك الشعبي لعام ٢٠١١ بلا عمود فقري. فتدفقت طاقة نضال الشباب، طلباً للعمل بأشكال جذرية، مثل وقف قطار نقل الفوسفات، واندفعت جماهير

عريضة تطالب بتحسين أوضاعها الاجتماعية، وبرزت بشائر حركة فلاحين صغار بمناطق مسقية، واستجابات قطاعات متنامية من كادحي المدن لنداءات حركة ٢٠ فبراير إلى التظاهر، ضد الاستبداد، ومن أجل العدالة الاجتماعية، وعاش البلد مناخاً نضالياً غير مسبوق. لكن تضافر مكونات الحراك الشعبي لم يتحقق، ولم يكن لدى اليسار الجذري قوى كافية للاضطلاع بالمفترض فيه من مهام ظرف من ذلك القبيل. فبقي الوضع في حدود دينامية نضالية مفككة الأوصال، لم تَرْقَ إلى سيرورة ثورية، حيث لم ينتقل نشاط الجماهير الذاتي إلى مستوى تنظيم ذاتي، ولم تتم منازعة الملكية سلطتها، ولم تدم موجة النضال ما يكفي لإحداث طفرة نوعية في وعي الكادحين. فكان أن تبددت طاقة الكفاح الشعبي المتبقية، في اندفاعات محلية معزولة (تازة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، بني بوعياش في آذار/ مارس- أيار/ مايو ٢٠١٢، دمنات في أيار/ مايو ٢٠١٣...)، وجرى احتواء التململ العمالي بتنازلات القيادات وتواطُئها.

آلية سياسة لا تزال تؤتي أُكلها

هذا التحكم بالوضع دفع النظام الى مواصلة السياسة النيوليبرالية، التي أوعز بها الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، سياسة قوامها تكييف اقتصاد البلد لمتطلبات سداد الدين، والمزيد من إتاحة سبل التراكم للرأسمال المحلي والامبريالي، مع ما يستتبع ذلك من هجوم على ما تبقى من مكاسب اجتماعية، وتشديد للاستغلال، ومفاقمة للبطالة، وأشكال العمل غير القار... وقد تجرأ الفريق الحكومي القائم منذ مطلع العام ٢٠١٢، برئاسة حزب العدالة والتنمية الاسلامي، على مباشرة تعديات طالما أوقفها التردد بوجه احتمالات التفجر الاجتماعي. ومن أبرزها سعي حثيث إلى تفكيك ما تبقى من نظام دعم مواد الاستهلاك الأساسية (صندوق المقاصة)، وضرب مكاسب أنظمة التقاعد، واقتطاع أجور الشغيلة المضربين في قطاعات الدولة (إلغاء مكسب دام منذ زهاء ٦٠ سنة)، فضلاً عن مواصلة التقشف في الميزانيات الاجتماعية، وتحميل أعباء الضائقة الاقتصادية لقاعدة المجتمع العريضة.

تُطبق بواسطة هذه الحكومة السياسةُ ذاتها التي طُبقت باستعمال حزب الاتحاد الاشتراكي، في نهاية سنوات ١٩٩٠، لمَّا استشعر الحسنُ الثاني خطورة الوضع وقرب وفاته. إنها تقوم بدور واجهة تحمي الملكية من سخط ضحايا السياسة النيوليبرالية، بعد أن أفادت النظام في اجتياز محنة عام الثورة في المنطقة. إن آلية «المسلسل الديمقراطي» التي دبر بها النظام الوضع السياسي، منذ زهاء أربعين سنة، قد تعززت بنشوء حزب

من الموجة الإسلامية، له قاعدة اجتماعية عريضة، مساند للملكية، قابل لأدوار العجلة الخامسة في آليتها السياسية، وقد يُلحق قسمٌ مما يسمى «الحركة السلفية» بهذه الآلية، مستقبلاً، بحسب حاجات النظام.

قوتهم في ضعفنا

وجلي أن هذا النجاح في التحكم بالوضع، على الرغم من الاحتقان الاجتماعي، ناتجٌ من ضعف قوى النضال. فعلى غرار اليسار بعموم المنطقة، تردى وضع اليسار الإصلاحي على نحو غير مسبوق، وبات معظمه سنداً للنظام، سواء داخل مؤسسات الديمقراطية الزائفة (برلمان ومجالس محلية...)، أو في الساحة العمالية، حيث يسيطر هذا اليسار، في قيادات النقابات، مسايراً سياسة البرجوازية ودولتها، ومسانداً تمرير التعديات على حقوق الشغيلة ومكاسبهم، وساهراً على ضبط الفعل العمالي، ومنع ارتقائه إلى حد تهديد «الاستقرار الاجتماعي». فمن جهة، تستنكف القيادات النقابية عن واجب التضامن العمالي، متفرجة على اختناق كفاحات عمالية كبيرة، كما جرى لمعركة أجراء الطريق السيار- أُوتُوسّتراد- (مطلع ٢٠١٢)، ضد تشغيلهم عبر شركات وساطة، ولعمال مناجم بوازار، ولمعركة قسم من شغيلة التعليم (الأساتذة المجازين) سنة ٢٠١٣، ومؤخراً إضراب عمال مناجم جبل عوام، شهراً كاملاً (آب/ أغسطس ٢٠١٤). ومن جهة أخرى، تتدخل البيروقراطية لوقف كفاحات جارية، كما جرى في إقليم ورزازات، وما ترتب عنه من تفكيك للتنظيم النقابي المحلي (مستهل العام ٢٠١٣). وتجنباً لانبثاق كفاحات غير متحكم بها، وحفاظاً على موقعها كمحاور باسْم الشغيلة، إزاء أرباب العمل والدولة، تبادر البيروقراطيات النقابية، بين فينة وأخرى، إلى خطوات محسوبة، مثل الدعوة إلى مسيرة عمالية وطنية بالعاصمة (٣١ آذار/ مارس ٢٠١٣) أو بالدار البيضاء (٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٤)، وحتى إلى إضراب عام وطني (يوم ٢٩ تشرين الاول/ أكتوبر ٢٠١٤). ويبلغ الحرص على التحكم في تحركات العمال مستوى تقييد الإضراب بتوجيهات تفرغه من محتواه (دعوة الشغيلة إلى تعويض يوم الإضراب بعمل مجاني بعده)، ناهيك عن تفادي أشكال الديمقراطية العمالية، في تسيير الإضراب.

وطبعاً، يستتبع هذا التسلط والعسف البيروقراطيان قمعَ النقابيين المعارضين، الذائدين عن علة وجود منظمات العمال، من قبيل طرد مناضلين من تيار المناضل-ة من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ونقابة بحارة الصيد الساحلي من الاتحاد المغربي للشغل، ومؤخراً (منذ آذار/ مارس ٢٠١٢) حملة الاجتثاث التي يتعرض لها ما

بات يعرف بـ«التوجه الديمقراطي»، داخل الاتحاد المغربي للشغل. كما أبانت مجريات مؤتمر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل الخامس (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣) درجة التسلط البيروقراطي، والاصطفاف إلى جانب النظام في تدبير المسألة الاجتماعية. هذا وتتمثل أكبر مكامن ضعف اليسار الجذري بالمغرب في إخفاقه في تجميع القوى المستاءة من سياسة البيروقراطيات النقابية، وحتى في عدم وعي معظمه الحاجةَ إلى ذلك التجميع. فطيلة العقد الأخير، أبدت قطاعات أجراء عديدة رفضها لخيانات البيروقراطية، ومنها قطاع أجراء البلديات عام ٢٠٠٧، في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (ما عُرف بالحركة الرافضة)، وقد انتهت تجربة هؤلاء الأُجَراء إلى تفكك فروع عديدة، وقبلها تجربة قسم من أجراء التعليم، المفضية إلى تأسيس «النقابة المستقلة» و«الهيئة»، هذا فضلاً عن ظاهرة الانطواء الفئوي المفككة لأساس النقابة: التضامن.

ورغم ما يبشر «التوجه الديمقراطي»، المفصول من الاتحاد المغربي للشغل بقوى واعدة، يظل ضعفه السياسي، ونقص تقاليده الديمقراطية، خطرين يهددان بتبديد تلك القوى. كما أن السير، بعد رفض القيادة البيروقراطية أي مساومة تفتح باب التراجع عن قرارات الطرد، نحو تأسيس اتحاد نقابي جديد، من دون جرد حصيلة زهاء ربع قرن من العمل النقابي، وبدون التسلح بمنظور ثوري للعمل النقابي، ينذر بإعادة إنتاج ممارسة نقابية لا تسهم في بناء قطب عمالي راديكالي معارض لسياسة البيروقراطية النقابية، سياسة الحرص على «الاستقرار الاجتماعي». ويمثل تعزز القاعدة النقابية وتجددها بقوى فتية مقدامة، مثل عمال الزراعة بسهل سوس، في العقد الأخير، وبعض فئات الوظيفة العمومية، كمستخدمي وزارة العدل، عاملاً مساعداً على بناء خط نضال عمالي راديكالي كفاحي، داخل الحركة النقابية، بوجه تَوَحُّل البيروقراطيات المتسارع، في مستنقع «نقابة الشراكة الاجتماعية».

ثمة أمارات عديدة مُنذرة بسلوك البيروقراطيات المرتقب، فموقفها المساند عملياً لاقتطاع أجور أيام الإضراب، في الوظيفة العمومية، ومسايرتها الفعلية لهجوم الدولة على أنظمة التقاعد، وما أبدت من قبول مبدئي لمشروعي قانوني حق الإضراب والتنظيم النقابي، وتلكؤها الجلي، بعد زهاء شهر ونصف الشهر من «إضراب عام» اعتُبر إنذاراً، كل ذلك يدل على مواصلة سياسة مرافقة الهجوم على مصالح الأجراء ومكاسبهم.

تحديات بوجه اليسار الثوري

المغرب مقبل على تصعيد حرب الطبقة السائدة على الطبقات الشعبية، وقد استكملت حكومة واجهة، مستندة إلى تحالف بـ«أغلبية» إسلامية، سنتها الثالثة، وعلى انتخابات جماعات محلية (مجالس بلدية وقروية) منتصف العام ٢٠١٥، في سياق تراجع النضالات. وستستند موجة الكفاحات القادمة على رصيد تجربة نضال خطا فيها سنة ٢٠١١ مئات آلاف الكادحين أولى خطواتهم، على درب النضال السياسي الفعلي، في الشارع، وآخرون شباب خاضوا نضالات ضارية، ومنها اعتصامات مسيرات شعبية، من اجل العمل، وموجة غضب التلاميذ في المدارس سنة ٢٠١٤، والاحتجاج الشعبي العفوي الجاري ضد غلاء استهلاك الماء والكهرباء، وما تحبل به حركة الشباب المعطل خريج الجامعة. وستنطرح على مناضلي اليسار الثوري مهام الانغراس في النضالات، والإستفادة من دروس المعارك الماضية، لا سيما واجب رفع درجة الوعي والتنظيم لتحقيق تراكمات ووثبة نوعية، بعد سنوات من نضالات مشتتة وجزئية ومحلية، وذلك بالتقدم في تحقيق تضافر مختلف مكونات الحركة الجماهيرية، والسير بمطالبها ونضالها نحو نضال سياسي يطرح على جدول الأعمال مسألة السلطة.

بهذا الصدد الأخير، أبانت المصاعب التي واجهتها حركة ٢٠ فبراير، في تطوير الوعي السياسي، فداحة الأضرار الناتجة من عقود من «المسلسل الديمقراطي». لقد فقد اليسار التاريخي الصدقية، بعد تآكلٍ مديد في مؤسسات الديمقراطية الزائفة، ثم عرَّت، نهائياً، ديناميةُ ٢٠١١ النضالية، حقيقته وطبيعته المضادة لتطلعات الكادحين، فلم تعد له تلك الهيمنة السياسية على قسم من الجماهير الشعبية. وباتت الملكية مستندة إلى قسم من الحركة الإسلامية معترف بشرعيتها، وإلى شبكةٍ هائلة من الجمعيات (في المغرب مائة ألف جمعية)، نافذةٍ في أعماق المجتمع (ما يسمى جمعيات التنمية وصنوف أخرى)، يضطلع معظمها بحرف توق الكادحين إلى تحسين أوضاعهم نحو حلول ترقيع، في ظل النظام القائم، ولها فعالية شديدة في هذا المضمار بعد انتفاء أي مشروع مجتمعي بديل بفعل أزمة اليسار.

هذا ما يوجب القيامَ بتنوير سياسي ثوري كثيف وعميق، وبذلَ جهدٍ دعاويٍّ يشيع معالم المشروع اليساري البديل. بيد أنها مهام تفوق ما بوسع قوى اليسار الجذري، بحالته الراهنة، ما يفرض توحيد جهود مكوناته، وتقريب الرؤى بشأن قضايا النضال وتكتيكاته، وفي مقدمتها المسألة النقابية.

لقد استفاد النظام من ارتداد المد النضالي الجماهيري، في المنطقة، وكما كان صعود الموجة الثورية حفازاً لحركة ٢٠ فبراير، ومجمل حراك العام ٢٠١١، مثلت جرائم نظام الأسد بوجه الانتفاضة السورية، ومجريات الحرب الأهلية بليبيا، وضعف ما حققته السيرورة الثورية في اليمن ومصر وتونس، عاملاً محبطاً.
غير أن تطور السيرورة الثورية، في المنطقة، على نحو ايجابي، حين يستأنف انخراط الجماهير في معارك كبيرة تغير من جديد الواقع السياسي، في بلد أو جملة بلدان، سيبطل المفعول المحبط للردة الرجعية، في المنطقة. ويتوقف عمق هذا التأثير الايجابي المحتمل، في مدى زمني يستحيل التنبؤ به، على عمل الثوريين التحضيري، في الفترة الراهنة، لا سيما في اتجاه الطبقة العاملة، القوة المحركة الرئيسة لكل تغيير جوهري لنظام الاستبداد والاستغلال. وإن كان الواقع الراهن للسيرورة هو هجوم الثورة المضادة، مجسداً بأنظمة متحالفة مع الامبريالية، وحركات مغرقة في الرجعية، بحيث بات ربيع ٢٠١١ أشبه بحلم، فلا شك أننا نجتاز إحدى تلك الفترات حيث تبدو فكرة الثورة ذاتها غير واقعية. ما قال بشأنه تروتسكي: «تندلع الثورة في مجتمع ما، ليس تبعاً لسيرورة مستمرة ثابتة، بل عبر جملة اضطرابات، تفصل بينها مدد متباينة وعريضة، وممتدة أحياناً، تبدو خلالها حتى فكرة الثورة فاقدة أي علاقة بالواقع».

٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤


٦
لا تذكروا
من بعدنا
إلا الحياة

الرفيق باسم، الذي عاش ومات، تحت راية التغيير الثوري للعالم*

المنتدى الاشتراكي

في أحد النصوص الروائية المرموقة لصديق لي، يصف الموت بالفضيحة الكونية. وهو ما أشعر به، أنا ايضاً، في علاقتي بما ينطوي عليه من العبث موتُ الكائن البشري، بشكلٍ عام. فكيف الحال حين يصبح الرابط الذي يشدُّنا إلى الشخص المغادر أكثر عمقاً وأشد خصوصية: رابطُ صداقة عميقة أو، بوجه أخص، رابطُ الرفاقيَّة. وأقول بوجه أخصَّ لأني أعيش هذا الرابطَ على أنه أحد أسمى الروابط، وأكثرها جوهرية، ولا سيما حين يكون المشروع المشترك بين الرفاق تغيير العالم، بحسب تعبير ماركس، وتغيير الحياة، كما أعلن، ذات يوم، أحدُ مؤسسي السوريالية الأساسيين الكبار – وكان بالمناسبة ماركسياً ثورياً – الشاعرُ الفرنسي أندريه بروتون.

كان باسم شيت أحد هؤلاء الرفاق، ومن الأكثر حماساً بينهم لتغيير العالم والحياة. ولأجل ذلك، فهو منذ البداية، وربما قبل زمنٍ من انخراطه في العمل المنظم لبلوغ هذه الغاية، كان يشعر بذاته على طرفي نقيضٍ مع ما ينطوي عليه هذا العالم، إلى الآن، من لاعقلانية، واستبداد، وظلم، وازدراءٍ لقيم الحرية والعدالة والمساواة. وهو ما أمكنني أن ألاحظه منذ اللحظات الأولى لمعرفتي به، ذاتَ مساءٍ من خريف العام ٢٠٠٢، خلال لقاءٍ موسَّع، نسبياً، في مكتبي، كنتُ دعوتُ إليه مجموعةً من اليساريين اللبنانيين والفلسطينيين، لأجل تشكيل تجمُّع للقوى التي توافق على مواجهة الحرب الإمبريالية المزمَعَة على العراق، بالتلازم مع مواجهة الدكتاتوريات العربية، وفي مقدمتها تلك التي كانت قائمةً في البلد المشار إليه.

*– كلمة «المنتدى الاشتراكي»، في تكريم ذكرى الرفيق باسم شيت. وقد ألقاها الرفيق كميل داغر

× "لا تذكروا من بعدنا إلا الحياة" محمود درويش

في ذلك المساء، كان الرفيق باسم بين الأشد جذرية في تبَنّي شعار التصدي، في آن، لكلٍّ من الحرب القادمة والدكتاتورية القائمة. وشارك بعدئذ بنشاط وفعالية في التعبئة لإنجاح المظاهرة التي ستنطلق، في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، من المتحف إلى رياض الصلح، تحت الشعار المنوَّه به، أعلاه، وجمعت ما لا يقلّ عن الألفي متظاهرة ومتظاهر، بمقابل تلك التي انطلقت من البربير إلى المكان عينه، وضمَّت مناوئين فقط للحرب الإمبريالية، وكانوا يناهزون الستة آلاف تقريباً.

وبالطبع، لن أتمكن، في هذه العُجالة، من إيفاء الرفيق حقَّه، بالتوسع في ذكر مناقبه ومآثره، على قاعدة تجربة العلاقة به، مذاك، لذا سأقتصر على بعضها، مهما يكن في ذلك من غبنٍ لذكراه.

على الرغم من ظنون خاطئة جداً، لدى البعض، كان باسم بعيداً من العصبوية، ومن الانكفاء إلى الذات التنظيمية، وشارك، في العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، عن كثب، في مسعى وحدة اليسار المحليّ ككل، بمعناه العام. كان بين القلّة الذين حضروا كلَّ جلسات لجنة صياغة مسوَّدة النصوص التأسيسية لما عُرف باليسار التشاوري، ولعبوا دوراً مميَّزاً في المسعى المتناقض، والمليء بأسباب التعثر، لإنجاح محاولة يدفع بلدُنا، وحتى المنطقةُ المحاذية، ثمناً باهظاً، بسبب إخفاقها. ولكنه نجح، بالمقابل، في استجابة تحدّي توحيد اليسار الثوري، الذي أفضى لاندماج كلٍّ من التجمع الشيوعي الثوري والتجمع اليساري من أجل التغيير، في ما بات يعرف بالمنتدى الاشتراكي، وبقي حتى اللحظة الأخيرة من حياته يناضل لأجل تطوير هذه التجربة، واستكمالها، وبالتالي ضمان نجاحها النهائي، وذلك في سياق النضال الجدي لتجاوز العمل التنظيمي المحلي البحت إلى الأفق العربي الأوسع والأممي، العام، كما سأوضح بعد قليل.

ولقد كان استقبال الرفيق باسم للانتفاضات العربية جميلاً وبهيجاً لأبعد الحدود. رأى فيها بداية تحقُّق ما طالما سعى إليه وآمن بحتمية حدوثه، وانخرط حتى العظم، كما يقولون، في الدفاع عنه بضراوة، ضد أولئك الذين اعتبروا تلك الانتفاضات مؤامرةً إمبرياليةً ضد شعوب منطقتنا، في مسعاهم لحماية الوضع القائم، وما يشوبه من بؤس وفساد وهيمنة لأنظمة دكتاتورية جاهزة لممارسة أقصى الإجرام، في محاولتها تأبيدَ سلطانها. وكانَ لا يزالُ، حتى رحيله، في مطلع هذا الشهر الحزين، يدافع بجسارة عن ثورة الشعب السوري ضد الدكتاتورية، في دمشق، في الوقت نفسه الذي يفضحُ فيه القوى المحلية هناك، التي حاولت مصادرتها وتشويهها، سواء منها الإسلاموية المتطرفة،

من أمثال الدولة الإسلامية (داعش)، والنصرة، وغيرها، أو البرجوازية المرتهنة بالعلاقة مع الحكومات الخليجية ومالها السياسي، فضلاً عن القوى الإقليمية والدولية المعادية للسيرورة الثورية في المنطقة العربية. وقد لعب الرفيق باسم دوراً هاماً للغاية في تنظيم التحركات الشعبية، لدينا، من اعتصامات وتظاهرات، على تواضع حجمها، تضامناً مع انتفاضة الشعب السوري، كما مع حقوقه الإنسانية، في مناطق لجوئه داخل لبنان، وفي مواجهة ما يتعرض له من مواقف عنصرية، عندنا.

ولا يمكن ان نتغاضى، على الإطلاق، عن الأهمية القصوى للدور النظري، كما الميداني، الذي اضطلع به، في ربيع العام ٢٠١١، في لبنان بالذات، خلال التظاهرات المشهودة، آنذاك، لإسقاط النظام الطائفي البرجوازي العفن، وإقامة دولة ومجتمع علمانيين. وهو الدور الذي كان يواصله، بأشكال اخرى، ولا سيما في كتاباته، في قنوات عديدة، ومن ضمنها، بوجه أخص، من على صفحات مجلة «الثورة الدائمة»، بما هي مجلةٌ يشارك في إصدارها العديدُ من المنظمات الثورية العربية، في لبنان وسوريا ومصر وتونس والعراق والمغرب، من ضمن منظور النضال المشترك لأجل انتصار السيرورة الثورية، في منطقتنا، كما في العالم بأسره. ولقد كان له إسهامٌ أساسيٌّ في ضمان القدر الممكن من انتظام صدورها، حيث أنه عدا دوره المركزي في هيئة تحريرها، كما في كتابة مقالات فيها، وضمان استلام مقالات أكثر من منظمة من البلدان المذكورة، أعلاه، كان يشرفُ على تصميمها وطباعتها وتوزيعها.

ولقد كنا نعمل، في الفترة الأخيرة على الإعداد لصدور العدد الخامس منها، حين غادرَنا. ومن المحزن للغاية أن يكون هذا العدد، الذي قد يتأخر صدوره بعض الشيء، سيظهر هذه المرة مجللاً بالحداد، مع ملفٍّ عن الرفيق باسم، الذي عاش ومات وهو يكافح بلا كلل، تحت يافطة التغيير الثوريّ للعالم، كما للحياة.

باسم شيت....أو الحالم الأبدي بالتحرر الوطني والتغيير

د. كمال حمدان

استوقفتني في الفترة الأخيرة بعض كتابات المناضل الراحل باسم شيت، حول الطائفية وتوظيفاتها المستجدة في لبنان والمنطقة. وقد تحاشى (باسم) المقاربات الثقافوية، والاختزال الضيّق والتعسفي للصراع السني- الشيعي، بأنه امتداد لصراع على السلطة، منذ وفاة النبي، قبل ١٤٠٠ عام، معتبراً أن هذا الانقسام الأصلي لا يمكنه – عبر نظرة خطية وتبسيطية للتاريخ- أن يتجاهل أو يتجاوز كل التطورات والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي حصلت خلال تلك الحقبة (١٤٠٠ عام)، وبخاصة بعد الحقبة الاستعمارية، ومن ثمّ مرحلة الاستقلال، ونشوء الدول المسماة حديثة، وتكوّنها، في المنطقة.

وبهذا المعنى، اعتبر باسم أن الطائفية ظاهرة (حديثة نسبياً) جرى ويجري استخدامها، والعمل على توظيفها المتعدد الأشكال، في الحقل السياسي أو الجيو-سياسي، كلما نشأت ظروف ومتطلبات تقضي بإعادة تجديد وتوسيع آليات السيطرة الطبقية والثقافية للاقوياء على الضعفاء، في المجتمعات المعنية. وهذا ما يجعل بالتالي دور الطائفية، في ساحة الصراع السياسي والايديولوجي، يتمحور حول حرف تعريف مفهوم الأزمة عن مضمونها الفعلي، والعمل على إسباغ شكل ايديولوجي هجين عليها، في محاولة لإعادة انتاج هيمنة «جديدة» تخفي العوامل الحقيقية لأزمة هذه المجتمعات.

ففي الازمات الكبرى، تلجأ القوى المسيطرة (البرجوازية) الى إعادة نبش إيحاءات مستخلصة من صلات هذه الظاهرة بالماضي- بهدف الفوز بمعارك اليوم (كما يقول باسم)، وليس الانتقام لمعركة قديمة، ما يعني أن الطائفية هي بمثابة «توظيف للتاريخ في خدمة الصراعات الراهنة» (المقولة لماركس). يقول ماركس عن تلك القوى إنها تعمد «الى استحضار أرواح الماضي لخدمة أهدافها، وتستعير من ذلك الماضي الاسماء

والازياء وشعارات المعارك، لكي تمثل مشاهد جديدة، في هذا الرداء التنكري، الذي اكتسى بجلال القدم وبهذه اللغة المستعارة».
والمرجح أن باسماً يقصد بالأزمات الكبرى تلك المتعلقة ب: ازمة النظام الرأسمالي الأم؛ وأزمة البلدان التابعة، وبخاصة بلداننا التي قامت على توليفة بنيوية معقدة من اقتصاد الاستهلاك والريع- لا الانتاج- وعلى العنف وعدم المساواة والاستبداد والبطش والإقصاء وقمع الحريات؛ وأزمة البديل اليساري الذي يقف شبه عاجز أمام قديم يموت، وجديد لا يجد الطريق نحو الولادة، بالرغم من توفّر الشروط الموضوعية، التي تستعجل تلك الولادة. ولكن الأزمة هي أيضاً، وخصوصاً، أزمة الانتقال من عالم مستقطب أحادياً الى عالم ربما يكون متعدد الاستقطابات، ويعاد بموجبه- عبر عملية تاريخية طويلة ومعقدة – تقاسم مناطق النفوذ والموارد ومصادر الطاقة وقنوات التبادل التجاري، السلعي والخدماتي، والممرات الاستراتيجية، البحرية والبرية الخ....

هكذا استخدمت الطائفية، لبنانياً، منذ عام ١٨٦٠، عبر الصراع الماروني- الدرزي (يقول باسم)، كأداة للتحكم بادارة التناقضات الناجمة عن دخول الرأسمالية الى جبل لبنان، وإبراز دور البرجوازية التجارية التابعة. كما استخدمت بعدها، في سبعينيات القرن المنصرم، لوقف المدّ الشعبي والنقابي، الديمقراطي والعلماني، الذي كاد يتهدد مرتكزات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي اللبناني. وهكذا أعيد كذلك استخدام الطائفية، لاحقاً، لحرف نضالات هذا المدّ الديمقراطي بالذات عن الغايات الأصلية، التي كان يستهدفها، ما ساهم في ضمور القاعدة الاجتماعية، التي كان يغرف منها ذلك المدّ عوامل قوته.

ثم ها هي الطائفية تُستخدَم، مجدداً، منذ نحو عقد، ليس فقط للتحكم بعملية اعادة صياغة التوازنات، داخل النظام السياسي الطائفي اللبناني، في حقبة ما بعد سقوط «المارونية السياسية»، وتنامي المراهنات الرعناء وغير المضبوطة، التي تعبّر عنها أطراف شتّى مما يصطلح على تسميته «السنية السياسية» و«الشيعية السياسية». وهي تستخدم كذلك – وهذا هو الأكثر خطورة وتداعيات- كجزء من المحركات والرافعات الأساسية، التي تُراد من خلالها إعادة رسم وصياغة توازنات القوى والحدود الجيو-سياسية، وربما أيضا الكيانية، لغالبية بلدان هذا الجزء المضطرب من العالم، إن لم يكن لمجملها.

في إطار اللقاءات المتعددة التي جمعتنا، على هامش مشروع إطلاق اللقاء اليساري التشاوري، قبل عدة أعوام، التقيت مع باسم حول نقاط أساسية كثيرة تتناول خصائص مجتمعاتنا العربية، وآليات التبعية المتنوعة والمتجددة، التي تخضع لها بأشكال متفاوتة

مجموعات البلدان المتفرعة عن تلك المجتمعات. ولكن في الوقت ذاته تباينت وجهات النظر، بعض الشيء، حول نقاط أعترف بأنها تبقى ذات طابع خلافي، مثل: تقييم الحقبة الناصرية، وتحديد مساحة التقارب والتباين بين القومية والدين، والموقف الفعلي للقوى الاستعمارية من القومية العربية، فضلاً عن العديد من القضايا، التي تتصل بواقع البنية الاقتصادية والاجتماعية اللبنانية، وبخاصة تركيب الطبقة العاملة في لبنان.

مع ذلك، لا يسعني- مع الرحيل المبكر لباسم شيت- إلا أن أتوقف عند بعض مزايا هذا المكافح الصلب، لا لتصفية الضمير حيال رجل مضى، بل لأسلط الضوء على مزاياه، التي تشكل قوة مثال للمئات بل للآلاف من الشباب المنخرطين، بأشكال شتى، راهناً- أو قد ينخرطون مستقبلاً- في معترك عملية التحرر الوطني والتغيير الاجتماعي.

أبرز مزايا باسم أنه كان مجتهداً، وهو لم يكن يكتفي في تحليله للواقع العربي واللبناني بالاستناد الى الكلام اليومي، أو الخطاب الصحافي السائد. كان يسعى دوماً الى دعم ما يكتبه أو يقوله، بمقاربات فكرية ونظرية رصينة، وبدروس وعبر حيّة مستخلصة من تجارب ملموسة لبلدان سبقتنا، على طريق التحرر الوطني والاجتماعي. فلا حياة للفكر من دون تعزيز بيئة المحاججة الصحية، المقرونة بالاجتهاد والعلم.

من مزاياه أيضاً أنه كان رجلاً صلباً، من النوع الذي لا ينكفىء، بسهولة، في النقاش مع محاوريه أو رفاقه، فيظل يتمسك بحجته، ويمعن في تعميقها وتطويرها، حتى يفرض على أولئك المحاورين الارتقاء- هم أيضاً بحججهم الى مستوى عالٍ من الندّية، وهذا ما يجعل النقاش فرصة للتنافس الايجابي، والبنَّاء، والمتحرر من «القوالب الإنشائية الجامدة» التي يستسهل كثيرون ترددادها.

في الوقت ذاته، كان باسم رجلاً حرّاً لا يخضع لحاجات اللحظة، أو للمواقع والوعود والإغراءات. كان في صميم ذاته متواضعاً، ومتقبّلاً بقناعة لما هو عليه، وغير مستعد تحت أي ضغط لإجراء مقايضات من النوع الذي يمسّ ثوابته الفكريه وقناعاته وموقفه السياسي المستقل. وهذه ميزة بالغة الأهمية، في زمن أدت فيه الجوانب السلبية للعولمة الى فقدان العديد من الشباب لتوازنهم وحريتهم.

نفتقد باسماً. ولعل ما يقلل من حجم هذه الخسارة هو أن يكمل رفاقه وأصدقاؤه

المشوار، مستظلين تلك المزايا، التي جسّدها هذا المناضل الشاب، الذي رحل باكرا.

أكملوا الزرع.. ليحصدوا!!

وداد حلواني
رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين

بعد ظهر الأحد الماضي، تنادى الأصحاب إلى اللقاء في الـ«مانشن» لشرب نخب «باسم» في حضرة غيابه... لم يُسمَع، بالرغم من تتابع وتيرة الوافدين، سوى صوت الصمت الذي كان يحتل المكان... وعبارة «العوض بسلامتك» (بالفتحة والكسرة)، كل فرد كان يعزّي الكل ويتقبّل التعازيَ من قبل الكل في الوقت ذاته... قبل أن أغادر، حاولتُ إيجاد كلمات أخصّ بها «غسان» (مكارم) رفيق عمر «باسم»، لكني لم أحتج لذلك، لأن «غسان» سبقني بالكلام، طالباً مني تأجيل ما أود قوله إلى لقائنا اليوم...

«غسان»، يا رفيقات ورفاق «باسم»، ما أصعبها لحظةً، أن أقف أمامكم، لأودّع «باسمَكم» الذي رحل فجأة... رحل من غير سابق تصميم خلافاً لعادته، رحل من غير وداع...

أخشى أن «تزعلوا» إن اعترفت بأني وأنا أتطلّع في وجوهكم الآن، أرى كما رأيتُ الأحد الماضي، وكما رأيت مجدداً بعد أيام قليلة في البناية، في الشقة حيث كان مكتبه فوق مسرح «زقاق»، ملامحَ باسم في وجه كل منكم، رأيت باسماً في كل الوجوه، صار وجهه كل الوجوه..!

«باسم»، لا أعرف إن فكّرتَ بالموت مرة.. بموتك أنت بالتحديد.. عُذراً على السؤال، فأنا، وإن كنتُ أعرف أنك خزّانُ فكر كبير وعميق... يغرفُ ولا يتوقّف، يضخُّ فلا ينضب ولا يتجمّد... لكنك صغير على الموت... والصغار عادة لا يفكّرون بالموت، بموتهم، خصوصاً إذا كانت أجندتُهم مثل أجندتك ملأى بمهمات وقضايا آمنتَ بها، عاهدتَ نفسك وعقدتَ العزم على النضال من أجل تحقيقها، سعياً إلى مجتمع آمن ينعم أبناؤه بالحرية والعدالة والمساواة..
أخالك يا «باسم» تناقشُ الموتَ عندما داهمك... لاأظنُ أنك خفتَ منه... ولا فارقتْك

ابتسامتُك المعهودة.. ربما حاولتَ إقناعه بتأجيل تنفيذ مهمته ما يكفيك من الوقت كي تتمكّنَ من إنجاز ما التزمتَ به، أو للاعتذار عن موعدٍ ارتبطتَ به، أو على الأقّل لإعلام مَن يلزم بخبر وفاتِك..؟!!

الآن أقول كلاماً ليس لي. حدا: «لعمى شو كنت بحبّك، كنت اتعلّم منّك كتير وبلا ما تعرف». حدا تاني: «كاسك يا «باسم» من الهند. كاس آخر يُشرب في بريطانيا، فرنسا، البرازيل... آخر: «الخسارة أكثر من كل ما نفعله لتكريمه وتخليد ذكراه». وعاشر: «كتار كانوا يسمعولوا هلّق رح يحكو عنّو»... هذا بعض ما سمعته أو قرأته من عدد من أصدقائك ورفاقك يا «باسم».

ويمكن لو الصوت «بيودّي»، كنا سمعنا أطفال فلسطين عم يسألوا بحرقة: «وينك رايح يا باسم»..

ولأنّو ممنوع الصوت على النازحين السوريين، اكتفوا برسم شارة الخسارة لحليف حقيقي، لمدافع عن حقوقهم وإنسانيتهم...

«باسم»، أنا لا أريد اختصارك بـ «باسم» المناضل، الثوري، اليساري... وإن كانت هذه الصفات ملتصقة بك إلى حد التماس والالتحام.. .

على كل حال، أنا لا أقدر ولا أملك معلومات كافية عن كل نضالات «باسم»، التي خاضها داخل لبنان وخارجه. ما أعرفه أنه، وانطلاقاً من قناعاته النظرية، أعطى، من دون حساب لوقت أو لجهد أو لمال أو لمنصب، كل القضايا التي اعتبرها محقّة... لم يبخل بعطاءاته يوماً للقضية التي أحمل، قضية المفقودين التي نالت نصيباً وافراً من فكره واهتمامه. لقد ساهم «باسم» في إدخالها إلى المواقع النضالية التي خاض غمارها، أدخلها في وعي وقاموس الحركات الشبابية التي عمل معها، ساهم في تنظيم محكمة شعبية لمحاكمة الحرب وجرائمها مطالباً بانصاف ضحاياها... تأبطّ العريضة في كل مسيرة أو تجمع أو ندوة شارك فيها، أو دعا اليها، يجمع التواقيع للمطالبة بحق أهالي المفقودين بمعرفة مصائر أحبتهم...

أسرّت لي «يلدا»، الأحد الماضي إياه، أنك تداولتَ معها مؤخراً بضرورة التحضير لموعد جديد للمسيرة العلمانية، قالتْ إنك أبلَغتها عن أهمية ذلك وعن جهوزيتك واستعدادك

للمساعدة.. «يلدا» أخبرتني أيضاً أنها ستفعل لأن موت «باسم» لا يعني موت أفكاره وأهدافه..

هديتي إليك، «باسم»، بضعة أبيات اخترتها من قصيدة لمحمود درويش («نشيد للرجال»)

«لأجمل ضفة أمشي/ فإما يهترئ نعلي/ أضع رمشي/ نعم.. رمشي!/ ولا أقفُ
ولا أهفو إلى نوم وأرتجفُ
إلى الأعلى/ حناجرنا
إلى الأعلى/ محاجرنا
إلى الأعلى/ أمانينا
إلى الأعلى/ أغانينا
سنصنع من مشانقنا
ومن صلبان حاضرنا وماضينا
سلالم للغد الموعود..»

بقية النشيد تقول:
«دعوني أكمل الانشاد
فإن هدية الأجداد للأحفاد:
«زرعنا.. فاحصدوا!»

أما هدية «باسم» إلى «يلدا»، و«غسان»، و«فرح» وباقي الرفيقات والرفاق،
أما هدية «باسم» الانسان، الشاب الذي يحلم، يحب، يأكل، يشرب، ينام، يلهو، يعبث، يرقص...
أما هدية «باسم» كما أخالها:
«أكملوا الزرع.. ليحصدوا!»

أحييك، باسم اجدادنا القرامطة، تحية العمل والامل

د. فواز طرابلسي

لست من جيل باسم شيت. ولما كان قسمٌ لا بأس به منكم لا يعرفني، اسمحوا لي بهذا الـ CV الموجز:

كنت في عمر العديد من الشباب بينكم، عندما ترجمت كتاب ليون تروتسكي «الثورة الدائمة». لم تكن الترجمة بلا أغراض. وجدنا، الرفيقات والرفاق، ممن كانوا يؤسسون مجموعة «لبنان الاشتراكي»، ان نظرية تروتسكي تشكل ردّاً بليغاً على نظرية مرحلتي الثورة – الوطنية الديمقراطية، بقيادة البرجوازية الوطنية، فالثورة الاشتراكية، بقيادة الطبقة العاملة. استخدمت اسماً مستعاراً للترجمة، التي صدرت عن دار الطليعة في بيروت، لأن رفيقين من مؤسسي حلقة «لبنان الاشتراكي» كانا ينويان ممارسة «الدخولية» entrisme، في الحزب الشيوعي اللبناني، ولا يريدان ان تلحق بهم التهمة التي علقت بي.

كنت تروتسكياً، في نظر الاحزاب الشيوعية العربية. والتروتسكية حينها، في نظر الشيوعيين واليساريين التكفيريين، هي الكفر عينه. ولعلها لا تزال لدى كثيرين.
من جهة اخرى، لم أخفِ مرة إعجابي وتأثري برفيق لينين، ومهندس الثورة الروسية، وقد ترك لنا علامات استدلال نظرية بالغة الاهمية: في تأريخه للثورة الروسية، وفي نظرية الثورات؛ وفي نقده للبيرقراطية؛ وفي فهمه للفاشية، وفي حياته الرائعة والمأسوية ذاتها، الخ. وما دام لم يبقَ في هذه الآونة مَنْ لم يبلّ يده بسايكس– بيكو، يجدر التذكير بأن ليون تروتسكي هو من كشف الاتفاقية السرية، في اواخر العام ١٩١٧، عندما قرر– بصفته مفوّض الشعب للشؤون الخارجية– نشر المعاهدات السرية للعهد القيصري.

بالرغم من ذلك، لم اكن تروتسكياً، او لم اكن تروتسكياً بما فيه الكفاية، لدى التروتسكيين،

حتى أنه حامت حولي شبهة الستالينية، لدى البعض. مهما يكن من امر، «بستاهل على هذه العَملة». ولست نادماً على شيء. ولا انا في معرض الشكوى. أنا بصدد التأشير إلى درس آنَ لليساريين، والماركسيين، أن يتعلّموه: لا يمكن للمرء ان يكون تكفيرياً، ويَصّدُق في نَقضه التكفيرية، او يستقيم في نضاله ضدّها. وقد آن الأوان لأن تنتهي معادلات «الأقرب اليك هو الأخطر عليك»، وكل مؤمن بالعقيدة «منحرف ومرتدّ الى ان يثبت العكس»، وعادةً ما يُنفَّذ الحكم به، قبل أن تبدأ المحاكمة.

إني أستحضر هذا التاريخ القريب، أولاً لأني اكتشفت، وأنا أُعدّ هذه الكلمة، أننا على ابواب الذكرى الخمسين لترجمة أحد اوائل كتب ليون تروتسكي، ولعله الأول، الى اللغة العربية. وهي مناسبة تستحق التحية لصاحب الكتاب وتراثه والمستمرين على نهجه.

وإني أستحضر هذا التاريخ القريب، أيضاً، وخصوصاً، لأن باسم شيت ورفاقه يذكِّرونني بسنوات الستين والسبعين. أقصد بحلاوة البدايات. والعودة الى البدايات، او البحث عن بدايات جديدة، خير وسيلة لتجديد المسار، بعد الانتكاسات.

معركة «سبينيز» تنتمي الى سلالة المعارك المعملية لتلك الفترة، عند مواجهة التركيبة النقابية المتخشبة والمتواطئة، بواسطة اللجان العمالية والاضرابات المعملية، في معركة غندور ومثيلاتها، مثلما جوبهت المسألة الزراعية لتشكيل اللجان الفلاحية، وتنظيم انتفاضات مزارعي التبغ وفلاحي عكار، ومرابعي الاديرة، في ميفوق ووطى حوب، هذا عدا عن معارك الطلاب والاساتذة من اجل الجامعة اللبنانية والبناء الموحّد والتفرّغ، والمعارك الوطنية، والمعارك الشعبية ضد الاحتكار والغلاء ولفرض تطبيق الضمان الصحي، وغيرها وغيرها.

نوستالجيا رومنطيقية؟ أبداً، غرضي التذكير بإحدى وسائل تجديد الحركة الشعبية في لبنان، وتنشيطها، وإعادة بناء الحركة العمالية والنقابية، انطلاقاً من القواعد العمالية، ولكن على معرفة واعية بما طرأ عليها من تغيّرات.

ذكريات ماضوية؟ أبداً، لا تُجيب عن الاسلام السياسي، التكفيري المتعكسر، أو الاقل تكفيراً وعسكرة، إلا رؤيةٌ شاملة للحياة والمجتمع والسلطة، وهذه الرؤية هي التي تملك افضل الادوات النظرية، ليس لفهم الرأسمالية المتعولمة وحسب، بل لفهم دور الدين والتركيبات قبل الرأسمالية، في الحياة المعاصرة، أيضاً. ليست الماركسية الجواب

الوحيد، ولكنها حافز ودليل لليساريين لكي يستعيدوا دورهم، في معارك شعوبهم.

وباسم شيت ورفيقاته ورفاقه من الذين يتجرأون على الجهر بالانتماء للاشتراكية، بدل التأتأة واللعثمة والوسطية والانتقائية، العاجزة، أو بدل القبول بالالتحاق بأحد قطبي الانشطارات السائدة، حالياً. ومن أسف أنهم، وآخرون مثلهم، باتوا اقلية امام طوفان ما اورثته انظمة الاستبداد السوفياتيّ لليسار من عبادة الفرد، وكرهٍ للديمقراطية، واستعلاء طليعي وتعليمي وتأديبي على الشعب.

أعلم ان باسماً كان باشر بمشروع لقراءة التركيب الطبقي للمجتمع اللبناني، وموقع النظام الطائفي فيه. هي مهمة تأخرنا عليها جميعاً. المهم أن تبدأ. وأملي ان يكون هذا الالتزام المتجدد بالاشتراكية على أنها مبتدى الجهد النظري والمعرفي، لا منتهاه.

وباسم شيت من دعاة الحلم، الحلم الذي يستحق ان يُحمَل على محمل الجد من جديد. فبالأحلام الكبيرة، بمثل أحلام عشرات الملايين من الشباب العرب – في العمل والحرية والخبز، وبالعدالة الاجتماعية والكرامة الانسانية – يتم التغيير وتُبنى الاوطان التي تستحقها شعوبنا.

يكفي باسماً أنه ورفيقاته ورفاقه لم يفقدوا البوصلة التي تؤشر دوماً الى البدء من حيث يعبّر الشعب عن نفسه، فكيف إذا تم التعبير عن طريق عشرات الملايين من ابناء الشعب، والشباب منهم خصوصاً، تضامنوا مع الثورة السورية، قدر ما تضامنوا مع ثورة البحرين، ولم يضعوا الواحدة في وجه الأخرى، أو بديلاً منها.

وإني أحسب أنهم لم يتوهموا بأن نقد حدود الديمقراطية السياسية، أو هجوم التكفيرية المتعسكرة، يبرّر دعم الانظمة الاستبدادية، أدكتاتورية عسكريةً كانت أم سلالية نفطية، أو التواطوء معها. ولم يجدوا أي تعارض بين الدعوة والنضال من أجل الحقوق الفردية والشخصية، والدعوة والنضال من اجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لن أزيد. أحيي ذكرى باسم. لأسرته العزاء، ولرفيقاته ورفاقه التضامن الرفاقي.

سوف يفتقده اليسار اللبناني والعربي، قدر ما تفتقده ساحات وشوارع ومناسبات النضال، من أجل الحرية والمساواة.

أحييك يا باسم، يا ابن كفركلا ولبنان والثورات العربية والأممية، باسْمِ أجدادنا القرامطة، «تحيةَ العمل والأمل».

...وباسم، ممتداً في القطيف!

زينب نزار

نحن من يصوغ نسيج الوقت. نحن من يجعل السماء تبتسم كل صباح. نحن من نحمل الوقت على أكتافنا صلباناً من أزهار. نحن أولاد الهواء والصداع والظلام. نحن الخطأة في سجون الجنة. نحن صوت التراب، ووجه الرماد. نحن آلهة الحركة في مملكة السبات. نحن من حفر التاريخ كلماته على أجسادنا. نحن قطرات الحياة في فضاء الموت. نحن الروح الثائرة التي تنبعث في الأغنيات البائدة. نحن الكلمات والحروف التي تصعد من القصائد الحالمة. نحن الحلم الذي ينهض من ناموس النسيان. نحن من يخجل العار والشرف من قبلاتنا. ونحن الجسد الذي ذبح على مذابح الآلهة، ليصعد كالهتاف، كخطيئة عذبة تصدح في زنازين المعابد، فمن نحن؟

نحن الشعب الذي سيقتلع الموت من أزقة الأيام العابرة، ونحن من سيجعل الصلاة أغنية للحرية، تتكسر فيها آيات الخشوع أمام شغف التمرد. ونحن كما نحن ياسمين ينبت في الحديد، ونار تنبعث من المياه المتساقطة، نحن الشتاء والربيع والصيف والخريف، نحن الطحين والسماد والذكريات المنتشية، نحن كما نحن، كما كنا وكما أصبحنا، نحن هنا، فأين أنتم..؟!

باسم شيت الجسد الذي ذبح على مذابح الالهة، ليصعد كال هتاف، كخطيئة عذبة تصدح في زنانزين المعابد، فمن نحن؟

لم تهدأ القطيف! منذ اندلاع الثورات العربية وإلى اليوم والقطيف تثور، وتدفع في سبيل الحرية والعدالة الاجتماعية أثماناً باهضة بلغت حوالى عشرين شهيداً، مرورا بعشرات المعتقلين، وصولاً إلى احكام جائرة بالإعدام ضد ثوار الحراك الشعبي، وآخرهم رجل الدين المناضل نمر النمر.

إنها لمرحلة تاريخية مفصلية في ذاكرة الثورة، ليس لأنها انتفاضة شعبية تلت الانتفاضات العربية، بل لأنها خرجت وتخرج من المعقل الرئيسي للثورة المضادة والرجعية والاستبداد. فأبناء القطيف العزل الأحرار، في مواجهة أعنف منظومة قمعية واستبدادية كانت وما زالت تصدر الخراب والإرهاب والاستغلال، وتسرق آمال الشعوب العربية، التي تناضل من أجل حريتها وكرامتها..

في هذا الزخم الثوري الذي نعيشه، تفقد الثورة واحداً من أهم مناضليها، باسم شيت الرفيق اليساري الماركسي، الذي رحل فجأة، تاركاً لنا تراثه الأوحد ومصيره الأوحد وحلمه الأوحد.. الثورة!

رحل باسم ببساطة شديدة، بلا ضجيج؛ وهو ذلك الثوري الذي كان يصرخ، يومياً، لتمتلئ الشوارع العربية بصراخه.

رحل باسم ولم يتسنَ لنا، نحن رفاقه في السعودية، أن نلتقي معه ونناقشه ونسأله: ما هي قراءتك يا باسم لسيرورة الحركة الشعبية في القطيف؟

رحل باسم بصمت. صمت لم نعتده منه. ونعترف هنا أن صمت رحيله لم يكن أقل ضجيجاً من صوته وقلمه.

باسم لم يكن مجرد مناضل ماركسي تروتسكي صلب نتعلم منه، فتتجسد كلماته في أطروحاتنا ومقالاتنا وأفكارنا... باسم كان ذلك الثوري الذي اختزل وجوده معنى عميقاً للحياة، معنى أن تكون ممتلئاً بها، وعاشقاً لها. علّمنا باسم كيف نحلم، ولماذا نحلم، وكيف نجعل الحلم واقعاً يخترق بواقعيته بلادة التاريخ، وبطء الأزمنة.

كانت أطروحاته وآراؤه بمثابة الوطن الصغير، الذي نسكن فيه ونستكين به..
كم حملَنا باسم، من دون أن يدرك، على أجنحة الحب والحرية والانبهار.
كم طمأننا باسم، بإيمانه الذي لا يتزعزع بالنضال.
باسم كان طيراً يحمل إلينا الياسمين والزنابق، ونحن كنا نستقبله دائماً بالورود.
باسم كان اكتشافنا الأول؛ حيث الاكتشافات الأولى لها نكهة أخرى، وشغفٌ آخر.
انت رحلت، يا باسم، فلمَ العجلة؟ فكوفيتك هنا ما زالت تنتظرك. والثوار في القطيف ما زالوا ينتظرون. والدموع التي لم تكفكف ما زالت تنتظر!
ولكنك رحلت. غير أننا نزف إليك هذه البشرى:

الثورة مستمرة في القطيف. ثورة دائمة لن تهدأ. سنقاتلهم يا باسم. سنقاتلهم بأظافرنا وبأهدابنا، وستكون أنت معنا، في قلب حركتنا الشعبية، والنضال، ووسط أعلامنا التي ترفرف للحرية. في قلب دموع أمهات الشهداء. وفي قلب النظرية الثورية.

كن مطمئناً يارفيقي، ونم بسلام وقوة..
المجد للشعوب الثائرة.. وليسقط الاستبداد!

بيان منظمة «في النضال» الاسبانية

في ١ تشرين الأول، توفي باسم شيت، عقب أزمة قلبية ألمت به، عن عمر يناهز الـ٣٤ سنة. موته خسارة كبيرة، على المستويين السياسي والشخصي.

باسم ينتمي لجيل ثوري جديد في العالم العربي، جيل ألهمته الحركة المناهضة للرأسمالية، التي ظهرت في سياتل عام ١٩٩٩. كان واحداً من منظمي المظاهرات المناهضة للحرب في بيروت، في ٢٥ شباط عام ٢٠٠٣؛ إحدى المظاهرات القليلة التي خرجت في الشرق الأوسط. الحركة التي دعت إلى هذه المظاهرة سميت «لا للحرب، لا للديكتاتوريات»، في وقت كان جزء من اليسار العربي يرى الخلاص، عبر الديكتاتوريات (الموالية سراً أو علناً للغرب).

بعد فترة قصيرة، كان باسم واحداً من الناشطين الرئيسيين، الذين بنوا التيار الاشتراكي الأممي في لبنان، التيار الذي تنتمي إليه حركة «في النضال». والمنظمة التي ينتمي باسم إليها، المنتدى الاشتراكي، تناضل ضد الامبريالية، وضد كل الديكتاتوريات. وتدعم نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، وتفضح أيضاً انتهازية الأنظمة العربية، التي تستعمل نضال الشعب الفلسطيني كورقة مساومة، في وقت تدوس فيه على حقوق اللاجئين الفلسطينيين، في الدول التي هُجِّروا إليها. وترفض المنظمة الانقسامات الطائفية، وتناضل ضدها. وتدافع عن حقوق المثليين والمثليات، والمتحولين والمتحولات جنسياً. تعرضت المنظمة لهجمات فاشية، وصلت إلى حد الاعتداء الجسدي الوحشي من جانب أزلام النظام السوري في لبنان. وشاركت في مظاهرات طلابية ونقابية. هذا العمل يجب أن يستمر اليوم، من دون باسم.

وكما قالت منظمة الاشتراكيين الثوريين في مصر عنه: «كان باسم قطبا بارزا في اليسار

الثوري العربي. وكان يستطيع الدفع لإصدار بيان سياسي، باسم منظمات ثورية من بلدان مختلفة، وإجراء الحوارات اللازمة، والتعديلات الضرورية، في وقت قياسي». ولقد ساهم بنشاط ملموس في إطلاق مجلة «الثورة الدائمة»، مشروعاً لإصدار نظري يعمِّق فهم الماركسية الثورية، وفهم الواقع المركَّب المتغير. وكان أيضاً شخصاً طيباً ومهتماً وذا حسٍّ فكاهي.

نرسل تعازينا وتضامننا إلى أهله، وأصدقائه، والعديد من الحركات اليسارية في لبنان، والمنطقة التي تعلن الحداد اليوم على وفاته، وإلى رفاقنا في المنتدى الاشتراكي.

٤ تشرين الأول ٢٠١٤ بيان منظمة «في النضال» (الاشتراكية الثورية الاسبانية) ترجمة وليد ضو

إلى باسم،
إلى المزيد من الصدق والحياة

مجموعة زقاق

خلطة نادرة من الوضوح والحدة والغضب والهدوء والحدس، مع رابط قوي يجمع كل هذه الديناميات وهو الصدق.

الصدق هنا هو المنهج. أي فكر أو فعل سياسي لا يعتمد الصدق، في الربط مع الواقع والحلم، هو فكر وفعل مغذٍّ للسوق الذي يحاول بيعنا وشراءنا في كل لحظة. هذا ما فهمه باسم منذ بداية رحلته في صنع الحياة، وليس مجرد عيشها على هوى أنظمة وسلطات تغييب الإنسان وتسطيحه.

أن لا نكذب بحجة أننا نمارس فن السياسة، وأن لا نكذب بحجة «ضرورات المرحلة»، وأن لا نكذب بحجة الحفاظ على رأسنا في زمن قطع الرؤوس... أن لا نكذب على عقلنا وقلبنا وروحنا المتخبطة... هذا هو المنهج. أن نفكر، في زمن كتالوغات الأفكار الجاهزة، وأن نتحرك في زمن انعدام الإيمان بالفعل السياسي الفردي والجماعي، وأن نصنع أغاني ونصوصاً ومسرحيات وكتباً ودراسات ومقالات وأفلاماً جديدة، وصادقة ومتحررة من أوهام السوق... هذا هو المنهج. أن نكون أقلية شفافة وقوية ومتنوعة ومتماسكة وصادقة، في وجه الأكثريات الدموية... هذا هو المنهج.

باسم في صلب هذا المنهج، ومن قبره الذي حفر على عجل، وطمر على عجل، واحتلت سطحه شجرة زيتون غرستها أيادي رفاقه، يدعونا الى تبني سياسة التفاؤل الذكي. التفاؤل الذي يتغذى من الفعل، وليس من الإنجاز الوهمي، من الاستمرارية وليس من الفورة الجميلة، من الحكمة وليس من الذكاء الانتهازي، من القوة وليس من السلطة.

سألنا بعضنا، مراراً وتكراراً، الى أين نحن ذاهبون؟ قال ونقول: نحن ذاهبون الى المزيد من الصدق، الى المزيد من الحياة، الى خارج سوق الأوهام، ثم الى الموت الجميل.

باسم، كأنك دخلت في النَّص

وليد ضو- المنتدى الاشتراكي

مات باسم.

نعم هي حقيقةٌ أخرى أكتشفُها في خريفٍ بدأ للتو. أما اليوم، فتجتمعُ الأماني والرغبات بإكمالِ ما بدأناه مع باسم معاً.

كم هو مؤلمٌ أن أتحدث عن باسم بصيغة الماضي. فصوتُه لا يزال يرن في بالي، وسلامُه ووداعُه الأخير في الليلة الأخيرة، والعشاء الأخير.

وعندما أتكلم على العشاء الأخير، لا أقصد إقامة أي مقارنة أو تشبيه بين باسم ويسوع المسيح، ولست بالطبع الرسول بطرس.

ولأنني لست الرسول بطرس، فإنني لم أنكره ثلاث مرات، فهو ليس المسيح المخلص وليس إلهاً.

باسم تحدى باكراً الحياة بعنادٍ بالغ، وبإصرار شديد حاول العبور إلى الضفة الأخرى، فهل يُلام من حاول الوصول إليها؟

وهل قتل نفسه بيديه بسبب هذه الخصال التي ميزته؟

طبعاً لا،

هل ماهينور المصري هي التي سجنت نفسها؟
هل خليل معتوق هو الذي اعتقل نفسه؟
وهل أنس عمارة هو الذي قتل نفسه؟
وهل خالد بكراوي نسي أن يتنشق الهواء؟

طبعا لا،

فثمة قاتل ومقتول أو ميت، وسجان ومعتقل. والأنظمة لم تعد تنتظرنا لإسقاطها، إنما هي التي تشن الهجمات اليوم. فهل سنتمكن من الوقوف على أقدامنا؟

الجواب الأكيد، هو أننا لن نقبل بأقل من ثورة جارفة تفضي بنا نحو الضفة الأخرى. هذه الضفة ليست مكاناً أو زماناً. هي محاولة. قد لا نصل إليها. لكننا على الأقل نكون قد حاولنا، ولا ندم.

الخسارة الكبيرة التي أراها في موت باسم هي أنه لو قُدِرَ له أن يعود من حيث هو، فلا شك بأنه سيصاب بعدة مفاجآت قد تكون قاتلة. لماذا انتظرتم موت باسم حتى يقول البعض منكم ما يقوله اليوم؟ كان رقمُ هاتف باسم معروفاً، كان بإمكانكم أن تقولوا له ذلك قبل الوداع، كان يمكن أن تقولوا مثلاً: سأعملُ معك، سأفعلُ كذا، أو أريدُ الاعتذار منك، أو أرغب بشتمك. وكان يمكن أن تقولوا له نحن نُحِبُكَ. وأنا على يقين أن باسماً كان ينتظرُ ذلك منكم.

باسم، هل تذكر مظاهرة ١ أيار عام ٢٠٠٨؟ يومها مشينا من الأونيسكو حتى شارع ميشال شيحا، حيث قررتُ الانخراط فعلياً في التجمع. ومنذ البداية، عملتُ بصمت وباسم مستعار، إلى أن تخليت عنه، بعد مرور أشهر قليلة على انطلاق الثورة في سوريا. يوماً ابتسمتَ لي تلك الابتسامة العريضة، فظننتُ لحظتها أن النظام السوري قد سقط. ولكن عندما يحصل ذلك، يا باسم، سأتذكرُ بريقَ عينيك، وسأبتسم.

في اللقاء الأخير، حين اجتمعنا لإصدارِ ملفٍ جديد من المقالات، على موقع المنشور الالكتروني، بعد تكاسلٍ صيفي، كانت مجموعة من الرفاق والرفيقات «يكسرون» رؤوسهم، لإنجاز موادهم في الليلة نفسها، الليلة التي طالت بنا. وأنا أخرجُ من داركَ راقبتُك تكتبُ عدة كلماتٍ، خلال لحظاتِ مروري من أول الغرفة إلى آخرها. لم تلتفت

إلى الخلف. ظننتُ لوهلةٍ أنك دخلتَ النص. وخرجتُ، وأغلقتُ الباب.

عام ١٩٦٩ غنى باكو ايبانيز قصيدة الشاعر الاسباني بلاس دي اوتيرو، تقول كلمات القصيدة التالي:

«سينادونني، سينادون الجميع.
أنت، وأنتِ، وأنا، سندور،
حول الزجَاج، أمام الموت.
وسيعرضونك، سيعرضون الجميع
سيفتتوننا بطلقات الرصاص.

وكما تعلمون. سيأتون
إليكَ، إليكِ، إلي، إلى الجميع.
وأيضاً
إليك.
(هنا، حتى اللّه، قتلوه)
هذا ما كُتِبَ علينا. اسمك جاهز،
يرتجف علَى ورقة. حيث كُتِبَ أيضاً عليها:
هابيل، هابيل، هابيل... واسمي، واسمك، واسمه...

أما أنت، يا شعبي العظيم،
فستلفظ كلمات مديدة،
كلمات دائمة لن تبعثرها الرياح...»

الثورة، لديه، ليست مجرد أحلام

سيمون عساف- حزب العمال الاشتراكي (بريطانيا)

الموت المفاجئ، الناجم عن نوبة قلبية أصابت الاشتراكي الثوري اللبناني باسم شيت، هو ضربة هائلة لحراكنا؛ فقد كان باسم رجلاً يتمتع بطاقة هائلة. ولقد كانت شجاعته غير عادية، وتمتع بعقل تكتيكي واستراتيجي واضح.

قابلته للمرة الأولى عام ٢٠٠١، عندما كان طالبا في جامعة البلمند بشمال لبنان. عامذاك كان الحزب الشيوعي قد دعاني إلى الجامعة للتكلم حول سياتل والحركة المناهضة للرأسمالية مع الطلاب. قال لي باسم إن الحرم الجامعي تحت سيطرة حزب طائفي حقير، ولذلك ساهم في تنظيم مجموعة صغيرة من اليساريين تحت غطاء ناد حقوقي. وأعلن بفخر أنهم نظموا أول احتجاج يساري منذ ٣٠ عاما في مدينة طرابلس بشمال لبنان، وإثر ذلك استُدعي للمثول أمام محكمة عسكرية، لكنه رفض الحضور.

ولم يمضِ وقت طويل قبل أن يبرز من بين مجموعة صغيرة من الناشطين، كانت خرجت من بين «أنقاض» الحرب الأهلية. كان باسم طفلاً من أطفال الحرب الأهلية.
عائلته من كفركلا، قرية حدودية احتلها الكيان الصهيوني عام ١٩٧٨، وترعرع في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ولكن على عكس العديد من أصدقائه، تلقى تعليمه في مدرسة مسيحية. قُتِلَ العديد من أقاربه في المعارك التي اجتاحت البلاد، الأمر الذي غرس في باسم كراهية للطائفية، وعزماً على رؤيتها تزول.

درس تجربة إيرلندا الشمالية، من أجل العثور على التحليل الذي يفسر جذور الطائفية في لبنان. وكانت الفكرة المسيطرة على اليسار آنذاك أن الطائفية ردة إلى الماضي الاقطاعي في البلاد، وثمة حاجة لـ«ثورة» لتحرير الرأسمالية من سلاسل الإقطاعية. في هذه الحالة، تحالف اليسار التقليدي مع الأحزاب البرجوازية.

كرس نفسه لدراسة تاريخ لبنان، ودرس بالتفصيل انتقال البلاد من الإقطاع إلى الرأسمالية. وأكد أن الطائفية لا تتعارض مع «الحداثة»، ولكنها جوهرية لتطور الرأسمالية، وسر نجاحها. من خلال تحويل هذا السؤال رأساً على عقب، أثبت أنه من أجل القضاء على الطائفية، علينا تدمير النظام الذي أنشأها.

وقال إن الأنظمة العربية، وتحديداً في لبنان وسوريا، ليست من الحصون ضد «الفوضى الطائفية»، مثلما كان العديد من اليساريين يجادلون، ولكن هذه الأنظمة تستخدم الطائفية للحفاظ على حكمها، وتدمر أي حركة قاعدية. باسم أدرك أن الأفكار الطائفية التي تهيمن على أقسام واسعة من الطبقة الكادحة، في لبنان، كانت في تناقض مباشر مع مصالحها، وعندما بدأ العمال بنضالهم، بدأت هذه الأفكار بالتلاشي.

بعد أن بلور هذه الأفكار، سعى باسم لوضعها موضع التنفيذ. كان باسم في الفترة الأكثر إبداعاً، في تجربته، متسلحاً بشجاعة اقتربت من التهور. فمن أجل اختبار التأييد المتزايد للفلسطينيين في لبنان، قرر باسم أن ينظم اعتصاماً تضامنياً في قلب بيروت الشرقية، «معقل» القوات اللبنانية اليمينية المتطرفة. كانت الفكرة الأساسية تمكين العائلات المسيحية المحلية من المشاركة في المظاهرة. سجل الاعتصام نجاحاً كبيراً، وأثبت أنه لا وجود لأي مناطق محظورة، بالنسبة لليسار.

كان يحمل هذه الروح خلال العدوان الصهيوني على لبنان عام ٢٠٠٦. عندما بدأت الصواريخ بالتساقط، احتشدت مجموعة من الناشطين في ساحة الشهداء، بالقرب من خطوط المواجهة الطائفية القديمة. وعندما وصل اللاجئون الشيعة، فتح باسم مع آخرين المدارس والحدائق العامة لهم، في المناطق ذات الغلبة السكانية المسيحية (وغيرها). كانت فكرة عبقرية. فساعد على تأمين مأوى للاجئين، لإنقاذهم من التشرد في بلدهم.

الحركة التي ساعد باسم في إطلاقها وتنظيمها كانت معروفة باسم «صامدون»، وقد تطورت لتصبح واحدة من أهم حملات الإغاثة في الحرب. بدون أي تمويل أجنبي، أو داعمين أغنياء. اعتمدت صامدون على تضامن الناس العاديين، وعززت المنظمة الشعور بين الناشطين الشباب بإمكانية أن يكون لهم تأثير كبير في الأحداث.

سعى باسم لتنظيم هؤلاء الناشطين ضمن مشروع طويل الأمد، لبناء أسس الحزب الثوري. بدأ يتصل بالنقابات ويوفر منبراً لمجموعات صغيرة من العمال كانت تناضل.

وقد كان جزء من استراتيجيته استجابة مطلب الجمع بين رفاق من الأممية الرابعة في لبنان وجيل جديد من الناشطين، أنصار للتيار الاشتراكي الأممي، تحت اسم «المنتدى الاشتراكي».

ساعد باسم على إصدار المنشورات الثورية، بما في ذلك المجلة الشهرية «اليساري» و«المنشور»، فضلاً عن المجلة النظرية الماركسية العربية، «الثورة الدائمة». ضمن كل أعماله، كان يرفض الكلام الفارغ، وكان يرى أن الأفكار لا بد من أن ترتبط بالواقع العملي.

مجريات الربيع العربي قدمت له هذه الفرصة. يقول باسم إن حركة إسقاط النظام الطائفي في لبنان كانت أمام فرصة لتجذير نفسها، داخل أحياء الطبقة العاملة. حصلت الحركة على دعم الناس، بسبب اعتماد استراتيجية المظاهرات المحلية الموزعة بين المناطق، بدلاً من المسيرة التقليدية نحو مجلس النواب. المسيرات داخل الأحياء استقطبت آلاف الأشخاص من منازلهم، وأثبتت أن الثورة لم تكن مجرد أحلام، ولكنها احتمال حقيقي، إذا تدخلنا في الأحداث وأخذنا المبادرات.

في اليوم الذي مات فيه باسم، كان من المقرر أن يلقي محاضرة عن الماركسية والطبقات الاجتماعية، أمام طلاب في الجامعة الأميركية. لم يحضر إلى الاجتماع، ولكن إرثه وعمله الدؤوب يستمران من خلال مجموعات من الثوار الشباب، المؤمنين بأفكاره وأعماله.

ترجمة إيليا الخازن

تحية إلى الرفيق باسم شيت

حزب العمال الاشتراكي (بريطانيا)

نكتب هذا ويعتصرنا حزن أليم وصدمة عميقة لوفاة صديقنا العزيز، ورفيقنا باسم شيت.

في الفترة التي عملنا فيها مع باسم، كرفيق اشتراكي ثوري، والتي قُدر لها أن تكون أقصر من آمالنا، كان محط الإعجاب الكبير لرجاحة عقله وسعة معرفته، وعزيمته وحماسه وشجاعته وتفاؤله. كل من تحدث إلى باسم خرج من النقاش أسعد، وأكثر ثقة وتفاؤلا.

إن الألم الذي حل بأهله، ورفاقه، لوفاته، يفوق الوصف بلا شك. ونتقدم إليهم بخالص تعازينا، ونشد على أياديهم في هذه اللحظة العصيبة.

إن وفاة باسم خسارة فادحة للماركسية الثورية، في الشرق الأوسط، بل في العالم.
ونحن نتعهد أن تظل ذكراه إلهاماً لنا، لبذل المزيد في سبيل المبدأ، الذي كرس له حياته بإخلاص، وبعزيمة لا تلين.

رسالة تعزية وتضامن

من مكتب الاممية الرابعة إلى المنتدى الاشتراكي (لبنان)

الرفيقات والرفاق الاعزاء
يهمنا ان نعبر لكم عن تعازينا الصادقة للغاية، لوفاة رفيقكم ورفيقنا وصديقنا باسم شيت. لقد أمكننا ان نقدِّره بوجه خاص خلال لقائنا الاممي في شباط/فبراير ٢٠١٤ الذي كان حاضراً فيه. إن خسارة الرفيق باسم شيت هي ضربة قاسية على الدوام، وخسارة رفيق له ميزاته، في وضع بصعوبة وضعكم، في هذه المرحلة من الاضطراب على صعيد المنطقة ككل، هي ضربة اقسى أيضاً.

نؤكد لكم تضامننا الاشد حرارة، بمواجهة هذه المحنة.

عن مكتب الاممية الرابعة
بيني داغان وكريستيان فارين

الحلم لا يموت يا باسم

ندى زنهور، نضال أيوب، أنطوني رزق، تميم عبدو-
المنتدى الاشتراكي (لبنان)

سنوات قصيرة من العمل مع باسم، اجتماعات ومناقشات تطول، مهمات لا تنتهي. كان باسم حريصاً خلالها على أن نتعلّم كل شيء: كتابة بيانات وافتتاحيات، وتغطية الاعتصامات، وتصميم الشعارات، وتوزيع مناشير، وفيديوات، والرسومات، وتحضير لمظاهرات. من بين كل المهمات كانت هذه المهمّة هي الأكثر صعوبة. أن نكتب عن باسم، أن نتكلّم عليه.

أربعة نحن، أنطوني، وندى، وتميم، ونضال. من يعرفنا جيداً، قبل هذه السنوات الثلاث، يمكنه وبوضوح أن يلاحظ تغييراً جذرياً أحدثه باسم فينا. باسم كان نافذتنا على الاشتراكيّة، التي لم نكن نعرف شيئاً عنها. كان معلّمنا، معلّماً ليس له كتاب مقدّس يستند إليه. فكل كتاب تنتهي منه سيكون بداية لكتاب آخر، وكل كاتب يوصلك إلى كتّاب آخرين. بدّل لنا باسم خارطة العالم، لم تعد الحدود حاجزاً لمعرفة أحداث البلدان الأخرى. ومع باسم، المعرفة وحدها لا تنبض. علينا الربط بين الأحداث من أجل قراءة أوسع.

الكتب التي كنا نظن أنها معقدّة وصعبة، ولا قدرة لنا على قراءتها، قبل التعرّف إلى باسم، باتت اليوم سهلة، وأصبحنا قادرين ليس فقط على قراءتها، بل على تقديمها ومناقشتها وتحليلها ونقدها، والكتابة عنها أيضا. وقدرتنا هذه احتاجت من باسم كثيراً من الجهد والوقت. باسم المستعد دائماً للإجابة عن أسئلتنا، التي لا تنتهي.

تعلمنا من باسم أن العمل الفعلي يكون في الشارع، والغضب يجب أن يكون هناك. معه تعلّمنا تحويل ردّات فعلنا إلى فعل. في إحدى المناقشات بيننا كنّا نتحدث عن دور الحزب الثوري، في أن يكون ذاكرة الطبقة العاملة. تحدّثنا عن أهميّة الذاكرة ودورها. بالنسبة

لنا، باسم كان بمثابة هذه الذاكرة. فهو لم يكن لنا مجرد شخص، بل كان عالماً بحد ذاته، هل تدرون ما معنى أن يختفي، فجأة، عالمٌ بأكمله؟. باسم علّمنا دائماً البحث عن البديل الأفضل. ولكن ما البديل منك، أنت، يا باسم؟

في الفترة الأخيرة، قال لنا باسم إننا أصبحنا جاهزين لتولي الأشياء من دونه، وعلينا أن نجتمع وحدنا كمجموعة، ونختبر العمل كفريق، من دونه. يومها مازحناه، قائلين: «شو عم تنسحب تكتيكياً؟»، فقال لنا باسم: «لأ باقي وين بدي روح، بس هلق صار فيني ارتاح شوي». رحل باسم، لم يبق لنا من عزاء سوى أننا كنّا معه في ليلته الأخيرة. كان اجتماعنا الأطول، ولكنه الآن يبدو قصيراً جداً. أمام الأحلام والمخططات والأعمال التي قررنا إنجازها، يبدو ذلك الوقت قصيراً جداً، لتحقيقها.

كان من المفترض أن نقضي النهار اليوم، مع باسم، ونتغدى معاً. اشترط علينا، كما العادة، أن يقوم هو بتتبيل اللحوم. هي المرّة الثانية التي يتخلف فيها باسم عن موعده. المرّة الأولى كانت يوم رحيله.

بكينا غيابك المفاجئ، آلمنا. للوهلة الأولى لم نصدّق أن قلبك يستطيع التوقف عن الخفقان. ولكننا الآن نعرف جيّدا أنّه لم يفعل. لا يتوقف قلبٌ زرع فينا، كما في كثر غيرنا، ثورة لا تنتهي. زرع فينا تلك المحبوبة والمكروهة والوفية، بحسب كلمات المغني جورج موستاكي، زرع فينا الثورة الدائمة. نحن على يقين بأن تكريم باسم لا يكون إلا بتحقيق حلمه: الاستمرار في الصراع من أجل عالم أفضل نعيش فيه جميعاً.

هي المرّة الثانية التي يتخلف، فيها، عن موعده، الثانية والأخيرة. يمكنك أن ترتاح الآن كثيراً، فالمجموعة، التي خلقتها، أنت، لن تخذلك يا باسم، وسنسمع دقات قلبك في كل المشاريع المؤجلّة التي اتفقنا عليها. سنرى ابتسامتك تسبقنا إلى المظاهرات، وسنسمع صوت أنفاسك عند صياغة كل بيان. الحلم لا يموت يا باسم. خسارتك لا تعوّض. ولكن أنت علمتنا أن طريق النضال طويل، وعلينا أن نستعد للمواجهة بكل الوسائل المتاحة: القلم والتظاهر والاعتصام، وكل أشكال النضال الأخرى. لن نهدأ يا باسم، قبل أن نرى إسقاط الأنظمة جميعها، وستعيش الشعوب الثائرة. سنعيش في عالم أفضل.

فليسترح قلبك الآن.

باسم لن ننساك أبداً

فنسان جيسير*

إنه موت صاعق؛ فقد غادرنا الناشط اليساري الكبير باسم شيت في ريعان شبابه.

لقد عرفنا الليلة بالموت الصاعق الذي أخذ باسم من بيننا، الشخصية البارزة من اليسار اللبناني «المناهض للنظام». هنا في بيروت، كل الناس، أو أغلبهم، يعرفون باسم. كان موجوداً في كل المعارك التقدمية والثورية ضد الهيمنة الطائفية، والنيوليبرالية، ورهاب المثلية، والحقوق السياسية، والاجتماعية للفلسطينيين، وضد الظروف الاجتماعية التي ترزح تحت وطأتها عاملات المنازل، ومؤخراً التضامن مع اللاجئين السوريين. كان عضوا بارزا ضمن «المنتدى الاشتراكي»، وضمن جمعية «دعم لبنان»، منتدى للمجتمع المدني اللبناني. كان باسم قبل كل شيء إنساناً حساساً، ومتواضعاً، على استعداد دائم لمساعدة أصدقائه ورفاقه. أسلوب حياته توافق مع التزامه المواطني والعكس صحيح: البساطة، والتفاني، ومناهضة السلوك الامتثالي.

شاركت إلى جانبه، مؤخرا في اعتصامين للتضامن مع الشعب الفلسطيني إثر العدوان على غزة ومع اللاجئين السوريين. كما أتيحت لي الفرصة للتشارك معه في لقاءات ودودة: وما زلت أتذكر لطفه العميق، وابتسامته المتواصلة، ونظرته الساحرة.
أقدم تحية خاصة لعائلته، ولأصدقائه، ولرفاقه في النضال، وكل الذين أحبوه وسيحبونه.
باسم، ستبقى في عقولنا وقلوبنا: نضالك سيستمر!

* باحث فرنسي، صاحب كتاب «الإسلاموفوبيا الجديدة». والنص اعلاه ترجمه وليد ضو

نفتقد فيه الشخص الراعي، والصديق الرائع

بيان صوت النسوة

كُتب الكثير، وسيكتب أيضاً، عن باسم شيت، رفيقنا وصديقنا، الذي توفي بشكل مأسوي في ١ تشرين الأول ٢٠١٤.

أولئك اللواتي عرفن باسم، الناشط اليساري الملتزم والمفكّر، سيتذكرن لطفه، وسيفتقدنه. كان صديقاً شجاعاً، وحليفاً قويا. سنتذكره- وسنفتقده كثيراً- لدوره المحرّض والحماسي، في عدد لا يحصى من القضايا التقدمية، والحملات والحركات. سنتذكره، ونفتقد فيه الشخص الراعي والصديق الرائع، والسياسي الشغوف، والبارع، وفي بعض الأحيان، المجنون وخفيف الظل.

كان فريق صوت النسوة على علاقة خاصة مع باسم، ليس فقط لأنه ساعد في استضافة موقع «صوت النسوة»، ولكن أيضاً في نقل المعلومات منه إلى مساحة جديدة. في زمن كنا نواجه فيه التراجع والعزلة، كمجموعة، كان باسم كريماً في وقته ودعمه.

التفاني والرؤيا اللذان جسّدهما باسم، إنما يحييهما صوت النسوة ويكرّمهما. فلقد آمن باسم، وحارب، وحرض على خلق الروابط بين القضايا التقدمية. والأهم، بالنسبة إلى باسم، أنه لم تكن هناك قضيةٌ صعبة، أو غير شعبية، أو حتى خطيرة جدا.

في بلد ومنطقة منقسمَيْن، طائفياً، على نحو متزايد، ومعزولين ومحاصرين، وفي ظل الحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات جذرية ضد العنصرية والاستغلال الاقتصادي والسياسي، ساعد باسم في استمرار النضال من أجل حقوق المظلومين والمظلومات، والمنبوذين والمنبوذات، والمحرومين والمحرومات، والمهمشين والمهمشات- ليس على

أساس خيري– ولكن لبناء التضامن معهم/ن. باسم آمن بأن كلاً من النضال من أجل العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتفكيك النظام الرأسمالي والأجندة النيوليبرالية مرتبط عضوياً بعملية الدفاع عن الحقوق الشخصية والسياسية للجميع، وفي كل مكان.

كنسويات وناشطات يساريات، نحيي باسم، ونقدر انجازاته، ونعيش حالة من الحداد على خسارته. بمقدار حزننا اليوم، وعلى الرغم منه، نعلم أنه لا توجد طريقة أفضل لتكريم إرث باسم سوى من خلال مواصلة النضال. الحركة مستمرة، وسنستمر منخرطات في ذلك.

صوت النسوة– ٤ تشرين الأول ٢٠١٤

وداعاً باسم شيت.. وداعا أيها الرفيق

الاشتراكيون الثوريون (مصر)

بقلوب يعتصرها الأسى والألم، ننعى رفيقنا الاشتراكي الثوري اللبناني، باسم شيت، الذي وافته المنية في الخامسة والثلاثين من عمره، على أثر ذبحة صدرية مفاجئة.

فقد التيار الاشتراكي الثوري، واليسار الثوري كله، مناضلاً صلباً، وقائداً مخلصاً.
لا مبالغة في القول إن باسم شيت وهب عمره لقضية الثورة والتضامن مع ضحايا الاضطهاد. وهب حياته لمكافحة الطائفية في لبنان والعالم العربي، والتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل التحرر، ومع الشعب السوري في ثورته وفي محنة اللجوء في لبنان. كان مناضلاً أممياً، بحق، يرى الاشتراكية حلماً واقعياً، وأملاً حقيقياً، لا في لبنان فحسب بل في العالم بأسره. من أجل إنسانية متحررة من الطائفية والعنصرية والتقسيمات الزائفة.

كان باسم قطباً بارزاً، في اليسار الثوري العربي. هو الذي كان يستطيع الدفع لإصدار بيان سياسي، باسم منظمات ثورية من بلدان مختلفة، وإجراء الحوارات اللازمة، والتعديلات الضرورية، في وقت قياسي.

حمل مشروع مجلة "الثورة الدائمة" مشروعاً لإصدار نظري يعمق فهم الماركسية الثورية، وفهم الواقع المركب المتغير، وأثبت المشروع نجاحه، وعلينا أن نحافظ عليه.
لقد خسرنا طاقة كفاحية هائلة؛
خسرنا ذهناً ثورياً متوقداً؛
خسرنا إسهامات نظرية وسياسية كنا ننتظرها منه، لو طال به الأجل؛

خسرنا رفيقاً يجمع بين الدماثة، ولين العريكة، والصلابة ﻓﻲ الحق، والثورة. لقد خسرنا رفيقاً، وصديقاً، وإنساناً رائعا.

ولكنّا سنحتفظ بذكراه ونحافظ على العهد. وإنا لعلى طريق الثورة لماضون.

لماذا يرحل الأفضلون، أولاً؟!

بقلم مريم أوراغ*

باسم شيت لم يعد موجوداً، وبذلك يكون اليسار الجذري، العربي على وجه الخصوص، قد خسر رفيقاً عظيماً، وصديقاً ومعلما. من الصعب تصور كيف سيواجه رفاقه وعائلته ﻓﻲ لبنان الأمر. باسم غادرنا مسرعاً وباكراً، وبشكل غير متوقع.

ما يتكرر ﻓﻲ العديد من التعليقات التي رأيتها أو سمعتها هو أن وفاته هي خسارة كبيرة، حيث فقدنا واحداً من القلة ذوي الأصوات المبدئية.

تحدث باسم بلهجة شديدة ضد العنصرية المتزايدة ضد اللاجئين السوريين، والعنف الذي يرتكبه الجيش مؤخراً. والحزن يتزايد لأن هناك حاجة لصوته على وجه الخصوص أكثر من أي وقت مضى.

هنا ﻓﻲ أوكسفورد، كنا محظوظين ومحظوظات لأن باسماً أمضى وقتاً بيننا، خلال منتدى أوكسفورد الراديكالي، ﻓﻲ الربيع الماضي. يومها، النقاشات لم تنحسر أو تتوقف، فقد ارتقى باسم بها إلى مستويات أعلى.

لم يكن باسم دائماً جدياً، فباسم تميز بحس فكاهي. وما ميزه كان قدرته على وصف وشرح الأمور الأكثر تعقيداً، مع مزيج متناقض من الدراما والوضوح.

لهذا السبب تحدث الجميع عن موته من أنحاء عديدة، ﻓﻲ العالم، حيث تدفقت التحيات

* موقع الاشتراكية الثورية ﻓﻲ القرن ٢١

لروحه من النقابيين في البرازيل، ومن الرفاق في شمال أميركا، ومن الناشطين في تركيا ومصر وسوريا.

باسم يأسر خيالك بشغف، ويجبرك على إعادة النظر في العديد من التفسيرات القائمة، أو بكل بساطة رفض النماذج المهيمنة- فضلاً عن أمثلته الجافة التي قد تدفعك إلى الموت من الضحك.

سألته مرة لماذا لم تتسجل في الجامعة للحصول على شهادة الدكتوراه، أجاب مازحا: «لا، إنها مضيعة للوقت». كان شخصاً أكثر من متواضع، وكان بإمكانه الحصول على أكثر من ثلاث شهادات دكتوراه. لم تكن تلك الشهادة طموحه، إنما الكفاح من أجل عالم أفضل، وحرية التصرف وفق رؤيته الثورية.

زادت كتاباته أهمية، منذ انطلاق الثورات العربية، والاستغلال الوقح للانقسامات الطائفية، على قاعدة «فرق تسد»، في المنطقة. كتاباته كانت مقروءة على نطاق واسع على الانترنت. لقد كان مبلوراً للنقاش.

أينما ذهب، ترك مداخلات ومساهمات مضيئة. فقد قال أمام منتدى أوكسفورد الراديكالي إن الصراع الشيعي- السني دعايةٌ كاذبة، والطائفية هي وليدة التناقضات الحالية للمجتمعات الرأسمالية العربية الحديثة. باسم لم يكتف بذلك، إنما أكمل مقدماً أمثلة حسية للتأكيد على رأيه.

غادر العديد من الطلاب وشعور الرهبة يتملكهم، وقد أخبرونا أنها المرة الأولى التي يسمعون فيها مثل هذا التحليل المقنع للحالة التي كانت تبدو، بالنسبة إليهم، شديدة التعقيد. وقد ساعدهم ذلك في اتخاذ موقف، ومنهم من انضم إلينا في حملاتنا التضامنية مع الثورة السورية. هذا هو جزء من إرثه.

يبقى أن اقول إن لديَّ الكثير من الذكريات عن باسم في بيروت، فلقد كان من المساعدين الأساسيين، خلال إنجازي لعملي الميداني لشهادة الدكتوراه، منذ أكثر من عشر سنوات. أتذكره يهتف وينظم في المظاهرات التي جرت آنذاك. أتذكره عندما كان هنا في أوكسفورد. حين تحدثنا خلال العشاء حول مدى الغرابة بأن الشباب في الوقت الحالي يربون مع الثورة والثورة المضادة، كواقعٍ مَعيش، وكيف أن البشرية تتكيف مع ظروف غريبة.

سألته كيف كانت طفولتك في بيروت، فأخبرني بقصة مضحكة: كان يلعب مع أصدقائه لعبة «الحرب»، وهم في طريقهم إلى المدرسة، أثناء عبورهم الطرقات والحواجز، التي كانت تقسم الشوارع، المسيطرة عليها الميليشيات المتحاربة.

هي صورة مضحكة أستحضرها: يجول باسم من باب إلى باب، بين غرب بيروت وشرقها، مع مجموعة من الأولاد. ربما كان ذلك تعبيراً عن التزامه العميق بالاشتراكية الثورية، وكراهيته للطائفية، ورفضه للقومية، وعشقه للحياة والحرية، واستعداده لتقديم حياته من أجل تحقيق المساواة.

وكما كتب أحد الرفاق على الانترنت: «لماذا يرحل الأفضل أولاً؟ سلامات رفيق باسم- سنتابع من حيث غادرتنا». سلامات لعائلة باسم ورفاقه ورفيقاته: غسان، ووليد، وفرح، وإيلينا، وريما، وللكثيرين غيرهم، في لبنان، ممَّن خسارتهم لا توصف.

ترجمة وليد ضو

وداعاً، الرفيق باسم شيت

تيار المناضل-ة

ظهر الأربعاء الماضي، من أكتوبر ٢٠١٤، رُزئ اليسار الثوري في لبنان، وفي منطقتنا العربية والمغاربية، بوفاة الرفيق باسم شيت، اثر نوبة قلبية.

ناضل الرفيق باسم في صفوف المنتدى الاشتراكي بلبنان وسخَّر حياته لقضية التغيير الثوري، ليس في لبنان فحسب، بل على صعيد منطقتنا العربية والمغاربية، وفي العالم بأسره. بوفاته يفقد اليسار الثوري مناضلاً ثورياً نادراً، ولا شك في أن التقدم في النهوض بالمهام سيقاس بمدى تكوين مناضلين من معدن باسم.

تعازينا الحارة للرفاق في المنتدى الاشتراكي بلبنان، ولكافة المناضلين من اجل التغيير الثوري.

٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤

لنبدأ العمل

تميم عبدو

لن أستطيع محادثتك بعد اليوم، لأنك لم تعد موجودا. أصبح من المفروض علينا ملء الفراغ الكبير الذي تركته عند رحيلك، على الأقل، الأمل والدعم والقوة التي كنا نستمدها منك.

لقد تعلمت منك الكثير، حب الناس والانحياز إلى مطالبهم، وهذا أمر مهم لتنظيم أنفسهم بوجه الكذب والنفاق والسرقة والرهاب، على أنواعه، نحو حكمهم لأنفسهم. لكن الشيء الأهم الذي أحمله وسأبقى أقوله، هو أن باسماً علمني أن الثورة هي عواطف، وصرخة منظمة نطلقها، أو نعبر عنها في المكان والزمان المناسبين. لذلك يجب علينا أن نكون جاهزين لاحتضانها ودفعها إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة لكل فرد، في بقاع هذه الأرض.

لقد علمتني يا باسم أن السياسة التقليدية- التي يفتخر الكل بحنكته فيها- ليست إلا نفاقاً يلحق بنفاق، هي المحافظة على الذات على حساب مطالب آخرين، الكذب لمجرد البقاء. أنت لست منافقاً ولا تحب النفاق، وكنت تقول «النفاق والكذب هو على الدولة وأصحاب الرساميل والمصارف والشركات، الذين لم يكونوا صريحين طيلة وجودهم، مع الشعب أو الموظفين». كنت من أشد المواجهين لهؤلاء المنافقين، وكنت تسارع دائماً إلى الرد على مقال هذا وذاك، وعلى مواقف رؤساء تحرير جرائد رسمية، يدعون وقوفهم مع الناس، لكشف كذبهم وألعابهم. فهم أتوا إلى هذه الدنيا فقط للعب والتسلية والمتاجرة بقضايا الناس، كما الثورات، خاصةً العربية.

لم تكن سياسياً محنكاً، «ما كنت عم تشتغل سياسة»، وكنت تعتبر أن كل ذلك سخافات،

فالسياسة الفعلية هي في يومياتنا الحياتية، اقتصادية كانت أو اجتماعية، في أماكن عملنا أو نشاطاتنا، لا هواية نمارسها في هامش حياتنا. وهذه اليوميات تكشف جميع التناقضات بين الأفكار، التي تبثها سلطة لا جدوى منها، والواقع الذي نعيشه كل يوم. أفكار مسقطة علينا.

لن أغرقك بكلمات تنعيك وتقتلك مرة أخرى، فما تعلمت منك غير الغضب على أنظمة العالم، وصياغة البيانات وتغطية الاعتصامات والنقد والتحليل والبحث عن البديل الأفضل، فما هو البديل منك، يا باسم؟

انني اكتب هذه الكلمة وصوتك في رأسي يقول لي: «نظم أفكارك قبل ما تكتب».. كيف يا باسم؟ كيف هذا ويدي باتت ترتجف، وتضيع الكلمات، الواحدة تلو الأخرى؟ سأصمت، كفانا حزناً عليك، لأنك ستغضب لو عرفت، ولنبدأ العمل.

موت باسم هو موتٌ سوريٌ إضافيٌ

جوزف ضاهر، غياث نعيسة- تيار اليسار الثوري (سوريا)

تحية حارة ورفاقية
لقد تلقينا، نحن في تيار اليسار الثوري في سوريا، خبر وفاة رفيقنا باسم شيت بشكل فاجع. فالمصاب مصابنا والوجع وجعنا والعزاء عزاؤنا. ليس لأن رفيقنا باسماً كان مناضلاً معروفاً، في الوسط اليساري العربي فحسب، ولا لأنه كان من منظمة شقيقة نشاطرها الرؤية والبرنامج والممارسة فقط، ولا لأنه كان، مع رفاق آخرين، في القلب من دينامية توحيد جهود المناضلين والقوى الثورية، على صعيد المنطقة وأبعد منها، في سياق مرحلة ثورية فريدة حبلى بالآمال والتحديات والصعوبات. ليس لهذا كله فحسب كان الرفيق باسم شيت قريباً لنا ومنا. لا، ليس لهذه الأسباب وحدها.

فالرفيق باسم شيت، كان من القلائل من الرفاق في المنطقة، الذين ساهموا بشكل مباشر في عملية تكوين رفاقنا انفسهم، وكأنه واحد منا تماماً. كما كنا، وما نزال، نرى أنفسنا وكأننا في «المنتدى الاشتراكي». هذا الشعور، بل هذه الحقيقة العملية من ارتقاء درجات التنسيق والعمل المشترك، وبناء الاستراتيجيات الثورية الموحدة بيننا، ما كان يمكن لها أن تحصل بدونه ورفاق مثله.

كان باسم شيت رفيقنا ورفيق دربنا وشريكنا، بكل ما تعني هذه الكلمات من معنى.
فاجعتنا كبيرة، أيها الرفاق، ووجعنا هائل.

لن ننسى أبداً رفيقنا الراحل الكبير باسم شيت، الذي عرفناه شعلة متوقدة من العقل والنشاط، مع صلابة نضالية وفكرية لا تضاهى، ورهافة انسانية تمس الروح في نفس الوقت.

لقد شدد رفيقنا على أهمية أن ينخرط اليسار الثوري في الثورات الجارية في المنطقة، بصفته هذه، وأن تكون المنظمات الماركسية الثورية موجودة في كل ساحة من ساحات النضال الجماهيري، أكانت ضد الطائفية أو الشوفينية أو العنصرية، أو مع حقوق المرأة، أو ضد التمييز الجنسي، أو من أجل حقوق اللاجئين، وأن لا نترك ساحة من ساحات كفاح الناس من أجل كرامتها وتحررها، من دون أن نكون فيها. وركز رفيقنا الراحل، على ما يربط هذه النضالات المذكورة بالنضال من أجل تحرير فلسطين والجولان ومعاداة الامبريالية. ومرات عديدة نوه رفيقنا بأنه يصعب رسم استراتيجية ثورية في بلد واحد منعزل، منغلق على حدوده. ليس لأسباب نظرية فقط، بل لأن الوقائع تثبت أن أي استراتيجية ثورية في أي بلد من بلداننا تستلزم رؤية إقليمية ودولية. فالثورة المضادة التي عاثت وتعيث في عدد من بلدان المنطقة، ليست محلية، بل وراءها دول اقليمية، ونشهد اليوم أيضاً الدور الصريح للقوى الامبريالية، التي تعمل بشكل اكثر صلافة على اعادة هيمنتها في بلداننا.

وفي خضم هذه النضالات كلها، كان رفيقنا باسم لا يملُّ تأكيد حقيقة أنه في القلب من استراتيجية كفاح اليسار الثوري وقواه المنظمة، تقع المهمة المركزية، التي ستكون حاسمة في تقرير مآلات السيرورات الثورية، وعمقها الديمقراطي والاجتماعي، ألا وهي ضرورة بناء الحزب العمالي الاشتراكي الجماهيري.

أيها الرفاق والاصدقاء
يغادرنا رفيقنا الماركسي الثوري باسم شيت، في لحظة تحظى فيها هذه الافكار، التي دافع عنها، ورفع رايتها عالياً، في كل موقع ومكان، بانتشار واسع في اوساط الثوريين في بلداننا، لم تشهده من قبل. يرحل رفيقنا باسم، وفي هذه البلاد الواسعة أجيال جديدة من المناضلين الثوريين يحملون في لهيب الثورة والنضال أفكاره، وأفكارنا، مثاله ومثالنا. لا يمكن أن تموت ذكرى رفيقنا ولا أن يمحو الزمن ذكراه، ففي قلب وعقل وإرادة كل مناضل شاب من هذه الأجيال الناهضة من المناضلين الاشتراكيين الثوريين، هنالك باسم شيت.

المجد والخلود لروح رفيقنا الغالي، باسم شيت،
المجد والخلود لشهداء ثوراتنا الشعبية،
والنصر للثورات الشعبية ولكفاح العمال والكادحين.

سنفتقد باسماً بشدة

بقلم أليكس كالينيكوس- حزب العمال الاشتراكي (بريطانيا)

إحدى روايات غابرييل غارسيا ماركيز، عنوانها «وقائع موت معلن». أحياناً يكون الموت على هذا الشكل، مؤلماً، وربما يمكن توقعه (ولكن ليس في حالة رواية غارسيا ماركيز)، وهو يضع حداً لحياة سعيدة.

لكن في بعض الأحيان، يتركك الموت غير متصالح تماماً مع نفسك، غاضباً من الظلم في العالم. كان هذا ما شعرت به عندما عرفت بوفاة الاشتراكي الثوري اللبناني، باسم شيت. توفي عن عمر بلغ فقط ٣٤ عاماً، عندما صعقته نوبة قلبية.

عرفت باسماً في أوائل الألفية الثالثة. كان في لبنان، كما في أماكن أخرى، عهد تجديد سياسي، جيل جديد من الناشطين يسعى إلى مواجهة العولمة الرأسمالية، وحملة الحرب التي شنها جورج بوش، في الشرق الأوسط.

كان باسم واحداً من مجموعة شباب اشتراكيين في بيروت، تدور في فلك التيار الاشتراكي الأممي- التيار الثوري الدولي، الذي ينتمي إليه حزب العمال الاشتراكي في بريطانيا. في الأساس، تعتبر السياسة في لبنان معقدة بسبب الطائفية المقسمة للطوائف الدينية المتعددة. ودائماً في الذاكرة، ذكرى الحرب الأهلية الرهيبة، التي دمرت لبنان بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠.

انتهت الحرب الأهلية بلبنان، فرزح البلد تحت عبء وصاية النظام السوري (الذي كان قد خرج من رحم الاستعمار الفرنسي). وحيث القوة السياسية الداخلية الأقوى، «حزب الله»، الحركة الإسلامية الشيعية، على تحالف وثيق مع نظام بشار الأسد في سوريا.

عندما رد الأسد على الثورة الشعبية، التي انفجرت في سوريا عام ٢٠١١، بإطلاق حرب أهلية طائفية، لجأت أعداد كبيرة من السوريين إلى لبنان. ويخشى كثيرون أن تمتد هذه الحرب إلى هذا البلد، وتشعل مواجهة دموية أخرى.

وبسبب دعم حزب الله المستمر للأسد، إنه لأمرٌ خطير، في لبنان، أن ترفع صوتك لدعم الثورة السورية. لكن هذا لم يردع باسماً؛ حيث لم يتردد قط في إظهار تضامنه النظري والعملي معها.

لقد قدم باسم للجميع، الحيرة والتعقيد اللذين يسيطران على الوضع في لبنان وسوريا، بتحليل واضح خالٍ من الضبابية، ولكنه يتميز أيضاً بحزم مبدئي.

وكانت معارضته للطائفية ذات جذور شخصية عميقة. فقد جاءت عائلته من قرية حدودية مع الكيان الصهيوني. حيث الانقسامات الطائفية تستغلها القوى الاستعمارية، والحكام في لبنان، ومؤخراً النظام السوري والعدو الإسرائيلي.

عندما كان باسم يتحدث، على سبيل المثال، في منتدى الماركسية لعام ٢٠١٤، خلال الصيف الماضي، كان دائم التعبير عن تفاصيل واقعية، مع معرفته النظرية والسياسية الأوسع. تعلمنا منه دائماً.
كانت هناك ميزة لباسم لا أستطيع وصفها إلا باللطف. لا أقصد هنا بالمعنى العاطفي: كان لا يلين أمام العدو الطبقي، مقارناً الأسد بزعيم الخمير الحمر بول بوت. لكن كان هناك شيء استثنائي هو الهدوء الذي كان باسم يقارب به القضايا الملموسة، بشكل يعكس ثقته بنفسه، وبمواقفه السياسية.

هذا ويجب عدم الخلط بين الهدوء والسلبية. كان باسم ناشطاً يعمل بلا كلل لتوحيد العمال في لبنان، بشكل عابر للانقسامات الطائفية.
ولقد كان واحداً من مؤسسي «المنتدى الاشتراكي»، حيث اتحد أنصار التيار الإشتراكي الأممي والأممية الرابعة، في لبنان، في منظمة مشتركة.

وكان باسم أيضاً شخصية محركة في مجلة «الثورة الدائمة». مجلة تجمع الماركسيين الثوريين من معظم أنحاء العالم العربي، كان لها أثر ملموس، في السنوات القليلة التي مرت على تأسيسها. وكنت أتطلع إلى العمل معه في التعاون الذي أَقترحُه مع المجلة

النظرية التي أحررها، «الاشتراكية الأممية».

وفاة باسم هي ضربة هائلة لأصدقائه، وأسرته، ورفاقه. ولكن من الصعب المبالغة بالخسارة السياسية، التي عانى اليسار الثوري منها في الشرق الأوسط.
كان في طور البدء بممارسة مواهبه في التحليل الفكري والقيادة السياسية.

سنفتقد باسماً بشدة. ولكن كل ما يمكننا القيام به إنما هو الاستمرار في الطريق الذي تشاركناه معه، لفترة قصيرة من الوقت. فهو لم يكن ليتوقع منا أقل من ذلك.

ترجمة تميم عبدو

كان باسم الفرح للكثيرين بيننا

ريما ماجد

كتير صعب انو ب ٥ دقايق أو ٧ دقايق اقدر كرم باسم أو احكي عنو. كشخص . أنا احكي شوي غير عن الباقين. أولا ح احكي بالعامية. تانيا ما فيني ادعي انو بعرف باسم من زمان. ح خبركن كيف بعرف باسم.

من سنة متل هلق ما كنت بعرفوا لباسم كنت بعرف باسم شيت مناضل بشوفو بمظاهرات اللي كان الي ٧ سنين ما شاركت فيها. كنت ببريطانيا بعرف باسم يساري، صديق على فايسبوك بقرالو مرات. بَس ولا مرة كان ﰲ حديث مباشر. ما حكينا مع بعض عن اي موضوع. من سنة أو أقل شوي بيوصلني رسالة من باسم ع فايسبوك بهنيني فيها عن مقال كنت كاتبتو عن الطائفية، وكان اول مقال الي بينشر بصحيفة. وما كان الو ساعة منشور. فطبعاً اول شي انبسطت انو حدا قري المقال، وضمنياً انبسطت أكتر انو جاني تقدير من شخص يساري بحترمو، وبحترم آراءه، بالرغم من انو ما ﰲ معرفة شخصية. حسيتها شهادة الي بعتز فيها، وبوقتها ما حكيت شي، بس صار ﰲ تبادل قصير ع فايسبوك واتفقنا نلتقي وقت نجي ع لبنان. وبعدا بأسبوعين ساءبت انو جيت علبنان والتقيت بباسم . لقاءنا الاول دام اكتر من ٤ ساعات، كَإنو الواحد رجع شاف رفيق طفولة الو زمان ما شايفه. وصرنا نحكي بمواضيع كتير عنجد كأن صديق طفوله. حكينا عن اليسار والطائفية والطبقات وعن دراستي ودراستو، وقللي انو ال □□□ تضييع وقت ولازم ندخل بالعمل السياسي، ولازم إرجع علبنان .. طبعاً بوقتها قلتلو ما معو حق، ودافعت عن أفكاري.

أنا بوقتها كنت منخرطه بعمل سياسي ببريطانيا بالجامعة، وعمل اشتراكي ثوري. وكنا عم نحضر للمنتدى الراديكالي بجامعة أوكسفورد، اللي هي جامعة محافظة جداً، وكنا أقلية من الطلاب اليسار عم نحاول نعمل شي، وصار خلاف كبير بيناتنا بالتنظيم على

مين بدنا ندعي. وانطرحت أسماء كتيره، وكان الخلاف الاساسي هو الثورة السورية. واصرينا انو يكون ﰲ حدا يحكي عن الثورة السورية من المنطقة. وكان بآخر دقيقة باسم هو المدعو، لإنو ساءبت كان معو فيزا وكان جايي عبريطانيا. وكان طبعاً الشخص المناسب انو يحكي. الشخص الاول كان فواز طرابلسي يللي كان ﰲ خلاف بالرؤيه بينو وبين باسم، بس كانو بعتقد بهيدا الموضوع متفقين.

المهم إجا باسم وقضينا أسبوع بأكسفورد، بهيدا الاسبوع صداقتنا صارت أقوى. وباسم كان فعلاً حدا ما بيمرق بسهولة حد العالم. يللي إجو حضروا ما حدا ترك القاعة قبل ما يبدي اعجابو بالشي اللي حكاه. ما حدا ترك القاعة بلا ما يقول:»واخيرا فهمنا شوي شو عم بيصير بالثورة السورية، ووين موقفنا لازم يكون« . اللي صدمني أكتر إنو باسم عنجد كان مناضل اممي العالم اللي اجت تحضروا كانت بتعرفو، العالم اللي اجت تحضروا كانت عالم اجت مشوار ساعتين وتلاتة من غير مدن عشان تسمع باسم شو بدو يقول. وهيك صار.

بهيدا الاسبوع وبعدو تعززت صداقتنا، وصار باسم متل مرجع بالنسبه إلي. صرنا دايماً نتواصل ونحكي ويبعتلي مقالات وابعتو مقالات من الثورة الدايمة ومن المنشور. وقلة ما عندي وقت اقراهن كلن، وآخد رأيو.. ودايماً النقاش معو كان حلو. والخلاف معو كمان حلو. من فترة قصيرة قررت ارجع ع بيروت وكان باسم من المشجعين على هيدا القرار . وقت رجعت بلشت اشتغل بالجامعة الاميركية، عَلِّم علوم اجتماعية، فأول سؤال سألني اياه باسم «شو بتعلموا التلاميذ بالعلوم الاجتماعية؟ بتحكولن عن الثورات والطبقات ؟« فبالبرنامج الاساسي ما كان ﰲ chapter عن الطبقات وأصريت انو زيد الموضوع اللي سأل عنو باسم، وطلبت منو يجي، ويعطي الطلاب محاضرة عن الطبقات الاجتماعية والماركسية. طبعاً هو وافق. كان الموعد الاساسي الجمعة. فاعترض بعض الطلاب انو عيد الاضحى، وطلبو انو قرِّب الموعد . وعملنا الموعد الاربعا محل الجمعة. كنا عم نحكي قبل، طول الوقت، واتفقنا عالتفاصيل وشو بدنا نغطي وعن شو بدنا نحكي. الأربعا الصبح فقت وبعتت ايميل لتلاميذي ذكرتن باللقاء، وطلبت منن يحضروا ويكون عندن أسئلة لباسم، ويستفيدو منو ومن تجربتو ومن معرفتو.

كان ع اساس نلتقي ٣ ونص والمحاضرة ٥ ونص.. وقلنا منشرب قهوة وندردش قبل . الساعة ١ بلشت اتصل فيه تَ خبروا إنو ح اتأخر. ما رد.. بعتِّلو مسج ما رد . بعتو

على فايسبوك ما رد، قلت يمكن نسي تلفونو أو مشغول عندو اجتماع. لغيت الشي اللي كان عندي اياه، ومفترض يأخرني ونزلت عالجامعة. فتشت ع باسم بال department سألت عنو. فتشت بالكافيتريا طلعت ع شارع بليس فتشت بالقهاوي، وكنت بعدني ناطرة إنو يجي لحد ما قربت الساعة عال ٤ ونص.. بلشت عصب لأنو مَني محضره شي وع اساس هوي جايي. وكنت جامعة كل الصفوف.. ف كان في ٨٠ تلميذ، وكان فوقن ١٥ تلميذ من غير صفوف، جايين يحضروا عشان عرفوا انو باسم جاي. حسيت متل تركني ع آخر دقيقة. فِت عالصف معصبة شوي. بس الدقيقة اللي فتت فيها عالصف وبدي قول للتلاميذ إنو هو ما اجا، حسيت انو أكيد عندو حجة منيحة ت ما اجا، وقلت للتلاميذ ح حاول احكي الشي اللي هو كان عم يحكيه، كأني كنت عم بنعيه وانو هو فعلياً راح. عملنا الصف وخلصنا الصف وانزعجوا التلاميذ انو سمعوني وما سمعوه. وقت طلعت كان في اتصالات كتير ورسايل عم يسألوا اذا باسم معي، وطبعاً هو ما كان معي. لبعد ساعتين تقريباً لعرفنا انو باسم توفى. أنا بس اللي بدي قولو انو باسم انسان متميز بكتير اشيا. وباسم لكتير منا كان الفرح، كان كتير من النضال. كان يحمسنا لكتير من الامور. وكان يعطينا كتير من الطمأنينة. كنا نطَمَّنّ انو باسم موجود معنا بالقعدة اذا شي ما انتبهنالو هو أكيد ح ينتبهلو وأكيد رح يحكي فيه. باسم تركنا هلق ويمكن الفرح والطمأنينة تركتنا معو، بس النضال تبع باسم ضل معنا، ومشروعو ضل معنا، وكان واضح لدرجة انو رسم لنا الخط نحنا كلنا ت نعرف كيف نستكملو..

وآخر شي بدي قولو انو اللي بميِّز باسم فعلاً عن كتير مناضلين، اللي هني يمكن أكيد مش أقل منو أهمية، هو انو باسم ما مات مشان قضية واحده. باسم عاش كرمال كل هالقضايا، وبعتقد انو بحياتو القصيرة باسم عاش اكتر مننا، ف بتأمل انو كلنا نكفي طريقو .. والكلمات عنجد كتير قليلة ت نقدر نكرم شخص استثنائي متل باسم.!